



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم الاقتصاد التطبيقي

**أثر السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم الركودي في السودان
بإستخدام برنامج ARDL
(خلال الفترة 1993 – 2016م)**

**The impact of monetary policy in tackling the
phenomenon of cyclical inflation in Sudan
By using ARDL Program Period (1993 – 2016)**

بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي

الإشراف:

د. ميساء سعيد أحمد

المهذب الطلاب:

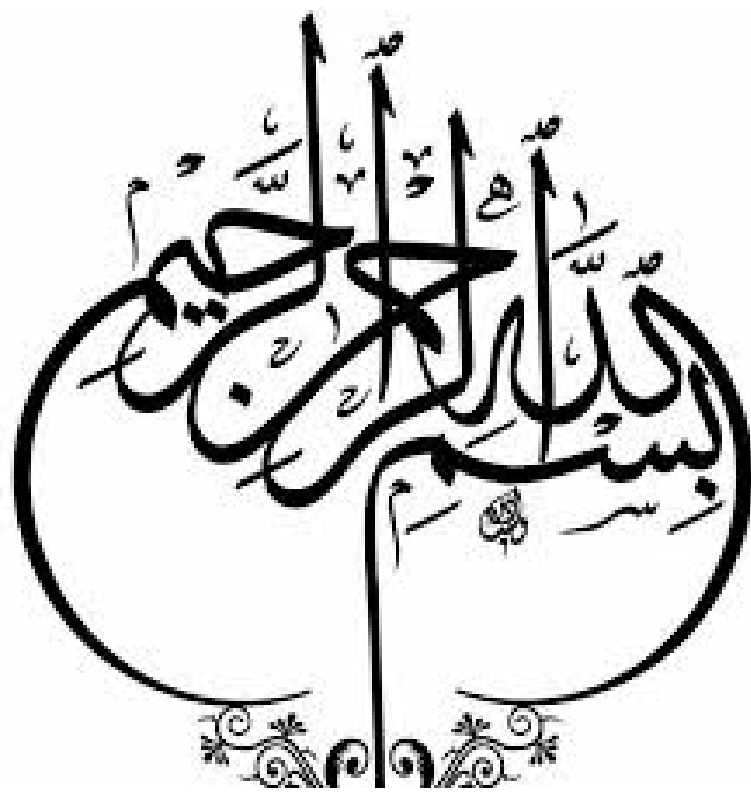
أبرار جلال محمد أحمد

إيلاف عثمان حاج الطيب

محمد التاج بابكر محمد

مهاجر الطيب محمد أحمد

أكتوبر 2018م



الآية

قال تعالى:

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا
أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ

بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء ، الآية (29)

الإهداء

إلى الضوء الذي ينير طريقنا ...

إلى النهر الذي يغزي حرائق قلبنا ...

إلى تاج النساء وزينة الكون ...

(إلى امهتنا الحبيبات)

إلى من أرشرونا إلى طريق الحجر ...

إلى من علمونا (سرار الحياة) ...

إلى المطر الذي يسقي بساتين عقولنا ...

(إلى آباءنا)

إلى سنرنا وقتوتنا وملأونا بعر الله ... (إلى من أثرونا علي

أنفسهم) إلى من علمونا علم الحياة ... (إلى من أظهرو لنا ما

هو أجمل من الحياة ...

(إخوتنا واخواننا)

لكل من استكان لمصاعب هذه الحياة ...

لكل من ظن ان الحياة تتوقف بعقبة ...

لكل من لم يجر له قبولاً في جامعة ما ...

الشكر والتقدير

لحمد لله رب العالمين لقلل في محكم تنزيله ﴿ ضاحكاً مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي
أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ
فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١٩﴾ النمل: ١٩

الشكر أجزله إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات التجارية
قسم الاقتصاد التطبيقي وأيضاً الشكر موصول إلى مكتبة الجامعة
اسمى آيات الشكر والتقدير نتقدم بها لكل من ساهم معنا في إنجاز هذا البحث
وتحمل معنا كل المصاعب والمشاق لبلوغ هذا الهدف الذي نتمنا أن يتلج
صدور الجميع .

آيات من الشكر ممزوجة بوهج الجهد المضنى متلونة من رحيق السنوات
الممرحة عبر أوراق الزمن المعتق بسلاسل الانتظار والترقيب أكاليل عرفان
تشعل من داخل القلوب شموعاً تضيء عبر الغد المشرق وينابيع الوفاء
وسماوات التبجيل قبسات أمتان بالقصور والعجز من اجل أن تعلق الهامات
تحكي عظمة أصحابها، فالشكر أجزله إلى الدكتورة / ميساء سعيد احمد التي
شرفتنا بإشرافها على هذا البحث بجهدا المتواصل وبعلمها الغزير ووقتها
الثمين وتوجيهاتها السديدة.

مستخلص البحث

تناول البحث أثر السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم الركودي في السودان خلال الفترة (1993-2016م) وتمثلت مشكلة البحث في قياس مدى فعالية السياسة النقدية في السودان للحد من ظاهرة التضخم الركودي خلال فترة البحث وتلافي الآثار الاقتصادية لهذه الظاهرة ومدى فعالية سياسات بنك السودان المركزي للحد من هذه الظاهرة، وهدف البحث إلى معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم الركودي في السودان خلال الفترة (1993-2016م).

وإستخدام الباحثين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي من خلال إستخدام أدوات القياس لإختبار الفرضيات، إضافة الى تحليل البيانات باستخدام برنامج (ARDL) في تحليل إختبار فرضيات البحث.

توصل البحث لعدة نتائج منها وجود علاقة طردية بين كل من (سعر الفائدة وعمليات السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني) والتضخم الركودي. ووصى الباحث بأستحداث أدوات السياسة النقدية التي تلائم الاقتصاد السوداني والتي تتوافق مع سياسات البنك المركزي للحد من ظاهرة التضخم الركودي.

Abstract

The research dealt with the effect of monetary policy in tackling the phenomenon of inflation in the Sudan during the period (1993-2016). The problem of the study was to measure the effectiveness of monetary policy in Sudan to reduce the phenomenon of inflation during the period of research and avoid the economic effects of this phenomenon and the effectiveness of the policies of the Central Bank of Sudan to reduce of this phenomenon, and the objective of the research is to find out the effectiveness of monetary policy in addressing the phenomenon of inflation in Sudan during the period (1993-2016)

The research used the analytical descriptive method and the statistical method through the use of measurement tools to test the hypotheses, in addition to analyzing the data using the ARDL program in the analysis of the hypothesis test.

The research concluded that there is a positive relationship between (interest rate, open market operations and legal reserve) and inflation. The researchers recommended the development of monetary policy tools that are suitable for the Sudanese economy and which are consistent with the central bank policies to reduce the phenomenon of inflation.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	البسمة
ب	الآية
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	مستخلص البحث
و	Abstract
ز	فهرس الموضوعات
ط	فهرس الجداول
ك	فهرس الأشكال
الفصل الاول: الإطار العام للبحث والدراسات السابقة	
4-1	المبحث الأول: الإطار العام للبحث
8-5	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
الفصل الثاني: الاطار النظري	
29-9	المبحث الاول: السياسة النقدية
33-30	المبحث الثاني: التضخم الركودي
52-34	المبحث الثالث: أساليب السياسة النقدية لمعالجة التضخم والبطالة
الفصل الثالث: التضخم الركودي والسياسة النقدية في السودان	
62-53	المبحث الاول: التطورات التاريخية لظاهرتي التضخم والبطالة وقياس التضخم الركودي في السودان
76-63	المبحث الثاني: السياسة النقدية في السودان
الفصل الرابع: دراسة قياسية للتضخم الركودي في السودان	
85-77	المبحث الأول: منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

	وتوصيف لنموذج الدراسة.
94-86	المبحث الثاني: دراسة أثر السياسة النقدية على الركود التضخمي في السودان.
99-95	المبحث الثالث: اختبار العلاقة السببية بين التضخم والبطالة.
الخاتمة	
100	النتائج
101	التوصيات
106-102	المراجع
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1-3)	نسبة الزيادة والنقصان في معدل التضخم خلال الفترة (1993-2003م)	53
(2-1-3)	نسبة الزيادة والنقصان في معدل التضخم (2004-2012 م).	55
(3-1-3)	نسبة الزيادة والنقصان في معدل التضخم (2013-2016)	56
(4-1-3)	معدلات البطالة خلال الفترة (1993-1998م)	57
(5-1-3)	معدلات البطالة في الفترة (1999-2004م)	58
(6-1-3)	معدل البطالة في الفترة (2005-2010م)	59
(7-1-3)	معدلات البطالة في الفترة (2011-2016م)	60
(8-1-3)	معدلات التضخم والبطالة ومؤشر التضخم الركوندي في السودان	62
(1-2-4)	نتائج اختبار Lag Length Criteria	86
(2-2-4)	استقرار متغيرات الدراسة مع القاطع عن طريق اختبار Philips Peron (PP)	87
(3-2-4)	اختبار العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستخدام اختبار الحدود Bound Test	88
(4-2-4)	نتائج تقدير نموذج ARDL بعد حذف متغير سعر الفائدة في السودان خلال 1993م - 2016م	88
(5-2-4)	نتائج جودة التوفيق للنموذج بعد حذف متغير سعر الفائدة	89
(6-2-4)	نتائج التقييم الاحصائي للمعنوية الجزئية للنموذج بايجاز	91
(7-2-4)	اختبار اختلاف التباين في النموذج باستخدام اختبار ARCH-LM	92
(8-2-4)	اختبار الارتباط الذاتي في النموذج باستخدام اختبار LM	92

93	اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد باستخدام اختبار VIF	(9-2-4)
93	Jarque-Bera Test	(10-2-4)
94	نتيجة اختبار معامل عدم التساوي لثايل	(11-2-4)
96	تحديد فترة التباطؤ المناسب باستخدام اختبار Lag Length Criteria	(1-3-4)
96	اختبار سببية جرانجر في اتجاهين Pairwise Granger Causality Test	(2-3-4)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
54	نسبة الزيادة والنقصان في معدل التضخم خلال الفترة (1993 - 2003م)	(1-1-3)
55	نسبة الزيادة والنقصان في معدل التضخم (2004- 2012م).	(2-1-3)
56	نسبة الزيادة والنقصان في معدل التضخم(2013-2016م)	(3-1-3)

الفصل الأول

الإطار العام للبحث والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار العام للبحث.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الاول

الإطار المنهجي

مقدمة البحث:-

تعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات الإقتصادية التي تبين الإجراءات والتدابير التي يقوم بها البنك المركزي في ضبط كمية السيولة والتحكم في الكتلة النقدية، كما أنها تعمل على معالجة الإختلالات الهيكلية للإقتصاد القومي، وهي تمثل العمود الفقري لتحقيق بعض الأهداف الإقتصادية التي من ضمنها الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل ومحاربة البطالة والمحافظة على الإستقرار الإقتصادي، ومعالجة الظواهر الإقتصادية التي تعتري الإقتصاد القومي والتي يمثلها التضخم والكساد وهذا يعتبر جوهر الموضوعات التي تختص بها السياسة النقدية التي تتمثل في أدوات إما عامة أو إختيارية حيث تمثل الأدوات العامة الرقابة على الإحتياجات القانونية وسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة بالإضافة إلى هوامش الإرباح ونسبة المشاركة كأدوات بديلة لسعر الفائدة في إطار النظام المصرفي الإسلامي تفادياً للظواهر السالبة في الاقتصاد مثل ظاهرة التضخم الركودي.⁽¹⁾

أن اطار هذه الدراسة يدور حول استخدام البنك المركزي سياسات نقدية للحد من ظاهرة التضخم الركودي وتأثيره على الاقتصاد القومي والبحث عن طرق علاجه.

مشكلة البحث:-

أن ازدياد معدلات التضخم والبطالة في الأونة الأخيرة أدى الى حدوث ظاهره التضخم الركودي الأمر الذي أدى الى إتباع سياسات نقدية(كميه ونوعية) من قبل البنك المركزي لعلاج هذه الظاهرة. وعليه يمكن صياغة المشكلة في التساؤلات التالية:-

إلى أي مدى تؤثر السياسة النقدية على ظاهرة التضخم الركودي في السودان؟

والى أي مدى تلعب هذه السياسة دوراً في علاج هذه الظاهرة؟

وتتفرع منها عدة تساؤلات فرعية:-

1- الى أي مدى يؤثر سعر الفائدة على ظاهرة التضخم الركودي؟

2 - ما مدى تأثير الإحتياطي القانوني على ظاهرة التضخم الركودي؟

(1) دراسة خنساء بابكر رحمة ، أدوات السياسة النقدية وأثرها في المتغيرات الإقتصادية من (1999- 2013)جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)

3- الى أي مدى تؤثر عمليات السوق المفتوحة على ظاهرة التضخم الركودي؟

فرضيات البحث:-

- 1- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ظهور التضخم الركودي في السودان وتطبيق أدوات السياسة النقدية فعليه تنفرع الفرضيات الآتية:-
 - هنالك علاقة عكسية بين تطبيق ساسية سعر الفائدة وظهور التضخم الركودي في السودان.
 - هنالك علاقة عكسية بين تطبيق سياسة الإحتياطي القانوني وظهور التضخم الركودي في السودان.
 - هناك علاقة طردية بين تطبيق عمليات السوق المفتوحة وظهور التضخم الركودي في السودان.
- 2- فعالية أدوات السياسة النقدية في علاج ظاهرة التضخم والبطالة في السودان خلال (1993-2016) م.

أهمية البحث:

1- الأهمية العلمية:-

تكمن الأهمية العلمية للدراسة من أهمية السياسة النقدية نفسها من خلال تأثيرها على النشاط الإقتصادي من خلال تأثيرها على كمية النقود وإزالة الإختلالات التي تحدث في الهيكل الإقتصادي وتحقيق توازن داخلي لأحداث توازن في الميزانية والتوازن الخارجي وتصحيح وضع ميزان المدفوعات وعلاج ظاهرة التضخم الركودي فضلاً عن تأثيراتها على القطاعات الإقتصادية المتدنية من خلال السياسة النقدية.

2- الأهمية العملية:-

تتمثل في الجهات المستفيدة من نتائج الدراسة وهي وزارة المالية والإقتصاد الوطني، الجهاز المركزي للإحصاء، وبنك السودان المركزي، والدراسين والباحثين، بالإضافة إلى سد الثغرات التي أغفلتها الدراسات السابقة عن سدها مثل عدم إستخدام البرامج المناسبة والمخصصة في التحليل وعدم التقدير الجيد وأخذ البيانات والمعلومات من الأماكن المخصصة لها.

أهداف البحث:-

تتمثل أهداف الدراسة في التعرف على:-

- 1- ظاهرة التضخم الركودي في السودان.
- 2- طرق قياس ظاهرة التضخم الركودي في السودان.
- 3- مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم الركودي في السودان.

منهجية البحث:-

إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي من خلال إستخدام أدوات القياس لإختبار الفرضيات.

حدود البحث:-

يقتصر الإطار المكاني على دراسة السياسة النقدية في معالجة التضخم الركودي في السودان أما الإطار الزمني فيشمل الفترة (1993- 2016)م.

مصادر جمع البيانات:-

1- المصادر الأولية:-

الكتب والمجلات العملية المتخصصة الشبكة العنكبوتية (الانترنت).

2- المصادر الثانوية:-

تقارير الجهاز المركزي للإحصاء وتقارير بنك السودان المركزي وتقارير وزارة المالية ووزارة العمل وبعض الصحف والمجلات ذات الصلة.

هيكل البحث:-

تقع هذه الدراسة في خمسة فصول والخاتمة ويتناول الفصل الاول: الاطار المنهجي للدراسة ويحتوي على تمهيد، أهمية الدراسة مشكلة الدراسة والأهداف التي ترمى إليها الدراسة، ثم فروض الدراسة، ومنهجية الدراسة ومصادر البيانات، إضافة إلى الحدود الزمانية والمكانية، والدراسات السابقة. يتكون الفصل الثاني من ثلاثة مباحث المبحث الاول يستعرض فيه السياسة النقدية من خلال تعريفها، وانواعها، وألية عملها. ويستعرض في المبحث الثاني التضخم الركودي من حيث التعريف، وتكوينه، وطرق حسابه، ويستعرض المبحث الثالث: أساليب السياسات النقدية لمعالجة ظاهرة التضخم والبطالة.

أما الفصل الثالث فهو عبارة ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول: استعراض التطورات التاريخية لظاهرتي التضخم والبطالة في السودان، أما المبحث الثاني يتناول فيه قياس ظاهرة التضخم الركودي في السودان. أما المبحث الثالث يتناول فيه دور السياسات النقدية في معالجة ظاهرة التضخم الركودي في السودان.

يتناول الفصل الرابع نموذج الدراسة وإختبارات الفروض، والذي يتم فيه إستعراض النموذج، وبعض مؤشرات الدراسة، وتجميع البيانات اللازمة لإختبار الفروض تمهيداً للوصول إلى الخاتمة والتي تشمل النتائج والتوصيات.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1- دراسة إبراهيم محمود يس 2007⁽¹⁾:-

تناولت الدراسة أثر معدلات التضخم السائدة في السودان لفترة (2005 - 1990)م على كل من الميزان التجاري سعر صرف الدينار السوداني مقابل غيره من العملات الأجنبية، أستخدم الباحث منهجاً مزودجاً (تحليلي، تاريخي) حيث يتم إستعراض البيانات والإحصائيات عن متغيرات الدراسة الثلاثة (التضخم، الميزان التجاري، سعر الصرف) وتحليل كل هذه المعلومات والبيانات للإجابة على أسئلة البحث، أستخدم المنهج التاريخي من خلال دراسة التطور التاريخي لنظام سعر الصرف في السودان ووضع الميزان التجاري للفترة أعلاه بينما وصف المنهج التحليلي معرفة آثار معدلات التضخم السائدة في السودان في فترة الدراسة أعلاه على كل من الميزان التجاري وسعر الصرف، أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تمثلت في أن إرتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري بصورة واضحة كما حددت الفترة من (1995 - 1996)م وأن إستقرار وإنخفاض معدلات التضخم يؤدي إلى إستقرار في عجز ميزان التجاري ربما يحدث فائض في بعض الأحيان كما حدث في الفترة (1996 - 2003)م وأن هنالك علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف إذ أن إرتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة المحلية (الدينار السوداني) مقابل العملات الأجنبية، أوصت الدراسة بالعمل للمحافظة على تحقيق معدلات تضخم متدنية وذلك بإتباع سياسات تقلل من الإنفاق العام وزيادة

الإيرادات وذلك عن طريق تاهيل وضم الإقتصاد الخفي للدورة الإقتصادية.

2-دراسة أحمد التجاني الطيب الجدولي 1998⁽²⁾:-

هدفت الدراسة إلى بناء نموذج قياس يفسر العملية التضخمية في السودان، وقد إعتد الباحث في الدراسة على النموذج الذي إتبعه إجفيلي وخان في دراستها للتمويل بالعجز في بلدان

(1) إبراهيم محمود يس، أثر التضخم على الميزان التجاري وسعر الصرف جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير

(غير منشورة)، 2007 م

(2) أحمد التجاني الطيب الجدولي،نموذج إقتصادي قياسي لتقدير العملية التضخمية في السودان (1956 - 1996 م) جامعة

الخرطوم، رسالة ماجستير (غير منشورة)1998 م.

مختارة. والنموذج يتكون من خمس معادلات سلوكية خاصة بالأسعار والإنفاق الحكومي، وإيرادات الحكومية عرض النقود بالإضافة إلى المعدل المتوقع للتضخم، وكانت أهم الفرضيات على النحو التالي:

أنه إذا حدث زيادة في عرض النقود فإن هذا يؤدي إلى إرتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) وينتج عن ذلك زيادة في كل من الإنفاق الحكومي والإيراد الحكومي وإذا كانت الزيادة في الإنفاق الحكومي أكبر من الزيادة في الإيرادات فإن العجز المالي يزداد وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة أخرى بصورة مشاركة، أما المنهج المتبع في خطوات بناء النماذج القياسية (منهجية الإقتصاد القياسي) وقد تم توصيف النموذج في شكل دوال رياضية وذلك حسب فروض النظرية الإقتصادية والنموذج المقترح لتنظيم العملية التضخمية في السودان، وقد قام الباحث بتطبيق طريقة مربعات الصغرى ذات مرحلتين على معدلات النموذج، وقد نجح في تفسير العلاقة بين التضخم والعجز الحكومي في السودان، وأن العجز الحكومي أهم المسببات الرئيسية للعملية التضخمية في السودان.

توصلت الدراسة إلى الباحث من المنهج السابق والمبنى على أساس اجفيلي 1978 م أنه يلائم العملية التضخمية في السودان، وأن التقدير أظهر أن هنالك بعض الفترات الزمنية خلال فترة الدراسة التي تتوكل مع البيانات التاريخية وأرجع الباحث أن الفترة من (1983-1991)م كانت تتسم بعدم الإستقرار في السياسات المالية والنقدية والتي لم تسطيع إدخالها في النموذج.

3-دراسة خالد حسين عبدالله⁽¹⁾:-

تمثلت مشكلة الدراسة في ماهي الأدوات المناسبة للسياسات النقدية والمالية التي يمكن إستخدامها في محاربة التضخم، وهل هي أدوات السياسية النقدية أم المالية أم للأثنين معاً، كما هدفت الدراسة إلى أن التضخم من أكثر معوقات التنمية و عليه فإن أدوات السياسة المالية والنقدية لها الأثر المباشر في محاربة التضخم، كما إفتترضت هذه الدراسة أنه لا يوجد أثر معنوي لكل من ادوات السياسة النقدية والمالية في تأثيراتها على التضخم، وإتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج الإقتصاد القياسي في قراءة المعلومات ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوجد أثر معنوية لأدوات السياسة المالية في علاج التضخم وكما أنه

(1) خالد حسين عبدالله، أدوات السياسة المالية والنقدية في محاربة التضخم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، 2010م

يوجد أثر معنوي لأدوات السياسة النقدية عدا عرض النقود، وتبرهن الدراسة أن ليس كل زيادة في عرض النقود تقود إلى التضخم، ومن توصيات الدراسة تشجيع وتفعيل دور القطاع الزراعي وعدم استخدام آلية جذب السيولة لتقليل التضخم وعدم إتخاذ سياسة مالية إنكماشية لتقليل التضخم.

4- دراسة عماد الدين محمد سليمان عبدالرحمن (1):-

هدفت الدراسة إلى تفسير سلوك معدل التضخم والمتغيرات التي تشرح سلوك التضخم وذلك في ظل سياسات التحرير الإقتصادي وإستخدم الباحث المنهج الإستقرائي والإستنباطي لتفسير سلوك التضخم كما إستخدم الباحث نموذج قياسي متعدد وحدد فيه العوامل المؤثرة على التضخم حيث تم تقدير النموذج الخفي $Inf=Bo+BIMs+B2ex+B3gdp+ui$ حيث تشتمل هذه المتغيرات في معدلات التضخم، وعرض النقود، سعر الصرف الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات العشوائية.

وقد قسم الباحث السلسلة إلى فترتين الأولى (1982-1991)م وعند التقدير لهذا الفترة فإن النموذج قد إجتاز المعيار الإقتصادي والإحصائي كما أن الباحث قد تجاهل المعيار الثالث وهو المعيار القياسي وإكتفى بالمعيارين.

أما في الفترة الثانية (1992-2001)م نجد أن النموذج لم يجتاز المعيار الإقتصادي حيث جاء أن الإشارات للمعالم المتعددة مخالفة تماماً للنظرية الإقتصادية وهذا ربما يعزي إلى وجود مشكلة قياسية لم يتناولها الباحث لأن معالم التحديد مرتفع جداً 89% مع عدم معنوية المعالم، مما يشير إلى وجود مشكلة قياسية.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن سياسة تخفيض سعر الصرف أدت إلى زيادة حدة التضخم في السودان وذلك لعدم مرونة الصادرات والواردات وإتباع الدولة سياسة مالية إنكماشية، كذلك لم يهتمهم برنامج التحرير الإقتصادي والتناسق الداخلي بين المؤشرات الإقتصادية الكلية مما يؤدي إلى تشوه واضح في العلاقات الإقتصادية بين عرض النقود ومعدل التضخم وأيضاً بين سعر الصرف ومعدلات التضخم وأخيراً وجود علاقة طردية بين سياسة التمويل بالعجز ومعدلات التضخم في السودان.

(1) عماد الدين محمد سليمان عبدالرحمن، أثر سياسة التحرير الإقتصادي على معدلات التضخم في السودان، في الفترة (1982 - 2001)م.

ثانياً: التعقيب على الدراسات السابقة:-

الدراسة	الفترة	المتغيرات	المنهج
دراسة إبراهيم محمود يس	(1990 - 2005م)	التضخم الميزان التجاري سعر الصرف	(تاريخي تحليلي)
دراسة أحمد التجاني الطيب الجدولي	(1956 - 1996م)	التضخم الانفاق الحكومي الإيرادات الحكومية عرض النقود	(منهج قياسي)
دراسة خالد حسين عبدالله	(2010م)	السياسة المالية والنقدية التضخم	(الوصفي التحليلي والقياسي)
دراسة عماد الدين محمد سليمان عبدالرحمن	(1982 - 2001م)	التضخم، عرض النقود، سعر الصرف النتائج المحلي الإجمالي	(الإستنباطي والإستنباطي)

❖ هنالك تشابه بين الدراسة الحالية وعدد من الدراسات السابقة وبالأخص في الاطار النظري للدراسة والمنهجية، يلاحظ ان كل الدراسات السابقة لم تتناول ظاهره التضخم الركودي وعليه فأن الإضافة التي تقدمها هذه الدراسة التعرف على ظاهرة التضخم الركودي وقياس هذه الظاهرة ومن ثم قياس دور السياسات النقدية المتبعة في معالجة ظاهرة التضخم الركودي في السودان خلال الفترة (1993 - 2016م).

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول: السياسة النقدية.

المبحث الثاني: التضخم الركودي.

المبحث الثالث: أساليب السياسة النقدية لمعالجة التضخم والبطالة.

المبحث الأول السياسة النقدية

مقدمة:-

تعد السياسة النقدية من السياسات الاقتصادية حيث تلعب دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي وهي تعتبر من أهم وظائف البنوك المركزية⁽¹⁾.

إن مصطلح السياسة النقدية مصطلح حديث نسبياً ظهر في إديبات الإقتصاد في القرن التاسع عشر فقط. غير أن الذين كانوا في السياسة النقدية كثيرين وكانت كتاباتهم تبرز من الحين للآخر في فترات الأزمات وعدم الإستقرار الإقتصادي وبذلك شهدت بدء الدراسة المنظمة لمستقل السياسة النقدية بالرغم من إختلافها من قبل المنظرين الإقتصاديين وكذلك من قبل المهتمين بالإقتصاد التطبيقي أو العملي.⁽²⁾

في القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية دراستها من نواحيها المختلفة جزء لا يتجزء من السياسة العامة للدولة أن السياسة النقدية بدت تستخدمها الدول إلى جانب السياسة الأخرى كالسياسة المالية أو سياسة الأسعار أو السياسة التجارية أو سياسة للتأثير على مستوى النشاط الإقتصادي من خلال التغير على المتغيرات الأساسية لهذا النشاط كالإستثمار والأسعار والإنتاج والدخل.

المطلب الاول: تعريف السياسة النقدية:-

السياسة النقدية هي جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفيد وإستعمال النقد والإئتمان وكذلك الإقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي.⁽³⁾

والمقصود بالسياسة النقدية الحفاظ على أوضاع نقدية وإئتمانية ملائمة في ظل إقتصاد سليم وتعتقد السلطات النقدية أن الإقتصاد السليم يتميز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد ويمكن المحافظة عليه وإستقرار أسعار صرف العملة الوطنية.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ زكريا النور ويسرى السعر اللي البنوك المركزية والسياسية النقدية (الأردن، عمان، دار البار النشر 1996) ص 83.

⁽²⁾ سليمان أبوديف إقتصاديات النقود والبنوك (المؤسسة الجامعية الدراسات والنشر 1996) ص 83.

⁽³⁾ زكريا الدوري ويسرى السامرائي_مرجع سابق، ص 185_186.

⁽⁴⁾ بارى سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين، دار المريخ للنشر، الرياض 1978، ص 249.

يقصد بالسياسة النقدية والتمويلية مجموعة القواعد والإجراءات التي تصدرها السلطة النقدية (البنك المركزي) بغرض التأثير على حجم السيولة، وذلك للحد من تقلبات المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والرقابة على التمويل المصرفي للقطاعات الإقتصادية بهدف تحقيق التوظيف الأمثل للموارد الإقتصادية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية:-

لعل أهم ما تستهدفه السياسة النقدية ينحصر في الآتي:

1- تحقيق الإستقرار في الاسعار:

تعد المحافظة على الأستقرار في الاسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية. تنحصر هذه الغاية في العمل على انحصار التغيرات المستمرة في الاسعار نظراً لأن أي تغيرات كبيرة في مستوى الأسعار من العوامل التي تؤثر سالباً على قيمة النقود وبالتالي لها آثار ضاره على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الإقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي على الأداء الإقتصادي فالإستقرار في مستوى الأسعار مرغوب طالما سيؤدي إلى إنقضاء على مثل هذه الإختلالات وبذلك يمكن عن طريق إتباع سياسة إنتمائية سليمة تأخذ في الإعتبار الظروف الإقتصادية والأهداف الإقتصادية المرجوة التي تحقق الإستقرار في مستويات الأسعار.⁽¹⁾

2- تحقيق الإستقرار في أسعار الصرف:

لعل هدف تحقيق الإستقرار في أسعار الصرف مرتبط بالهدف الأول وهو تحقيق الإستقرار في الأسعار الداخلية (الأسعار داخل الدولة) ونعنى بهذا الإرتباط بينهما فمثلاً إذا الأسعار في دولة ما إنخفضت هذا الإنخفاض سيؤدي إلى زيادة الصادرات وسوف يشجع الدول الأخرى على الإستيراد من هذه الدولة وسوف تؤدي زيادة الصادرات إلى زيادة الطلب على عملة تلك الدولة وزيادة الطلب على عملتها سوف يؤدي إلى إرتفاع سعر صرفها مقابل باقي العملات وقوة عملتها حيث أن الطلب على عملة دولة ما ومن ثم تحديد سعر صرفها يعتبر طلب مشتق فإن تغيير الطلب على صادرات الدولة يلعب دوراً هاماً في الطلب على عملة الدولة. وبذلك فإن حجم الإئتمان يلعب دوراً هاماً في إستقرار مستويات الأسعار السياسية الإئتمانية تؤثر تأثيراً ملحوظاً على إستقرار سعر صرف العملة.

⁽¹⁾ سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، (المؤسسه الجامعيه للدراسات والنشر)، ص58.

2- تلبية المتطلبات المالية للنشاط الإقتصادي:

تعد كلية المتطلبات المالية من أهم أهداف السياسة المالية ومن أهم أهداف السياسة الائتمانية حيث أنه من المفترض أن يقوم البنك المركزي بتلبية حاجات القطاعات الإقتصادية المختلفة عن طريق الائتمان وخاصة أوقات الرواج الإقتصادي الذي تحتاج فيه القطاعات الإقتصادية إلى مزيد من الائتمان⁽¹⁾.

4- التحكم في التقلبات الإقتصادية:

لا شك أن إقتصاديات الدول وخاصة تلك التي تنتهج النظام الإقتصادي الرأسمالي تمر عادة بما يسمى بدائرة التقلبات الإقتصادية حيث يشهد الإقتصاد خلالها مراحل مختلفة مثل مرحلة الانتعاش ومرحلة الركود الإقتصادي وبهذا يمكن للسياسة النقدية أن تلعب دوراً هاماً في تحقيق الآثار السلبية لدائرة التقلبات الإقتصادية عن طريق إنتهاج سياسة نقدية توسيعية في فترات الركود الإقتصادي وإنتهاج سياسة نقدية انكماشية في فترات الرواج الإقتصادي والتي يصاحبها عادة فترات أو معدلات تضخم مرتفعة.

5- تحقيق مستوى عال من الإستخدام للموارد:

هناك إجماع بين الإقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف الكامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية وذلك وفق حرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الإقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية⁽²⁾.

6- تحقيق معدلات نمو إقتصادية مرتفعة:

الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو تحقيق معدلات نمو إقتصادية مرتفعة مع الحد من ضغوط التضخم، وبهذا يعد هذا الهدف الأولي والرئيس للسياسة النقدية وبينما تعد الأهداف الأخرى مثل إستقرار مستويات الأسعار وإستقرار سعر الصرف بمثابة أهداف ثانوية، أن فعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الإقتصادي تتم من خلال تأثيرها على الإستثمار كواحد من أهم محدداته، حيث أن التغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في الإحتياجات النقدية للمصارف وبالتالي في عرض النقد ويكون ذلك من خلال أن السلطات النقدية تغير سعر الفائدة وبالتالي

⁽¹⁾سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر)، ص59.
⁽²⁾المرجع السابق ص 59.

تتحكم في حجم الإستثمار للقطاع الخاص بإبقاء أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات منخفضة تساهم في خلق بيئة ملائمة لتسهيل التمويل الإستثماري.

7- تحسين ميزان المدفوعات:

يجسد ميزان المدفوعات لقطر ما علاقة القطر المالية والتجارية والنقدية مع بقية أقطار العالم وبذلك يكون الميزان في صالح القطر عندما تكون صادراته بالعملة الصعبة أكبر من وارداته والعكس صحيح. وتسعى جميع الأقطار مهما كانت درجة تطورها الإقتصادي إلى أن تجعل هذا الميزان لصالحها من أجل المحافظة على لما لديها من مخزون من العملات أو الذهب.⁽¹⁾ العجز في ميزان المدفوعات يعني أن القطر يدفع أكثر مما يستلم بصورة جارية بالعملة الصعبة حيث لا يمكن تغطية هذا العجز عن طريق السحب من الإحتياطيات النقدية والاجنبية او بيع بعض المنح.مما ينعكس سالباً على القيمة الخارجية للعملة الوطنية. ويأتي هنا دور السلطات النقدية من خلال التوسع في حجم الإنفاق الممنوح للوحدات الإقتصادية غير المصرفية في محاولة لتقليص إستيرادها. وأما إذا كان سبب العجز في ميزان المدفوعات كثرة التوظيفات الطويلة والقصيرة الأجل عليه يتم تقليص حجم الإئتمان المصرفي ليتم تقليص سيولة هذه الوحدات الإقتصادية مما يرغمها على إستعادة رؤوس أموالها الموظفة في الخارج.

8_ المساهمة في تطوير المؤسسات المالية والمصرفية:

الأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي) كلها تقدم في إطار تطور الإقتصاد الوطني.

بيدو هنالك ترابطاً واضحاً ومتداخلاً بين أهداف السياسة النقدية، وهذا الترابط ينحصر في جانبين هما الإدخار والإستثمار.

فيما يخص الإدخار تسعى السياسة النقدية إلى الآتي:

جمع وتعبئة المدخرات المحلية التي يمكن جمعها بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية القائمة في البلد.

رفع معدلات الإدخار كنسبة إلى إجمالي الدخل القومي.

وفيما يختص بالإستثمار تسعى السياسة النقدية إلى الآتي:

زيادة نسبة الإستثمارات إلى الدخل القومي والتي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل والنتائج القومي.

⁽¹⁾ زكريا الدوري، ويسري السامرائي، مرجع سابق، ص 191.

توجيه الإستثمارات إلى القطاعات التي يتوجب تطويرها وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي.

المطلب الثالث: أنواع السياسات النقدية:-

1/ السياسة النقدية الإنكماشية:

يهدف اساساً هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها أي اقتصاد بلد ما بالتالي فإن هدف هذه السياسة النقدية إتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية اي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي وبالتالي يتم الحد من أنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات بالنهاية خفض إي لطلب الاستهلاكي.(1)

2-السياسة النقدية التوسعية:

تهدف في مجملها إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي، وهنا السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي في زيادة المعروض النقدي وبالتالي زياده الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات والذي ينجم عنها زيادة الطلب الاستهلاكي.

ويندرج عمل السلطات النقدية تقليدياً في إطار السياسة الاقتصادية بمظاهرها المختلفة لتحقيق الاهداف التي يرمز لها عادة بالمربع السحري: معدلات نمو عالية، استقرار سعر النقد، توازن ميزان المدفوعات. أما اليوم غدت السياسة النقدية تتمحور حول هدف مركزي أساسي هو الاستقرار النقدي. المتمثل بتخفيض معدلات التضخم أو إلغاءه إن أمكن للحفاظ على القوة الشرائية للنقد.(2)

المطلب الرابع: السياسة النقدية في النظام الاقتصادي:-

اولاً: السياسة النقدية في النظام الاقتصادي التقليدي:-

❖ مفهوم السياسة النقدية في النظام التقليدي:-

يجدر بنا أن نشير إلى تباين آراء الاقتصاديين حول أهمية ومدى فعالية السياسة الاقتصادية في توجيه الموارد وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، إضافة إلى تباين الآراء حول الأسس النظرية لمعايير فعالية السياسة الاقتصادية وفقاً لتباين آراء الإقتصاديين حول أهمية الأدوات

(1) حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، الاسس والمبداي، دار الكندي،اردن،2003، ص142
(2) عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والبنوك،الأكاديمية للنشر، المفرق،الاردن،1999،ص82.

المختلفة للسياسة الاقتصادية وأثرها على النشاط الاقتصادي. هذا التباين في الآراء نابع من أن السياسة الاقتصادية لأي مجتمع تتألف من عدة أدوات تختلف في أهميتها وفقاً للفكر الاقتصادي السائد في ذلك المجتمع. هذه الأدوات تتمثل في ما يعرف بالسياسة المالية، والسياسة النقدية و التمويلية، وغيرها من الأدوات المباشرة وغير المباشرة التي تعكس الكيفية التي يوجه بها صانعو السياسة الاقتصادية أنظمة الإنتاج وتوزيع الدخل والسلع والخدمات والموارد الاقتصادية الأخرى بين القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية المختلفة بهدف رفع مستوى العمالة والتوظيف، وزيادة الإنتاج والانتاجية، وتعظيم النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.(1)

ان السياسة النقدية والتمويلية تعتبر أداة رئيسية في إدارة وتوجيه حركة وآداء النشاط الاقتصادي للمجتمع، هذه الأهمية التي اكتسبتها السياسة النقدية قد تطورت تبعاً لتطور الفكر الاقتصادي، وتباين النظريات الاقتصادية حول أهمية النقود وأثرها على النشاط الاقتصادي للمجتمع، وفي هذا الإطار، عارض أنصار المدرسة التقليدية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لا سيما وأن هذا التدخل سوف تترتب عليه آثار سلبية على كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع. فوفقاً لهذه المدرسة، فإن قوى السوق قادرة على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وبالتالي تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي في المجتمع. وعلى ضوء ذلك إفتراض أنصار المدرسة التقليدية أن الاستخدام الأمثل للموارد وثبات مستوى الإنتاج هو الوضع الطبيعي للإقتصاد. بالإضافة إلى استقلالية الناتج الحقيقي من كمية النقود المتداولة وهو ما يعرف بحيادية النقود. حيث حصرت المدرسة التقليدية أهمية النقود ووظيفتها في تسهيل شراء وتبادل السلع والخدمات الوسيطة والنهائية بين الوحدات الإقتصادية المختلفة اضافة إلى استخدامها في تسوية الديون، عليه يري أنصار هذا الفكر الإقتصادي ان العلاقة بين كمية النقود المتداولة في الإقتصاد العام لأسعار السلع والخدمات علاقة نمطية ومباشرة، بمعنى أن اي تغيير في كمية النقود يؤدي إلى تغيير تناسبي (بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه) في المستوى العام للأسعار مع بقاء المتغيرات الحقيقية للإستثمار، والإنتاج دون تغيير بمعنى ان النقود تؤثر فقط على القيم الأسمية (مستوى الاسعار) دون أن تؤثر على المتغيرات الحقيقية بما فيها الأسعار النسبية مثل الأجور الحقيقية ومعدل العائد على

(1) ابراهيم ادم حبيب واخرون - مخطط السياسة النقدية والتمويلية - بنك السودان المركزي، 2006، ص11

رأس المال الحقيقي، عليه فإن أهمية السياسة النقدية عند المدرسة التقليدية تتبع من فعاليتها في السيطرة على تقلبات المستوى العام للأسعار عن طريق تحكم السلطات النقدية في معدل نمو الكتلة النقدية في الإقتصاد وعلى هذا الأساس، عارض أنصار هذه المدرسة استخدام السياسة التمويلية في ضبط وتوجيه التمويل المصرفي نحو قطاعات ووحدات اقتصادية بصورة انتقائية، وذلك بحجة أن كفاءة تخصيص الموارد تتحقق إذا ما تركت الوحدات الاقتصادية تعمل دون تدخل السلطات الاقتصادية بهدف التأثير على قراراتها الخاصة بسلوكها الإنتاجي الإستهلاكي.

لكن التجربة الاقتصادية العملية أثبتت أن كفاءة عملية آلية السوق الحر تعتمد على مبادئ وفرضيات أساسية لم تتوافر في كثير من الاقتصاديات الدولية، لا سيما، أن معظم الاقتصاديات الرأسمالية تعرضت لفترات طويلة لأزمات وتقلبات اقتصادية حادة في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين للميلاد، وأن آلية السوق الحر لم تتمكن من تحقيق التوازن والإستقرار الاقتصادي التلقائي كما كان يزعم أنصار المدرسة الكنزية على يد الإقتصادي البريطاني اللورد كينز في 1936م هذه المدرسة الاقتصادية الحديثة غزت أسباب ذلك الكساد وعدم الاستقرتر الاقتصادي الذي عانت منه معظم الاقتصاديات الرأسمالية في النصف الأول من القرن الماضي إلى التقلبات العشوائية التي تحدث في جانب الطلب الكلي. فعندما يتعرض الإقتصاد إلى قصور وتراخي في الطلب الكلي، فإن هذا الوضع يؤدي إلى ارتفاع غير عادي في معدلات البطالة وبالتالي تدني معدلات نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، كما أنه إذا تعرض الإقتصاد إلى إنفلات في الطلب الكلي، بإفتراض أن الإقتصاد يعمل بطاقته القصوى، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إرتفاع حاد في المستوى العام للأسعار وبالتالي عدم الإستقرار الإقتصادي. فطبقاً لهذه المدرسة، إذا ما تمكن صانعو السياسة الإقتصادية من إدارة الطلب الكلي والمحافظة على إستقراره على نحو ينسجم مع مقدرات الإقتصاد الإنتاجية، فإن يمكن تحقيق التوظيف الكامل للعماله والمحافظة على الإستقرار الإقتصادي الذي يضمن تحقيق معدلات عالية ومستدامة من التنمية الاقتصادية والإجتماعية للمجتمع.⁽¹⁾

⁽¹⁾ محمد أحمد عمر بابكر، الوسيط في تاريخ الفكر الاقتصادي الوضعي والاسلامي، مطبعة جي تاون، الخرطوم السودان 2003، ص 52.

على هذا الأساس إختلفت النظرة إلى أهمية السياسة النقدية والتمويلية وفقاً لأفكار المدرسة الكنزوية، إذا اعتبرت أداة مهمة من الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية التي يمكن أن تستخدم في إدارة وضبط تقلبات الطلب الكلي وبالتالي التأثير على النشاط الاقتصادي بالشكل المرغوب فيه فبالنسبة للمدرسة الكنزوية فإن أهمية السياسة النقدية تكمن في العلاقة بين مقدار النقود المتداولة وحجم الاستثمار والإستهلاك، كمكونات أساسية للطلب الكلي في الاقتصاد فمن وجهة نظر المدرسة الكنزوية فإنه وفقاً للتفاعل الذي يحدث من حجم الأرصدة النقدية المتداولة والطلب عليها يتحدد معدل العائد على رأس المال في الاقتصاد، والذي بدوره يحدد حجم الاستثمار من ثم مستوى الاستخدام والتوظيف وبالتالي معدل نمو الناتج الإجمالي والطلب على السندات وبالتالي إرتفاع أسعارها مما يؤدي إلى إنخفاض معدل العائد على رأس المال الذي بدوره يعمل على زيادة حجم الاستثمار والتوظيف والإنتاج. وبالتالي، فإن أهمية السياسة النقدية والتمويلية طبقاً للفكر الاقتصادي الكينزي تتبع مع درجة إستجابة الاستثمار والإستهلاك وبالتالي الطلب الكلي للتغيرات التي تحدث في حجم الأرصدة النقدية والثروة. عليه فإن المدرسة الكينزية قد أبرزت أهمية قصوي للسياسة النقدية في إدارة الطلب الكلي، وبالتالي التأثير في حركة أداء النشاط الاقتصادي اعتماداً على درجة حساسية الطلب على الأرصدة النقدية بغرض المعاملات وحجم الاستثمار لحركة معدل العائد من رأس المال كذلك لم تعد النظرة للسياسة التمويلية كما كانت من قبل كوسيلة لجذب المدخرات ولتسهيل أنسب الودائع المصرفية إلى داخل الجهاز المصرفي فقط، بل أصبحت أداة فعالة تستخدمها السلطات النقدية في توجيه التمويل المصرفي نحو قطاعات ووحدات اقتصادية منتقاة، بهدف تحقيق أهداف مقدرة حسب ما تقتضي المصلحة الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما وإن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أصبح وفقاً لهذه المدرسة أمراً تحدده الضرورة والحاجة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، تجدر الإشارة إلى أن الكينزيين لم يشيروا صراحة إلى كيفية استخدام السياسة النقدية والتمويلية لتوجيه التمويل المصرفي، بل تركز إهتمامهم بإبراز أهمية دور السياسة الاقتصادية في التأثير على العوامل المؤثرة على الطلب الكلي، وبالتالي الاستخدام والإنتاج. حيث يفهم ضمناً من أفكار هذه المدرسة أن الساسة التمويلية يمكن أن تستخدم حسب ماتسدعي الضرورة الاقتصادية والاجتماعية في التأثير على حركة التمويل المصرفي، وبالتالي التأثير على الاستخدام والإنتاج، لا سيما أن الأجور والأسعار ومعدل التوظيف الأمثل

للموارد المتاحة لامتيل إلى التحرك بمفردها كما كان يظن أنصار المدرسة التقليدية، لكن نتيجة لفشل المدرسة الكينزية في تفسير وحل ظاهرة التضخم الركودي الذي ضرب معظم إقتصاديات العالم في عقد السبعينيات، جاءت المدرسة النقدية التي أعادت إلى الأذهان أفكار المدرسة الكلاسيكية التي ترى ان القطاع الخاص يميل إلى التوازن التلقائي على الأقل في الاجل الطويل وذلك عن طريق مرونة الأسعار النسبية والجديد في افكار المدرسة النقدية ان النقود تعتبر احدي وسائل حيازة الثروة، وان الطلب على الارصدة النقدية يعتمد على ذوق وتفضيلات الفرد، وحجم ثروة الفرد. وتكلفة الأشكال المختلفة للثروة وعائدات الأشكال المختلفة للثروة. طبقاً لهذه المدرسة انه مع أي تغير في حجم الأرصدة النقدية تجري تعديلات في أشكال الثروة الأخرى (سندات. أسهم عادية، سلع عينية، ورأس مال بشري) وبالتالي أحداث تغيرات هامة في الطلب على الاصول العينية والطلب على الخدمات في الإقتصاد. وهكذا تأتي أهمية السياسة النقدية عند المدرسة النقدية من أي تغير في حجم الأرصدة النقدية في الأجل القصير يتسبب في تغيرات طردية في حجم الناتج ومستوى أسعار السلع والخدمات في الإقتصاد وإنخفاض الأرصدة النقدية، في رأي النقديين في الأجل القصير يؤدي إلى فائض في الطلب على الأرصدة النقدية، وبالتالي خفض الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى تلك السلع ومستوى الاستخدام وبالتالي انخفاض معدل نمو الناتج في الإقتصاد. اما الزيادة في الأرصدة النقدية من الناحية الأخرى ستؤدي إلى فائض في عرض النقود وبالتالي نمو الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي بدوره يؤدي إلى إرتفاع مستوى أسعار تلك السلع والخدمات وزيادة مستوى الإستهلاك وبالتالي زيادة معدل نمو الناتج في الإقتصاد اما في الأجل الطويل فيرى انصار المدرسة النقدية أن تغير حجم الأرصدة النقدية يؤثر فقط على مستوى اسعار السلع والخدمات دون أي تأثير على مستوى الإستهلاك ومعدل نمو الناتج في الإقتصاد، بمعنى أن مستوى الإستهلاك ومعدل نمو الناتج في الأجل الطويل يتحددان بعوامل حقيقية مثل قرارات الإنتاج والإستهلاك، الادخار، التصدير و الاستيراد، وهيكل الصناعة. وأن الزيادة السريعة في حجم الارصدة النقدية ستؤدي فقط إلى إرتفاع معدلات التضخم وليس ارتفاع معدل نمو الناتج في الإقتصاد، وبالتالي يصبح التضخم وفقاً لهذه المدرسة ظاهرة نقدية بحتة. واجملاً فإن عدم الاستقرار الاقتصادي في رأي المدرسة النقدية هو في الغالب يعزى إلى التقلبات التي تحدث في حجم الأرصدة النقدية. فإذا

ما تمكنت السلطات النقدية من زيادة عرض النقود بمعدل ثابت يعادل معدل نمو الناتج في الإقتصاد في الأجل الطويل، فإن ذلك يضمن تحقيق الإستقرار في مستوى أسعار السلع والخدمات وبالتالي تلافي التقلبات الإقتصادية التي تعبت بالإستقرار الإقتصادي. وهكذا فقد تطورت السياسة النقدية والتمويلية تبعاً للتطورات التي حدثت في الفكر الإقتصادي وإختلاف الآراء حول أهمية النقود في الإقتصاد وأثر تغير حجم الأرصدة النقدية على النشاط الإقتصادي والإجتماعي للدولة.⁽¹⁾

❖ أهداف السياسة النقدية في النظام التقليدي:-

1- الأهداف الداخلية:-

تسعى الحكومات من جراء إستخدام السياسة التمويلية والنقدية إلى تحقيق الأهداف الداخلية التالية:

- محاولة الوصول إلى العمالة الكاملة والمحافظة على مستواها.
- زيادة الدخل القومي الحقيقي عن طريق كفاءة النمو الاقتصادي.
- احكام الرقابة على التضخم.
- التحكم في سعر الصرف.
- تجنب الزعر المالي: والزعر المالي والكساد العميق الذي يحدث بعده يمكن أن تنتج عنه بطالة عالية وتجنب الزعر المالي هو من أكبر مهام الإحتياطي النقدي القانوني.⁽²⁾

2- الأهداف الخارجية:-

تشمل الأهداف الخارجية للسياسة النقدية والتمويلية في المحافظة على القيمة الخارجية للعملة عن طريق حماية الأرصدة الأخرى القابلة للتحويل ولكن يجب ملاحظة أن الأهداف السابقة قد تتضارب في ما بينها إذ أن هدف تحقيق العمالة الكاملة يتضارب مع مكافحة التضخم. فالحكومات ولأسباب سياسية قد نجد أن المصلحة العامة زيادة العمالة ورفع الأجور دون أن يقابل زيادة كافية في الإنتاجية ويترتب على ذلك زيادة كافية في الإنتاجية ويترتب على ذلك زيادة القوة الشرائية وقد يساعد على تحقيق هذه الفجوة عدم إمكانية تدير حجم الإستثمار اللازم للعمالة الكاملة بدقة مما قد يترتب عليه إستثمار أكثر من اللازم أو عمالة أكثر من

⁽¹⁾ ابراهيم ادم حبيب واخرون، مرجع سابق ص17

⁽²⁾ سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر)، ص58.

اللازم كما أن السياسة التي تهدف إلى الرقابة مع التضخم تميل أيضا إلى الحد من إمكانية النمو الإقتصادي خاصة إذا سادت دورة حادة من التضخم بحيث يقتضي الأمر إتخاذ الإجراءات اللازمة لإتباع سياسة الإنكماش المعتدل كذلك نجد التضارب في المحافظة على القيمة الخارجية للعملة والأهداف الداخلية التي تسعى إلى محاولة الوصول إلى العمالة الكاملة وزيادة الدخل القومي الحقيقي.

فالسياسة التوسعية الداخلية سواء كانت لزيادة النمو الإقتصادي إي تخفيض البطالة سوف تزيد من الطلب على الواردات من السلع الإستهلاكية والمواد الخام ويترتب على ذلك حدوث عجز في ميزان المدفوعات فإذا كان هذا العجز كبيراً ودائماً فإنه يهدد القيمة الخارجية للعملة بالإنخفاض وإزاء هذا التضارب يجب على الحكومة أن تختار من السياسات أخفها وطاه وأقلها تأثيراً على السياسات النقدية والتمويلية للدولة على سبيل المثال في ما يتعلق بالتضارب بين القيمة الخارجية للعملة والأهداف الداخلية، إذا كان العجز في ميزان المدفوعات يعود إلى التضخم الداخلي فإن السياسة النقدية والتمويلية المناسبة التي يوصي بها الخبراء في هذه الحالة هو إتباع سياسة الإنكماش داخلياً و خارجياً.⁽¹⁾

❖ تحديات السياسة النقدية في النظام التقليدي:-

تعتبر مشكلة التوفيق بين إستقرار الأسعار وسياسة تحقيق الإستخدام الكامل من أبرز المشكلات التي توجهها السياسة النقدية والتمويلية وأكثرها تعقيداً فالسياسات التي تستهدف تخفيض الطلب الكلي للحد من التضخم، لها تأثيرها على الإنتاج وإرتفاع معدل البطالة أما السياسة التوسعية التي تستهدف زيادة الطلب الكلي لإنعاش الإقتصاد، فبالرغم من أثرها الإيجابي على خفض البطالة يخشى من تأثيره السلبي على زيادة معدل التضخم. وتعتبر مشكلة الإختيار بين خفض معدل البطالة وبين إرتفاع نسبة التضخم من أهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية والتمويلية هذا مع العلم أن البنوك المركزية في جميع الأقطار المتقدمة والعديد من الأقطار النامية قد استطاعت خلال العقدين الماضيين الحد من معدل التضخم إلى حد كبير حيث أصبح يتراوح معظم الاقطار المتقدمة بين (2 - 5%) كما نجحت السياسات الاقتصادية لمعظم الأقطار المتقدمة إلى خفض معدل البطالة إلى أقل من 6%.⁽²⁾

⁽¹⁾ رشا العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للتوزيع والنشر، عمان، الطبعة الاولى 2000م، ص 158
⁽²⁾ فريد بشير وعبد الوهاب الامين، إقتصاديات النقود والبنوك، مكر المعرفة، بغداد، الطبعة الاولى 2008م، ص 237

❖ الأدوات الكمية للسياسة النقدية في النظام الإقتصادي التقليدي:-

هي تلك الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على الحجم الكلي التمويل المصرفي عن طريق تأثيرها على حجم الأرصدة النقدية المتوفرة لدي المصارف والأسواق النقدية والمالية، إضافة إلى تأثيرها على قدرة هذه المصارف على خلق التمويل المصرفي المتاح وتتمثل الأدوات الكمية للسياسة النقدية والتمويلية في نسبة الإحتياطات القانونية، وسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة. وتؤثر عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم على الحجم الكلي للتمويل المصرفي المتاح. إذ أنها تستخدم بواسطة السلطات النقدية والإقتصادية للتأثير والتحكم في القاعدة النقدية بينما يؤثر التغير في نسبة الإحتياطات القانونية على هيكل ومستوى الودائع المصرفية والنقود والتمويل المصرفي.

أ- عمليات السوق المفتوحة:-

يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل السلطات النقدية في الأسواق المالية والنقدية لشراء أو بيع الأوراق المالية أو النقدية أو السندات الحكومية للتحكم في حجم الكتلة النقدية والتمويل المصرفي المتاح، وذلك عن طريق تأثيرها على حجم الأرصدة النقدية الموجودة بحيازة القطاع المصرفي أو تلك التي خارج الجهاز المصرفي (بحيازة أفراد) وبالتالي يمكن للسلطات النقدية أن تؤثر على حركة وأداء النشاط الإقتصادي وفقاً لمقتضيات الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي يمر بها المجتمع، لا سيما وإن عمليات السوق المفتوحة تعتبر من أهم الأدوات الكمية التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير المباشر والفوري على مسار النشاط المصرفي حيث أن عمليات السوق المفتوحة تسمح للسلطات النقدية والإقتصادية بحقق أو إمتصاص الإحتياطات والأرصدة النقدية للمصارف، وبالتالي التأثير على قدرة هذه المصارف على منح التمويل المصرفي بالقدر الذي يؤدي إلى تحقيق الإستقرار النقدي والمالي، والتقليل من حدة التقلبات والإختلالات الإقتصادية الأمر الذي يؤدي إلى خلق بيئة إقتصادية جاذبة لتفعيل دور القطاع الخاص في الإقتصاد فعلى سبيل المثال، يمكن للسلطات النقدية في حالة إنتاجها لسياسات نقدية وإقتصادية توسعية أن توسع من حجم الكتلة النقدية والتمويل المصرفي المتاح، وبالتالي زيادة قدرة المصارف على منح القروض وتمويل الإستثمارات وذلك عن طريق شراء البنك المركزي. للأوراق المالية الحكومية أو أي أوراق تجارية أُخرى في السوق المفتوحة ذلك إن هذه العملية تؤدي إلى خلق آثار توسعية على

الجهاز المصرفي وأسواق النقد ورأس المال، لاسيما وأنها تؤدي إلى نمو حجم الإحتياطات المصرفية، ونمو القاعدة النقدية، وبالتالي توسع حجم الكتلة النقدية وإنخفاض معدلات العائد على رأس المال (أسعار الفائدة)، الشيء الذي يجعل المصارف في وضع أفضل على منح التمويل المصرفي كنتيجة طبيعية لزيادة حجم الإحتياطات المصرفية وعلى النقيض من ذلك، ففي حالة أنتهاج السلطات النقدية لسياسات نقدية إنكماشية، فإن عملية بيع البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية أو أي أوراق تجارية أخرى تعمل على توليد آثار إنكماشية لاسيما وأنها تعمل على خفض الإحتياطات المصرفية وبالتالي إنخفاض حجم الكتلة النقدية وإرتفاع معدلات العائد على رأس المال الشيء الذي يجبر المصارف على خفض حجم القروض الممنوحة والإستثمارات كنتيجة طبيعية لإنخفاض حجم الإحتياطات المصرفية لدي تلك المصارف. والجدير بالذكر هنا، أن وجود عمليات السوق المفتوحة كأداة فاعلة من أدوات السياسة النقدية لمراقبة التمويل المصرفي يتطلب وجود سوق نقدية متطورة تتوفر فيها سندات أو أوراق مالية عامة أو حكومية، أو أي أوراق تجارية أخرى يمكن للسلطات النقدية شراؤها أو بيعها، وبالتالي التحكم في السيولة المتداولة في الإقتصاد، والتأثير على حجم التمويل المصرفي سواء بالتوسع فيه أو بالحد منه، إضافة إلى ذلك، يتطلب إستخدام عمليات السوق المفتوحة أيضاً وجود تشريعات إقتصادية، نقدية ومصرفية متكاملة خاصة تلك التي يناط بها تنظيم القطاع المصرفي والمالي في الدولة، إضافة إلى بنية إقتصادية، ومصرفية ونقدية مستقرة. فغياب هذه العوامل يضعف من فعالية عمليات السوق المفتوحة كأداة من الأدوات الكمية للسياسة النقدية للتحكم في حجم الأرصدة النقدية المتداولة في الإقتصاد سواء، كانت داخل الجهاز المصرفي أو بجزارة أفراد، وبالتالي عدم جدوى وفعالية السياسات النقدية في التأثير على النشاط الإقتصادي والمالي في الدولة لذلك نجد أنه نادراً ما تلجأ معظم دول العالم الثالث إلى تطبيق سياسات عمليات السوق المفتوحة، لاسيما وأن اسواقها النقدية عادة ما توصف بالتخلف وعدم التطور، مقارنة بتلك التي نجدها في الدول المتقدمة أو الصناعية. هذا وتتصف الأسواق النقدية في دول العالم الثالث بالثنائية المالية بمعنى وجود سوق نقدية منظمة (رسمية) وأخرى غير منظمة تحتل الجزء الأكبر من الأرصدة المالية والنقدية المتداولة في المجتمع.⁽¹⁾

⁽¹⁾فريد بشير، عبد الوهاب الامين، مرجع سابق، ص234

ب- نسبة الاحتياطي القانوني:-

نسبة الإحتياطي القانوني الإلزامي تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية والتمويلية الكمية المباشرة التي تستخدم في تنظيم التحكم في مقدرة المصارف التجارية على منح التمويل المصرفي بالكمية والنوعية والكلفة بما يتناسب مع الظروف الإقتصادية والإجتماعية في الدولة لا سيما وأنه يجب ضبط وتوجيه التمويل المصرفي ومراقبته بما يخدم متطلبات الإستقرار النقدي والتنمية الإقتصادية وبما يتلائم مع معدل نمو النشاط الإقتصادي في الدولة. ذلك إن وجود أي فائض في حجم الأرصدة النقدية المتداولة في الإقتصاد قد تنتج عنه آثار تضخمية تؤثر في قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً وتؤثر بالتالي على حجم إتجاهات والإنفاق الإستثماري والإستهلاكي في الإقتصاد.

وتتمثل نسبة الإحتياطي القانوني في إلزام السلطات النقدية للمصارف العامة في الجهاز المصرفي الإحتفاظ بنسبة إحتياطي من إجمالي الودائع تحت الطلب والودائع تحت الطلب والودائع لأجل، بحيث توضع هذه الإحتياطات القانونية على شكل ودائع لدي البنك المركزي أو على شكل أرصدة نقدية سائلة في خزانة المصرف نفسه. والهدف من إستخدام أداة تأثير آنية على حجم الأرصدة النقدية المتداولة وتكاليف التمويل المصرفي على نطاق الإقتصاد ككل فتغير نسبة الإحتياطي القانوني تؤدي إلى تغير مباشر في إجمالي الودائع وبالتالي على مقدرتها على خلق ومنح التمويل المصرفي بالكمية والنوعية والكلفة المطلوبة والشئ الذي يميز هذه الأداة على غيرها من الأدوات الكمية للسياسة النقدية والتمويلية بأنها يمكن إستخدامها حتي في الدول التي لا تملك أسواقاً نقدية متطورة والتي تفتقر إلى وجود أوراق وسندات مألوية عامة. وبالتالي تعتبر هذه الأداة من أكثر الوسائل إستخداماً في الدول النامية في تحقيق الرقابة الكمية على قدرة المصارف العامة في الدولة على منح التمويل المصرفي مقارنة بعمليات السوق المفتوحة.

ج- سعر إعادة الخصم:-

من المعلوم أن للمصارف العامة في الدول حق الإمتياز في الإقتراض من البنك المركزي بصفته المقرض الأخير لذه المصارف، وعجزت الأرصدة النقدية التي بحيازة تلك المصارف على مقابلة هذا الطلب المتزايد، عادةً ماتلجأ هذه المصارف الإقتراض من البنك المركزي مقابل سعر فائدة محدد على السندات والأوراق التجارية المعتمدة لدي البنك المركزي من

طرف هذه المصارف، وبالتالي تستطيع هذه المصارف توفير الأرصده النقدية اللازمة للتمويل المصرفي المطلوب، وسعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لهذه السندات والكمبيالات التجارية المقدمة له من طرف المصارف العامة في الدولة يعرف بسعر إعادة الخصم، وبالتالي يعتبر سعر إعادة الخصم من أدوات السياسة النقدية والتمويلية الكمية التي تستخدم في التحكم في حجم التمويل المصرفي الممنوح وبالتالي حجم نمو الأرصدة النقدية المتداولة في الإقتصاد بما يتلائم ومعدل نمو النشاط الإقتصادي.

فإذا رأت السلطات النقدية ان الظروف الإقتصادية والإجتماعية في الدولة يقضي تغيير حجم الأرصدة النقدية المتداولة في الإقتصاد، عمل البنك المركزي في الدولة على تغيير التكلفة الكلية بسعر إعادة الخصم الفعال الذي يساوي سعر إعادة الخصم إضافة إلى التكلفة الضمنية التي يفرضها البنك المركزي كشرط لإقراض المصارف التجارية العاملة بصفتها المقرض الآخر لهذه المصارف فالتأثير على التكلفة الكلية لسعر إعادة الخصم الفعال، نتيجة لتغيير سعر إعادة الخصم أو التكلفة الضمنية للأقراض، تؤثر على رغبة المصارف العاملة في الدولة على الإقتراض من البنك المركزي.

والجدير بالذكر أن المصارف التجارية تقوم بإستخدام هذه الإحتياطات التي إقترضتها من البنك المركزي في منح التمويل المصرفي بالكمية والنوعية المطلوبة، وبالتالي زيادة نمو حجم الأرصدة النقدية المتداولة في الإقتصاد وعلى العكس إذا كان الهدف هو إمتصاص جزء من الأرصدة النقدية المتداولة في الدولة وهكذا تستطيع السلطات النقدية عن طريق إستخدام سياسة سعر إعادة الخصم التأثير على مقدرة المصارف العاملة في الدولة على منح التمويل المصرفي، وبالتالي التحكم في معدل نمو حجم الكتلة النقدية المتداولة بما يتلاءم مع أهداف السياسة الإقتصادية الكلية للدولة.⁽¹⁾

ثانياً: السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي:-

أولاً:- مفهوم السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي:

من معلوم أن دور الإقتصاد الأساسي للدولة الإسلامية هو تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية العامه المتمثلة في التخصيص الأمثل لكل الموارد الإقتصادية المتاحة وضمان تحقيق الإشباع الكامل لجميع الحاجات الأساسية لكل فرد، تمكينه من إشباع الحاجات الكمالية

⁽¹⁾المرجع السابق،ص239

على أكبر قدر مستطاع، وضمان توزيع عادل للدخل وثروة البلاد الداخليه على جميع أفراد المجتمع والشكل الذي يضمن إشباع جميع الحاجات الأساسية، لتحقيق القوة المادية والروحية للمجتمع.⁽²⁾

وعليه فإن الأحكام والقواعد الاقتصادية التي تقوم عليها عملية صياغة السياسة الاقتصادية والنقدية في الإسلام ليست لرفع مستوى المعيشة في المجتمع فحسب، بل لضمان توزيع الثروة والدخل توزيعها يضمن إشباع جميع الحاجات الأساسية إشباعاً كاملاً لكل فرد من أفراد المجتمع، وتمكينه بقدر المستطاع من إشباع حاجاته الكمالية في ظل نظام إقتصادي لا يسمح بسعر الفائدة، وينسق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. لذا فإن الدور الذي ينبغي أن تلعبه السياسة الاقتصادية والنقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي هو السعي إلى إيجاد الطرق المثلى التي تسهل حشد المدخرات وتحفز الإستثمارات وتدفع رؤوس الأموال الأجنبية وتضمن التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية والمالية والنقدية، وضمان توزيع الدخل والثروة بما يتفق والأهداف الاقتصادية والتنموية للمجتمع ويتسق بشكل عام مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا وتحلل المشاركة في الربح والخسارة.

وعليه فإن مفهوم السياسة النقدية والتمويلية يختلف عن مفهومها في النظام الاقتصادي التقليدي، وذلك لأن عملية صياغة السياسة النقدية والتمويلية في النظام الاقتصادي الإسلامي منه على أحكام وقواعد ومعايير إسلامية عليه فإن السياسة النقدية والتمويلية في الإسلام تعرف بأنها مجموعة القواعد والقرارات والإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية والاقتصادية بغرض التأثير والتحكم في حجم الكتلة النقدية، بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، بما يتفق مع الأحكام والمبادئ الواردة في القرآن الكريم وسنة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وإجماع العلماء المسلمين. ونلاحظ من التعريف أن صياغة السياسة النقدية والتمويلية في النظام الاقتصادي الإسلامي تقوم على مرتكزات أساسية يمكن إجمالها في الآتي:

⁽²⁾ صابر محمد الحسن-ادارة السياسة النقدية والتمويلية في النظام المصرفي الاسلامي-الاصدار الرابع-2004-ص25

أن الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للسياسة النقدية والتمويلية في الإسلام تصاغ وتحدد وفقاً للقيم الروحية والعدالة الإقتصادية والإجتماعية القائمة على أساس التعاليم والأحكام الواردة والشريعة الإسلامية.⁽¹⁾

أن عملية صياغة السياسة النقدية والتمويلية في الإسلام قائمة على تبني هيكل مالي ونقدي ومصرفي خالي من أسعار الفائدة بمعنى أنها قائمة على تحريم الربا الذي يقتضي حظر دفع وقبض سعر فائدة ثابت ومحدد سلفاً.

ج- السياسة النقدية والتمويلية في الإسلام قائمة على أساس إحلال مبدأ المشاركة في الربح والخسارة محل الربح المضمون في جميع العمليات الإقتصادية والتجارية والتمويلية.

د- أن السياسة النقدية والتمويلية في الإسلام تسعى إلى ضمان تحقيق الإستقرار الإقتصادي والنقدي عن طريق التأثير والتحكم في حجم الكتلة النقدية وليس عن طريق التأثير على مستوى معدلات الفائدة المحرمة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ه- السياسة النقدية والتمويلية في الإسلام تعمل على دعم العناصر الرئيسية للنظام الإقتصادي الإسلامي وهي الحقوق الفردية، وحقوق الملكية، والعقود، والعمل والثروة، ودور الدولة الإقتصادي. عليه، فإن عملية صياغة وإدارة السياسة النقدية والتمويلية في الإسلام تحكمها الخصائص والسمات الأساسية والأسس التي يقوم عليها النظام المالي والنقدي والمصرفي في الإسلام الذي يختلف كثيراً عن النظام المصرفي التقليدي في نواحي عدة⁽¹⁾.

ثانياً: أهداف السياسة النقدية في الإسلام:

أن أهداف السياسة النقدية والتمويلية في الإسلام لا تختلف كثيراً عن تلك التي ذكرناها في النظام الإقتصادي التقليدي فقط ينبغي على صانعي السياسة الإقتصادية والنقدية في النظام الإقتصادي الإسلامي مراعاة أحكام ومبادئ والشريعة الإسلامية عند صياغة وتحديد أهداف السياسة النقدية والتمويلية.

وعليه فإن أهداف السياسة النقدية في الإسلام يمكن إجمالها في:

- ضمان إستقرار الإقتصاد الكلي المتمثل في إستقرار المستوى العام للأسعار مع ميزان مدفوعات خال من الإحتلال المزمّن.

⁽¹⁾ مرجع سابق ص 52

⁽¹⁾ صابر محمد الحسن مرجع سابق ص 52.

- ضمان الإستقرار المالي والنقدي والحفاظ على إستقرار قيمة النقود الوطنية وحماية قيمتها.
- تحقيق النمو والرفاهية الإقتصادية والتوظيف الكامل لضمان الإنتاج.
- ضمان تحقيق العدالة الإقتصادية والإجتماعية والتوزيع العادل للدخل والثروة.
- ضمان توفير الأموال والموارد الإقتصادية اللازمة لعملية النمو والتطور الإقتصادي والإجتماعي للمجتمع.

ثالثاً: أدوات السياسة النقدية في الإسلام:

أن السمة الأساسية المميزة للنظام المصرفي في الإسلام هي التحريم المطلق لقبض أو دفع سعر فائدة محدد سلفاً. بمعنى رفض مفهوم معدل العائد على رأس المال المحدد مسبقاً والسماح بمعدل غير مضمون في كل العمليات التجارية وتوزيع الربح الخسارة.

بالتالي فغير مسموح في ظل النظام المصرفي في الإسلام إستخدام أدوات مصرفية أو مالية أو نقدية لها قيمة إسمية ثابتة، أو تخضع لمعدل عائد على رأس المال الثابت أو محدد سلفاً إذا فالسؤال الذي ينبغي الإجابة عليه هو كيفية عمل السياسة النقدية والتمويلية لها قيمة إسمية ثابتة أو ذات صلة أو إرتباط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمعدل الفائدة كألية نظام سعر الخصم ودور المقرض الأخير، وعمليات السوق المفتوحة والتي تعتبر في مجملها إليات ووسائل للتدخل غير المباشر في عملية إدارة السياسة النقدية وضبط وتوجيه التمويل المصرفي المتاح. وعليه، فإن السلطات الإقتصادية والنقدية في الإسلام تستطيع أن تؤثر على حجم الأرصدة النقدية المتاحة في الإقتصاد من خلال الأدوات والوسائل التي تؤثر على معدل عائد التشارك في الودائع المصرفية، فهذه الأدوات يمكن تقسيمها إلى أدوات كمية تؤثر على حجم الأرصدة النقدية المتاحة في الإقتصاد، وأدوات نوعية تؤثر على حركة وإتجاهات التمويل المصرفي أو نوعيته.⁽¹⁾

1- الأدوات الكمية:-

أ- هوامش الربح والمشاركة:-

في هذه الحالة يستطيع صانعو السياسة الإقتصادية والنقدية تغيير معدلات العائد على الودائع المصرفية أو التمويل المصرفي وذلك من خلال التغيير المباشر لنسب المشاركة في أرباح

⁽¹⁾ إبراهيم آدم حبيب واخرون-مخطط ادارة السياسة النقدية والتمويلية - بنك السودان المركزي-2006م-ص 53

وخسائر العمليات المصرفية والتجارية وبالتالي التأثير على حجم الأرصدة النقدية المتاحة في الإقتصاد. إن إستخدام آلية هوامش المشاركة تمكن السلطات النقدية من حقن أو إمتصاص الإحياطيات والأرصدة النقدية الموجودة بحيازة القطاع الخاص بالشكل والكيفية التي تعمل على تحقيق الإستقرار النقدي والمالي وحماية الإقتصاد من التقلبات والإختلالات الإقتصادية. فعلى سبيل المثال، يمكن للسلطات النقدية في حالة إنتاجها لسياسات نقدية توسعية أن تعمل على زيادة حجم الكتلة النقدية والتمويل المصرفي، وذلك من خلال تخفيض هوامش المشاركة في التمويل المصرفي، وبالتالي زيادة الطلب على رؤوس الأموال والتمويل المصرفي بغرض الإستثمار. وعلى النقيض من ذلك، ففي حالة إنتهاج السلطات النقدية لسياسات نقدية إنكماشية، تستطيع أن ترفع من هوامش المشاركة على التمويل المصرفي، وبالتالي يقل الطلب على التمويل المصرفي مما يؤدي إلى إنخفاض حجم الأرصدة النقدية العاملة في الإقتصاد. إلا أن مدى فعالية هذه الآلية في تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة النقدية والتمويلية مرهون بمدى تطور الجهاز المصرفي وحاذبيته في حشد المدخرات.

ب- الأسهم الحكومية:

يمكن أن تعتبر هذه الآلية البديلة المباشر لعمليات السوق المفتوحة في النظام الإقتصادي التقليدي. وذلك لأن هذه الأوراق والسندات الحكومية التي تتميز بمواصفات خاصة تتفق مع روح وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية تؤثر على حجم الأرصدة النقدية المتاحة للمجتمع وبالتالي تستطيع أن تؤثر على حركة وأداء النشاط الإقتصادي وفقاً لمقتضيات الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي يمر بها المجتمع. فهذه الأسهم ينبغي أن تتميز بالآتي:

قيامها على أصول مالية حقيقية بمعنى أن تصدرها السلطات الإقتصادية والنقدية مقابل ملكيتها لأصول مالية حقيقية (ك تجربة السودان فيما يعرف بشهادات المشاركة الحكومية (شهادة) وشهادات مشاركة البنك المركزي(شمم)).

أن لا يكون لها معدلات عائد ثابتة بمعنى أن يكون معدل العائد على هذه الأوراق غير مضمون يتم حسابه بعد تصفية العملية الإنتاجية أو الإئتمانية.⁽¹⁾

ج- حجم القاعدة النقدية:

يمكن للسلطات النقدية أن تحدد سنوياً معدل نمو الكتلة النقدية المرغوب فيه الذي يتناسب مع الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع. وهذا المعدل المستهدف في نمو حجم الكتلة النقدية

⁽¹⁾ إبراهيم اند حبيب واخرون-مرجع سابق-ص55

يمكن تحقيقه من خلال الضبط والتحكم في حجم القاعدة النقدية وذلك من خلال إدارة إصدار العملة الجديدة.

د- نسبة الإحتياطي القانوني:

معلوم أن نسبة الإحتياطي القانوني التي ينبغي أن تحتفظ بها المصارف التجارية لمقابلة إلتزاماتها تجاه الودائع المصرفية تنقسم إلى قسمين: نسبة الإحتياطي النقدي الإلجبارية وهي تلك النسبة النقدية التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي من جملة ودائعها المصرفية، ونسبة السيولة، وهي نسبة السيولة التي تحتفظ بها المصارف التجارية داخلياً من جملة ودائعها المصرفية. فهذه النسب يمكن التحكم فيها بواسطة السلطات النقدية بغرض ضمان ضبط مقدرة المصارف التجارية على خلق التمويل المصرفي فيمكن رفع نسبة الإحتياطي القانوني لمقابلة الودائع المصرفية الجارية، وتخفيض نسبة الإحتياطي القانوني لمقابلة الودائع المصرفية الإلجبارية أو الإستثمارية أو تلك التي تودع بهدف المضاربة أو المشاركة. عليه يمكن للسلطات الإقتصادية والنقدية في ظل النظام الإقتصادي الإسلامي أن تغير من هذه النسب بهدف ضبط التمويل المصرفي بحسب ما تقتضي الظروف وأهداف السياسة النقدية والتمويلية في الإقتصاد⁽¹⁾

2- الأدوات النوعية:-

يمكن أيضاً للسلطات النقدية في النظام الإقتصادي الإسلامي بجانب إستخدامها للأدوات الكمية للسياسة النقدية والتمويلية أن تستخدم بعض الأدوات النوعية التي يمكن أن تعمل على ضمان حماية قيمة العملة الوطنية والمحافظة على إستقرارها وتحقيق أهداف السياسة النقدية الأخرى. وأهم هذه الأدوات النوعية التي يمكن إتباعها هي:

أ- السقوف التمويلية:-

تستطيع السلطات النقدية في الإسلام أن تؤثر على حركة وإتجاهات التمويل المصرفي الممنوح للقطاعات أو الوحدات الإقتصادية المختلفة في فترة زمنية محددة، وذلك من خلال توجيه المصارف التجارية والمؤسسات المالية والنقدية العاملة في الدولة بزيادة نسبة التمويل المصرفي الممنوح لصالح قطاع إقتصادي معين من إجمالي التمويل المصرفي الممنوح لكل القطاعات والوحدات الإقتصادية الأخرى، أو بتخفيض نسبة التمويل المصرفي الممنوح لقطاع

⁽¹⁾ المرجع السابق ص59.

آخر. هذه الآلية- كما أوضحنا سابقاً- تستطيع أن تؤثر على حركة وإتجاهات ونوعية التمويل المصرفي المتاح دون أن تؤثر على حجمه أو كميته. والهدف من إستخدام هذه الأداة هو تشجيع القطاعات الإقتصادية ذات الأولوية ومعالجة أوضاعها وضبط وتوجيه التمويل المصرفي نحو أفضل الإستخدامات، وتوجيه وتنظيم حركة السيولة في الإقتصاد.

ب- الإقناع الأدبي:-

كما في النظام الإقتصادي التقليدي، تستطيع السلطات النقدية أيضاً أن تستخدم آلية الإقناع الأدبي في تحقيق أهداف السياسة النقدية والتمويلية وذلك من خلال إقناع المصارف التجارية والمؤسسات المالية والنقدية العاملة في الدولة بالمساهمة في تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية والنقدية التي تراها مناسبة.

ج- التوجيهات المباشرة:-

يمكن للسلطات النقدية في الإسلام أن تلجأ إلى أسلوب التوجيهات المباشرة من خلال إصدار الأوامر والتعليقات والتوجيهات المصرفية الملزمة للمصارف والمؤسسات المالية والنقدية العاملة في الدولة. وذلك بهدف ضمان تحقيق أهداف السياسة النقدية والتمويلية من خلال ضبط وتوجيه التمويل المصرفي بما يتفق والظروف الإقتصادية والإجتماعية التي تنسم بها الإقتصاد⁽¹⁾

(1) المرجع السابق:62.

المبحث الثاني

التضخم الركودي

المطلب الاول: مفهوم التضخم الركودي

مقدمة:-

لقد تم اشتقاق مصطلح التضخم الركودي من مصطلحين آخرين هما التضخم والركود. وتعني هذه الظاهرة تزايد كل من معدلي البطالة والتضخم معاً. ولقد بدأت هذه الظاهرة من بداية السبعينات في البلاد الصناعية و إستمرت حتى نهايتها. (والغى ظهور هذه الظاهرة خلال الشكل على الفكر الكينزي وكذلك منحى فلييس) فلم تعد العلاقة عكسية بين البطالة والتضخم وإنما أصبحت طردية.

ولقياس هذه الظاهرة يتم جمع معدلي البطالة والتضخم أي أن:

$$\text{معدل التضخم الركودي} = \text{معدل البطالة} + \text{معدل التضخم.}^{(1)}$$

وظهر العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة من أهم هذه الأسباب أن إرتفاع أسعار المواد الأولية على رأسها البترول بعد حرب 1973م مما أدى إلى إرتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات في الدول المتقدمة مما أدى إلى نقص في العرض الكلي من السلع والخدمات وبالتالي زيادة البطالة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إرتفاع المستوى العام للأسعار مما يعني زيادة التضخم، كما ظهر تفسير آخر مؤداه ان العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة علاقة مؤقتة وليس ثابتة ففي الاجل الطويل لا يمكن التأكد على أن التضخم سوف يؤدي لحدوث إنخفاض دائم في معدل البطالة. (2)

وعموماً فإن علاج ظاهرة التضخم الركودي يحتاج إلى سياسات من شأنها أن تقلل معدلي البطالة والتضخم معاً. ويلاحظ أن سياسات جانب العرض التي تعرضنا لها من قبل هي الأكثر فاعلية في علاج هذه الظاهرة.

ثانياً: الرأي الإقتصادي حول تفسير ظاهرة التضخم الركودي:-

1- مدرسة شيكاغو (النقوديون):-

التضخم حسب إعتقاد هذه المدرسة هو ظاهرة نقدية بحتة دائمه وفي كل مكان. وهو يعبر عن الإخلال بين عرض النقود وبين الطلب عليها وبما إن الطلب على النقود مستقر نسبياً، فإن

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد احمد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية 2004-

2005، ص267

(2) نعمة الله نجيب ابراهيم، اسماعيل حسن اسماعيل، اسس الاقتصاد الكلي، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 1998، ص254

ظاهرة الإفراط في عرض النقود من جراء أخطاء السلطات النقدية على النحو الذي يزيد عما يريد الأفراد الاحتفاظ به هي المسؤولة عن ظاهرة التضخم.

ويعتقد النقديون إن شكل دالة العرض الكلي يكاد أن يأخذ شكل الخط الرأسي المستقيم دلالة على عدم مرونة العرض الكلي إزاء التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، لذا فإن السياسات النقدية والمالية التوسعية لا تلبث أن تجر ورائها تضخماً ملموساً دون أن يكون لها تأثير ملموس على زيادة العرض الكلي الحقيقي في الإقتصاد، ويرى أنصار هذه المدرسة إن عمل الإقتصاد عند مستوى الإستخدام التام في الأجل الطويل لا يعني إنعدام البطالة⁽¹⁾، إذ إن في كل مجتمع معدل توازني للبطالة يقابله تضخم مستقر لا يستطيع العمل دونه، وبالرغم من أن السياسة النقدية التوسعية يمكنها أن تخفض معدل البطالة عن المستوى الطبيعي في الأجل القصير إلا إن مثل هذه السياسة سوف تؤدي إلى تضخم في الأجل الطويل بدون خفض دائم في معدل البطالة.

وفي رأي النقديون إن الدواء الشافي لأزمة التضخم الركودي لا يتمثل في التأثير على الطلب الكلي بل في التأثير على العرض الكلي من خلال زيادة الإنتاج وهذا يتطلب تشجيع الرأسماليين للقيام بالتراكمات الرأسمالية وفي هذا الصدد يطالب النقديون بتقليل الضرائب المفروضة على الدخل والثروة وتقليل الإجراءات البيروقراطية من جانب الإدارة الحكومية.

2- مدرسة إقتصاديات جانب العرض:-

يتفق أنصار هذه المدرسة في تفسير مشكلة التضخم الركودي مع النقديين فيما ذهبوا إليه من إن التضخم ما هو إلا إفراط في عرض النقود بصورة لا تتناسب مع النمو الإقتصادي ويشيرون إلى فكرة جديدة مفادها إن الضرائب المرتفعة يمكن إن تعد سبباً جوهرياً من أسباب التضخم وينظرون إلى الضرائب على أنها تكاليف عندما ترتفع أو تتناقص الأرباح والإيرادات الحدية ويهبط الإنتاج لكن الطلب يستمر فترتفع الأسعار للسلع المتبقية.⁽²⁾

⁽¹⁾ عبد المسيح، صلاح الدين، التضخم الركودي في المجموعة الاقتصادية الأوربية خلال الفترة 1970-1990، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، آذار 1993، ص 45-52

⁽²⁾ زكي، رمزي، الموقف الرهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية بل بلاد المختلفة، التضخم في العالم العربي، بحوث ومناقشات اجتماع عقد في الكويت، 1985، ص 26-30

أذن يؤكد هؤلاء على أهمية زيادة الإنتاجية والعرض بدلاً من التلاعب بالطلب الكلي وبذلك فإن العلاقة بين البطالة والتضخم تكون مباشرة وبنفس الإتجاه، أي لا توجد مقايضة بينهما لا في الأجل القصير ولا في الأجل الطويل.

3- مدرسة التوقعات الرشيدة:-

تفترض نظرية التوقعات إن الأفراد يسعون للإستفادة أفضل ما يمكن مما يتوفر لديهم من معلومات إقتصادية في بناء توقعاتهم وبالتالي فإنهم يتجنبون عادة تكرار الأخطاء التي وقعوا بها عند بناء تلك التوقعات (1). وقد فسرت هذه المدرسة مشكلة التضخم الركودي بواسطة المفاجآت السعرية (إنحراف السعر الواقعي عن المتوقع) والتي تحدث إما بسبب مفاجآت السياسة أو بصدمات العرض والطلب، ومفاجأة السياسة هي صدمة طلب ناجمة عن السياسة النقدية والمالية المرتقبة أما صدمات الطلب والعرض الكليين. وتفسر هذه المدرسة التضخم على أنه ينشأ نتيجة لإختلاف خطط الإستثمار على أن خطط الإذخار فلو زاد الإستثمار المتوقع عن الإذخار المتحقق فإن ذلك يعني إن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي. ولهذا تميل الأسعار نحو الإرتفاع. والتضخم في هذه الحالة يعبر عن نفسه في شكل فجوة أو فائض طلب أو خطط شراء لم تتحقق في أسواق السلع وفي أسواق عوامل الإنتاج، ويؤكد أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة إن مستوى الأسعار المتحقق في فترة ما يتأثر بالتوقعات السعرية لكل من المنتجين والمستهلكين وأن هذه التوقعات تكون سليمة وغير باعثة على الإضطرابات إذا كانت مبنية على معلومات صحيحة.

4- المدرسة المؤسسية:-

تستند هذه المدرسة إلى أفكار جون كنت غالبريث بإعتباره خير ممثل لهذه المدرسة، الذي يعطي أهمية خاصة لقوتين أو مؤسستين يعتبرهما مسؤولين مسؤولية كبيرة في إحداث التضخم وهما: قوة الإحتكارات وقوة النقابات العمالية وفيما يتعلق بالقوة الأولى يرى غالبريث ضرورة التفرقة بين قطاعين الأول قطاع المنتجين (مثل القطاع الزراعي) الذي تتوفر في داخله إلى حد لا بأس به شروط المنافسة الكاملة وفي هذا القطاع لا يستطيع منتج فرد أن يؤثر في الأسعار، والقطاع الثاني هو قطاع تنافس القلة الذي يسود في قطاع الصناعات التحويلية. الذي يتألف من عدد صغير من الشركات الإنتاجية الضخمة التي تستطيع بما لها

(1) الدباغ، اسامة بشير اثيل عبدالجابر، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، الاردن 2003، ص361-362

من تأثير على جانب العرض، أن تتحكم في تحديد السعر إذ أن لهذه الشركات الضخمة إستراتيجية سعريه خاصة بها، تعمل على رفع الأسعار بالرغم من النمو الذي يحدث في إنتاجية العمل.

أما القوة الثانية التي أولاها غالبريث أهمية خاصة في تفسير مشكلة التضخم الركودي فهي قوة النقابات التي ينجم عنها ما يسمى بالحركة التراكمية للأجور والأسعار. فعندما ترتفع الأسعار وتنخفض الأجور الحقيقية فإن العمال من خلال قوة النقابات يستطيعون فرض زيادات في الأجور لتعويض هذا الإنخفاض لكن المؤسسات الإحتكارية تكون في وضع يمكنها من نقل عبء هذه الزيادة في الأجور إلى الأسعار مرة أخرى، وهكذا نخلص إلى القول بأن مشكلة التضخم في رأي غالبريث هي نتاج لطبيعة المؤسسات التي تميز طبيعة المجتمع الرأسمالي الصناعي وما ينشأ بينها من صراعات.

المبحث الثالث

أساليب السياسات النقدية لمعالجة ظاهرتي التضخم والبطالة

مقدمة:-

في هذا المبحث تتم دراسة مفهوم وأنواع وأسباب وآثار ووسائل علاج أهم ظاهرتين من الظواهر الإقتصادية، التي لها تأثير مباشر في حياة الأفراد ومستوى معيشتهم، وكلتا الظاهرتين لهما تأثير سئ على حياة أفراد المجتمعات وهما التضخم التي تتم تناوله في المبحث الثاني من الفصل الأول، والبطالة التي يتم تناولها المبحث الثالث.

أولاً: ماهو التضخم:-

تعد ظاهرة التضخم إحدى أهم المشكلات الإقتصادية التي تواجهها كافة الإقتصاديات في العالم، حيث تأتي في مقدمة الإختلالات التي تعاني من الإقتصاديات. وهناك شبه إفتاق على وجود عدد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة على كافة نواحي الحياة سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو غيرها، خاصة في الدول النامية التي تعاني من هذه الظاهرة بدرجة أكبر من نظيرتها المتقدمة. ويتطلب فهم هذه الظاهرة معرفة ماهيتها بما يحتويه الأمر من وضع تعريف مقبول للتضخم يسمح بإستعراض أنواعه وكيفية قياسه من جهة أخرى، وأثاره من جهة كما يتطلب الأمر البحث في أسبابه من أجل وضع تصور لسياسات الملائمة لعلاجه أو الحد منه.⁽¹⁾

من الصعب وضع تعريف جامع مانع للتضخم لأن التضخم يضم مجموعة من الظواهر الإقتصادية لكل منها صفاتها الخاصة التي تتميز بها من غيرها، وإن كان يمكن تعريف التضخم بصفه عامه بأنه زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي لسلع الإستهلاك زيادة لايستجيب لها هذا الأخير مهما يترجم بإرتفاع في الأسعار، من ثم أنخفاض القوة الشرائية للنقود وقد يرجع السبب الكلي في زيادة الطلب الكلي إلى إرتفاع الطلب أو إنخفاض العرض أو كليهما معاً. وغالباً ما يحدث ذلك في زمن الحرب.

ثانياً: تعريف التضخم:

أ- يعرف التضخم على أنه الإرتفاع العام المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما.

⁽¹⁾ رمضان محمد، اسامة احم الفيل، النظرية الإقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي لطباعة والنشر والتوزيع-2013م، ص297

ب- التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه حيث هو: - عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى إرتفاع الأسعار سواء ظهرت هذه الزيادة من خلال عرض النقود، الأرصدة النقدية أو التوسع في خلق الإئتمان أو من خلال الطلب على النقود.

ثالثاً: أنواع التضخم:-

ينقسم التضخم إلى عدة أنواع نذكر منها:

أ- التضخم الزاحف أو "البطيء":-

يطلق على الزيادة البطيئة والمتدرجة في معدل تغير الأسعار. وهو أقل ضرراً من التضخم الجامح.⁽¹⁾

ت- التضخم المفرط أو الجامح:-

التضخم المفرط أو السريع هو ظاهره يتعرض فيها الإقتصاد القومي إلى موجات سريعة ومتلاحقة من الإرتفاع في المستوى العام للأسعار تفقد النقود قيمتها كلية.

وتعتبر المانيا المثال النموذجي حيث عانت بعد الحرب من التضخم الجامح الذي إفقد المارك قيمته الشرائية آنذاك. ويعرف هذا النوع من التضخم أيضاً بإسم التضخم الجامح (open inflation) ويحدث هذا النوع من التضخم غالباً في الإقتصاديات التي لا يوجد فيها رقابة على الزيادة في الأسعار، أي عندما لا يكون هنالك حاجزاً للزيادة في الأسعار. وقد عرف ميلتون فريدمان التضخم الجامح بأنه:

"هو العملية التضخمية التي يسمح فيها بالزيادة في الأسعار بدون التحكم فيها بواسطة رقابة الأسعار الحكومية أو بأي أسلوب مماثل".

وكمثال لذلك، التضخم الجامح، في فترة ما بعد الحرب، الذي شهدته كل من المانيا، روسيا، والنمسا.

ج- التضخم المكبوت أو المحكوم:-

أحد الخواص الأساسية للتضخم المكبوت هو عدم مصاحبته لإرتفاع مستمر في الأسعار نسبة لتحكم السلطات الحكومية عليه من خلال سياسيات رقابة أسعار فعالة مثل: التسعير الجبري للسلع الضرورية. هذا بالإضافة إلى منح الإعانات، تجميد الأجور وغيرها.

⁽¹⁾ عبدالله الشريف عبدالله الغول، موضوعات في الاقتصاد الكلي، مطبوعات جامعه امدرمان الاهلية 2007م، ص(194).

رابعاً: أسباب التضخم:-

بما أن التغيير في الأسعار قد ينتج عن التغيير في الطلب الكلي للسلع والخدمات أو من التغيير في العرض الكلي للسلع والخدمات، يمكن التمييز بين مسببين للتضخم: الأول ينتج عن تغيير الطلب وينتج الثاني عن التغيير في العرض.⁽¹⁾

أ- تضخم ناتج عن الطلب الفائض (او عن جذب الطلب):-

توصل الإقتصاديون التقليديون من خلال فرضيات محددة إلى وجود علاقة سببية بين التغيير في كمية النقود (عرض النقود) والتغيير في المستوى العام للأسعار، أي $P=km$ بحيث p هو المستوى العام للأسعار و m هو كمية النقود و k ثابت.

ومن ثم تم تفسير عملية التضخم كما يلي:

"تؤدي الزيادة في كمية (عرض) النقود إلى زيادة المستوى العام للأسعار ويؤدي إستقرارها إلى إستقرار الأسعار. أي يعتمد معدل التضخم على معدل الزيادة في كمية النقود، أي على معدل خلق النقود الجديدة".

أي أن هنالك علاقة سببية موجبة (طردية) بين التغيير في كمية النقود والتغيير في المستوى العام للأسعار، أي أن:

معدل التغيير في المستوى العام للأسعار

أكبر من الصفر، أي موجب

معدل التغيير في كمية (عرض) النقود

والخلاصة أن قيمة النقود في المجتمع تتوقف على كمية النقود في المجتمع وأن العلاقة بين قيمة القود وكمية النقود علاقة عكسية.

تعتمد هذه النتائج على مدى إقتراب أو بعد المجتمع من دالة التوظيف والتشغيل الكامل لموارده.

فكلما إقتراب المجتمع من دالة التوظيف والتشغيل الكامل كلما أدت الزيادة في كمية النقود إلى زيادة الأسعار.

⁽¹⁾ مرجع سابق ص 195

أما بالنسبة إلى نظرية جذب الطلب لكنيز، فإن السبب الرئيسي للتضخم هو الطلب الفائض (excess demand). أي عندما يكون الطلب الكلي (C+I+G) أكبر من العرض الكلي، Y. وهذا بالطبع وضع غير توازني يمكن تصحيحه بإحدى وسيلتين:

- بتخفيض الطلب الكلي للسلع والخدمات.
- بزيادة العرض الكلي للسلع والخدمات.

إذا كان الإقتصاد يعمل تحت ظروف التوظيف والتشغيل الكامل فليس في الأمكان زيادة الإنتاج (العرض) وبالتالي سترتفع الأسعار إلى درجة كافية لإستعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

ب- التضخم الناتج عن دفع النفقة:-

يعرف التضخم الناشئ عن دفع النفقة "بالتضخم الحديث" وذلك لأن تحليل الفجوة من جانب العرض أو من جانب النفقة قد تجدد في عام 1950م. تفسر هذه النظرية الفجوة التضخمية نتاج لإرتفاع تكلفة أو سعر عرض السلع والخدمات التي يسببها إرتفاع تكلفة عوامل الإنتاج.

وعليه ستعكس الزيادة المتسارعة وأجور العمال، التي لا ترافقها زيادة مماثلة في الإنتاج، على زيادة الأسعار. سيؤدي ذلك الوضع إلى مزيد من الإرتفاع في الأسعار الذي سيولد بدوره إرتفاع في الأجور " تدفع" بدورها الأسعار مرة أخرى مستويات أعلى. والجدير ذكره أن للقوة التفاوضية لنقابات العمال دوراً رئيساً في إرتفاع الأجور.

ج- التضخم المستورد (أي المولد عالمياً):-

تدعي أغلب الحكومات أن التضخم الذي تعاني منه مجتمعاتها هو تضخم غير مولد محلياً، وإنما هو ظاهرة عالمية ليس بمقدورهم التحكم فيها. ويعرف هذا النوع بالتضخم المستورد. وتعزوا الحكومات الزيادة في أسعارها المحلية إلى قوي عالمية. فمنذ عام 1974م وكنتيجة للزيادات المفاجئة في أسعار البترول والمواد البترولية عانت العديد من الدول من التضخم الذي يمكن إغزاه إلى ضغوط الأسعار العالمية.

ولكن وبالرغم من تأثير القوي العالمية ومساهماتها في العملية التضخمية لا نستطيع أن ننكر أن الضغوط التضخمية في أي مجتمع غالباً ما يتم تغزيتها في الأساس بعوامل محلية.

خامساً: طرق قياس التضخم:-

لقياس التضخم تستخدم الأرقام القياسية التالية:

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك
 - الرقم القياسي لأسعار المنتج
 - الرقم القياسي الضمني للأسعار الرقم القياسي عبارته عن مقياس لإظهار التغير الظاهرة عبر الزمن وقد تكون عبر المكان، فهو لا يشمل كافة السلع لكن بشرط أن تكون عينة ممثلة للمجتمع تمثيل جيد فهي عينة غير متحيزة، وينبغي أن تدرس فترة الأساس للمقارنة بقدر النظر عن أنها سنة أو غيرها، وسنة الأساس يجب أن تكون عادية أي لها شروط تشمل في عدم وجود الزواج، الكساد، عدم الإستقرار.
- في سنة الأساس يجب مراعاة البنود الثلاثة، لأن الزواج يكون التضخم فيه عالي وكذلك الكساد الذي يولد البطالة والتضخم:-

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (C.P.I):-

تقسم فيه السلع إلى الإستهلاكية وإنتاجية وخدمات تعتمد على حالة الأجور مثل إرتفاع مستوى الأسعار 15% الأجور 12% فإن الفرق يساوي 3% وهذا يعني إنخفاض في المستوى المعيشي ومن ناحية أخرى يعني أن مستوى الفرد قد إرتفع.

2- الرقم القياسي لأسعار المنتج (P.P.I):-

عبارة عن مقياس يوضح أسعار السلع القياسية بشرط أن تكون ممثلة لطلب القطاع العائلي، وهو خاص بسلع الإنتاجية التي تنقسم إلى سلع إنتاجية أولية، أو وسيطة وأخرى نهائية فالرقم القياسي للإنتاج معطى على أنواع، أما السلع الأولية تحتوي على السلع الثلاث لذلك يفضل إستخدام كل رقم منفرداً.⁽¹⁾

3- الرقم لقياسي الضمني للأسعار (I.O.P):-

يستخدم الرقم القياسي لإستبعاد أثر التغير في مستوى الأسعار، فالناتج القومي الإجمالي يعكس القيمة السوقية للسلع والخدمات ولذلك يقسم على الناتج القومي الحقيقي الذي يحسب بأسعار ثابتة لمعرفة تباين الأسعار وقياس التضخم.

(1) خالد حسن الببلي - عبد العظيم المهمل - الاقتصاد الكلي "الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004م، ص52

ولذلك فإن الرقم القياسي الضمني =
الناتج القومي الاجمالي

الناتج القومي الحقيقي

من المعلوم أن الناتج القومي الإجمالي يتأثر بالمستوى العام للأسعار فعند تثبيت أحد العاملين (السعر / الكمية) بتأثير الناتج القومي الحقيقي.

قياس التضخم عن طريق الرقم القياسي لأسعار المستهلك (C.P.I)⁽¹⁾

1- يتم إختبار مجموعه من السلع الأكثر إستخداماً

2- تحديد سنة الأساس

3- نفترض أن الرقم القياسي لسنة الأساس هو (100%) ونضع أوزان لهذه السلع حسب أهميتها.

4- نضرب السعر في الوزن لنحصل على الإنفاق.

5- تكرار نفس الطريقة للسنة الجارية (المراد قياسها).

6- ويتم مقارنة الرقم القياسي لسنة الأساس بالسنة الجارية لمعرفة مستوى الإرتفاع في الأسعار

عادة يستخدم الرقم القياسي الخاص بتكلفة المعيشة، حيث يقيس التغيرات في الأسعار التي تمس حياة أغلب أفراد المجتمع، ويمثل التضخم معدل التغير النسبي في الأرقام القياسية للأسعار حيث معدل التضخم =

الرقم القياسي في السنة الجارية * 100

الرقم القياسي لسنة الأساس

سادساً: الأثار المختلفة للتضخم:-

هناك العديد من الأثار السلبية للتضخم، بشكل عام يمكن أن نلخص أهم الأثار فيما يلي:-⁽²⁾

1- الأثر على عدالة توزيع الدخل:-

يحدث هذا الأثر أكثر من مره في المجتمع، فمن ناحية يتأثر الدخول الثابتة من موظفين ومتقاعدين وغيرهم بشكل ملموس وكبير من الإنخفاض للقوة الشرائية لدخولهم في حين يعود

⁽¹⁾ خالد حسن البيلي، مرجع سابق ص53

⁽²⁾ خالد واصف الوزني، احمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان-2001، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة ، ص261

التضخم إلى حد ما بنفع على المنتجين وأصحاب الأعمال الذين إرتفعت أسعار منتجاتهم. ويكون ذلك أكثر وضوحاً في حالة تفاوت إرتفاع الأسعار بين السلع والخدمات المختلفة، فالذين إرتفعت أسعار سلعهم أكثر من غيرها سيستفيدون بشكل أكبر من أولئك الذين شهدت أسعار سلعهم إرتفاع عادياً ومعتدلاً. من ناحية أخرى، يستفيد المقترضون (المدينون) بشكل أكبر من إرتفاع الأسعار، ويتضرر المقرضون (الدائنون) كثيراً من ذلك. فالمبلغ الذي حصلت عليه إلى يوم، عند حدوث تضخم متسارع، يفقد نسبه كبيرة من قوته الشرائية والمستقبل أو عند سداده. وعليه فإن عمليات بيع الآجل (بالقسط) تتأثر بشدة في الفترات التي يتوقع فيها تزايد الأسعار بشكل مستمر، ويغدو من الصعب استخدام هذه الطرق من البيع في الدول تشهد بإستمرار تزايداً متسارعاً في المستوى العام للأسعار.

2- الأثر على أسعار الفائدة:-

لتفادي خسارة الدائنين أو المقرضين ولتشجيعهم على تقديم الأموال أو مدخراتهم إلى المؤسسات المالية فإن آلية تحديد سعر الفائدة يجب أن تأخذ في إعتبارها معدل تضخم المتوقع من عام إلى آخر، الأمر الذي يعني ضرورة إضافة علاوة تضخم إلى العائد على أموال المقرضين، ومن هنا يجري التفريق بين سعر الفائدة الإسمي، وسعر الفائدة الحقيقي. والأخير هو معدل العائد الذي يحصل عليه المقرض بعد الأخذ في الإعتبار توقعات معدل التضخم. ويحسب معدل الفائدة الحقيقي وفقاً لمعادلة فيشر على النحو الآتي:-

$$R=I-F$$

حيث (r) هي معدل الفائدة الحقيقي، و (i) هي معدل الفائدة الإسمي أو المعلن عنه، و (f) هو معدل التضخم. فإعطاء سعر فائدة (10%) على قرض لمدة عام في دولة يتوقع ان يصل فيها التضخم إلى (6%) مثلاً، يعني أن معدل العائد الحقيقي هو 4% فقط (10%-6%). بمعنى أن سعر الفائدة المعلن عنه المعروف، ينقسم إلى (6%) مقابل أخطار التضخم المتوقع و(4%) عائد حقيقي على الأموال المقترضة.

3- الأثر على التجارة الخارجية:-

يؤدي إرتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً إلى إنخفاض تنافسيتها في أسواقها الخارجية، مما يعني تراجع حجم صادرات البلد المعني. كما يؤدي إنخفاض أسعار السلع المستوردة نسبة إلى نظيرتها المحلية التي ارتفعت أسعارها إلى إزدياد حجم الاستيراد التجاري (الفرق بين

الصادرات والواردات) للبلاد. وتصبح محصلة ذلك النزوع نحو الاستيراد والاحجام عن السلع المحلية وتراجع حجم الانتاج المحلي وتعطل جزء كبير من الطاقة الانتاجية وقوة العمل في البلاد وظهور البطالة بشكل سافر وهو موضوعنا التالي.

ثامناً: وسائل علاج التضخم: يمكن معالجة التضخم باتباع وسائل التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي الذي يمارس ضغوط على اسواق السلع والخدمات او يحد من تزايدها وأهم هذه الوسائل: (1)

1- تخفيض الانفاق العام:-

وتهدف هذه السياسة إلى تخفيض الانفاق سواء الانفاق الحكومي أو انفاق القطاع الخاص وقد مارس السودان هذه السياسة بالفعل لمعالجه التضخم الذي حدث في السابق.

2- عرض النقود:

ويمارس هذه السياسة البنك المركزي الذي يخفض عرض النقود بغرض الحد من تزايدها.

3- دفع الضرائب:

وتهدف هذه السياسة إلى اختصاص القوة الشرائية الموجودة في المجتمع عن طريق رفع معدلات الضرائب التي هي عبارة عن مبالغ تستقطع من الدخول سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر

4- القروض:

قد تلجا الدول إلى الاقتراض من القطاع الخاص لغرض مكافحة التضخم وغالباً ما تلجأ إلى هذه السياسة عندما لا تكفي الوسائل السابقة القضاء على التضخم كما يمكن أيضاً معالجة عن طريق الضغط على التكاليف بالشكل الذي لا يجعلها ترتفع بمعدلات تضخمية لأن زيادة الاجور بمعدلات تفوق المعدلات التي ارتفعت بها التكاليف تعتبر من مسببات التضخم، وعموما لمحاربة التضخم تستخدم عادة السياسة الاقتصادية المتمثلة في ادوات السياسة المالية وادوات السياسة النقدية:-

(1)خالد حسين احمد عبدالله، ادوات السياسة النقدية والمالية واثرها علي محاربة التضخم في السودان في الفترة(1980-2005)، جامعه اسودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)،2010م

أولاً: السياسة النقدية:-

وتتمثل هذه السياسة في ضرورة تحكم السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي في عرض النقود وضبطه بحيث لا يزداد بمعدل اكبر من معدل النمو في الناتج الحقيقي من السلع والخدمات.(1)

ثانياً: السياسة المالية:

وتتطوي هذه السياسة على شقين:

1- ضرورة ضغط الانفاق الحكومي كمحاولة للحد من الزيادة في الطلب الكلي. ولما كان الانفاق الحكومي يحتوي على جزء استثماري وجزء استهلاكي فأن ترشيد الانفاق الحكومي يجب ان يتجه للجزء الاستهلاكي بحيث تتلخص من كل اوجه الانفاق الاستهلاكي غير الضروري.

2-تشجيع الافراد على تخفيض الانفاق الاستهلاكي الترفي وزيادة الادخار الموجه للاستثمار. ويمكن أن يتم هذا عن طريق رفع معدلات الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية والانفاق الترفية ومنح مزايا ضريبية للمشروعات الانتاجية الناشئة كاعطائها فترة سماح بدون ضرائب عند بداية الانتاج، وتخفيض معدلات الضريبة على ارباحها. ويمكن للحكومة ان تستعوض عن الحصيلة الضريبية المفقودة نتيجة لهذه المزايا بزيادة كفاءة الجهاز الضريبي بحيث يحد من عمليات التهرب الضريبي ويزيد من الحصيلة الضريبية للدولة. يضاف إلى ذلك رفع معدلات العائد الممنوحة للمدخرين مقابل ايداعاتهم في البنوك.

ثالثاً: سياسات العرض:-

1- ربط الاجر بالانتاجية: أن محاولة ربط الزيادة في الاجر بالزيادة في الانتاجية بحيث لا يزداد الاجر بمعدل اكبر من معدل زيادة الانتاجية يؤدي لعدم إرتفاع التكلفة مع زيادة الانتاج، وبالتالي يخفف من حدة التضخم.

2- محاولة تنويع هيكل الانتاج في المجتمع: بحيث لا يكون الاقتصاد مرتبط بسلعة أولية واحدة كالبتترول أو القطن أو غيره، ممايزيد من استقرار الأسعار في المجتمع. فإعتماد الاقتصاد على سلعة واحدة يجعل استقراره مرتبطاً باستقرار هذه السلعة فقط، أما تنويع هيكل الانتاج فيؤدي لتحقيق نوع من الاستقرار أو التوازن بين الاسعار.

(1) مرجع سابق،ص220

- 3- زيادة الإهتمام بمشروعات الانتاج المباشر خاصة في المجالات التي يوجد بها قصور في العرض بداخل سواء كانت زراعية أم صناعية. وبإقامة مزيد من هذه المشروعات يزداد عرض السلع وبالتالي تخف حدة الارتفاع في الاسعار.
- 4- تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة بالوحدات الانتاجية القائمة. فلا شك أن تشغيل هذه الطاقات يؤدي لزيادة عرض السلع بتكلفة اقل مما تم إقامه وحدات إنتاجية جديدة.
- 5- العمل على منح مزايا للإستثمار الخاص والاجنبي لتشجيعه على إقامة مشروعات جديدة خاصة في المجالات التي يحتاج إليها المجتمع.
- 6- العمل على استقرار سعر الصرف لتشجيع الصادرات وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للداخل بما يساعد على زيادة الاستثمار وبالتالي الانتاج.
- 7- محاولة وضع قيود اختيارية على معدلات الارباح للشركات الكبرى عن طريق الأنفاق معها أو اذا لزمه الأمر وضع قيود إجبارية إذا كانت تبالغ في تحديد هذه المعدلات.

ثانياً: البطالة:-

مقدمة:-

تمثل البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم رغم اختلاف هذه الدول من حيث مستويات التقدم والأنظمة الاقتصادية والسياسية. ومعدل البطالة يعد مؤشراً اقتصادياً واضحاً للحالة التي يكون عليها اقتصاد ما بالإضافة إلى انه يعكس حالة اختلال التوازن العام في الاقتصاد القومي وتمتد تأثيراتها السلبية لتشمل التوازن الاجتماعي والسياسي للمجتمع وهي بهذا المعني تعد مشكلة معقدة ومتعددة الجوانب وتبرز خطورة مشكلة البطالة في الدول النامية بصورة خاصة وذلك بسبب تفاقمها بشكل مضطرد، وبصورة مستمرة مع وجود فجوة تتسع باستمرار بين عرض العمل والطلب المستمر عليه نتيجة لعدم ملاحظة الزيادات في فرص العمل للزيادة المستمرة في سوق العمل.⁽¹⁾

ويجب الإشارة إلى أن هنالك فرق بين العقود عن العمل والبطالة وذلك لان الأفراد قد لا يعملون في وقت ما في سوق العمل لعدة أسباب:-

- قد أحيل إلى التقاعد عن العمل.

(1) محمد مازن الأسطل، العوامل المؤثرة علي معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية 2014، ص18.

- الدراسة.
- المرض.
- عدم القدرة على العمل.

أولاً: تعريف البطالة:-

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل وبما إن البطالة موضوعاً بغرض نفسه وبشكل دائم وملح على الساحة الدولية لذا أستحوذ على اهتمام الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين. وهذا مصطلح عندما يتعرض إليه أي شخص يقر على إن البطالة هي (عدم امتهان أي مهنة) وفي الحقيقة هذا التعريف غير واضح وغير كامل إذ لا بد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي عليه تعرف البطالة على أنها: التعطل (التوقف) الجبري أو الاختياري لبعض الأحيان، لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، وعلى الرغم من قدرة القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج⁽¹⁾

بينما يعرفه آخرون بأنه: الفرق بين حجم العمل المعروف وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة، من ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المطلوبة والمعروضة عند مستوى معين من الأجور.⁽²⁾

عرفت منظمة العمل الدولية العاطل بأنه: كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجور السائد، ولكن دون جدوى⁽³⁾. وهناك تعريف أن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين للعمل، بالنفع والمستوى المطلوبين وراغبين فيه وباحثين على موافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.

وهناك مفهوم علمي للبطالة يتمثل في أن البطالة هي الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخدام كاملاً، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع اقل من الناتج الذي يمكن تحقيقه إذا استخدمت قوة العمل استخداماً كاملاً أو أمثلاً.

⁽¹⁾الوزني، خالد، الرفاعي، 2006، الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص162.

⁽²⁾ حلمي، جلال، 2008، الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري (تداعياتها وأساليب مواجهتها. رؤية مستقبلية) جامعة عين شمس، مصر، ص53.

⁽³⁾ زورق عثمان محمد، تقييم واقع بطالة الشباب في السودان: دراسة تحليلية وتطبيقية، السودان، 1990-2006، مجلة العلوم الإنسانية - جامعه صحار، كلية إدارة الأعمال، عمان، مايو 2012.

ومن هذا التعريف يمكن القول بأن عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة المتاحة والتي تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولا يجدون فرص عمل، وبالتالي لا يشاركون في عملية الإنتاج وهذا هو الشكل الظاهر وهذا ما يعرف بالبطالة السافرة (*).

أما معنى الاستخدام غير الأمثل فيتمثل في الأفراد الذين يعملون دون المعدل المتوسط أو المعدل الطبيعي المتعارف عليه للعمل، فمثلا العمل لساعات محددة في اليوم أو العمل للأيام في الشهر، وللأشهر محددة في السنة، مثل العمالة الموسمية وهذه الحالة تعرف بالبطالة الجزئية.

كما تعرف البطالة بأنها التوقف والتعطل الجبري لجزء من قوة العمل في مجتمع ما عن العمل والإنتاج. فالأشخاص خلال قضايتهم لبعض الوقت في البحث عن فرص العمل المتاحة أمامهم يعتبرون خلال هذا الوقت في حالة بطالة⁽¹⁾.

القوى العاملة من السكان هم جميع الراغبين والقادرين على العمل مع استبعاد الأطفال دون عمر (15)، وكبار السن والعاجزين وربات المنازل غير الراغبين في العمل والطلاب بأنواعهم.

وبناء على ما تقدم يمكن تحديد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل كما يلي:-

العاملين المحبطين: هم الذين تخلو عن عملية البحث نتيجة ليأسهم من كثرة البحث. الذين يعملون مرة أقل من وقت العمل الكامل دون إرادتهم من حيث بإمكانهم العمل كامل الوقت.

الأطفال والمرضى الذين أحيلوا إلى المعاش.

العاملين الذين لهم الوظيفة لكنهم تغيّبوا أثناء إحصاء البطالة مؤقتا للأسباب.

الأشخاص المالكين للثروة والمال والقادرين على العمل لكن لا يبحثون عنه.

الذين بمقدورهم العمل لكنهم لا يعملون كالطلاب أو الذين هم بصدر تنمية مهارتهم.

الأشخاص العاملين بأجور معينه وهم دائمو البحث عن أعمال أخرى أفضل.

(*) البطالة السافرة (يقصد بها حالة التعطل الكلي الظاهر الذي يعاني من جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل، أو الراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى).
(1) إشرافه عبد الله محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

ثانياً: كيفية قياس معدل البطالة:-

❖ معدل البطالة:-

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية، وتقييم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها. تقوم الدول خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فئوية أو سنوية وذلك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام، نظراً لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة.

يتم أخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة⁽²⁾

عادة ما يقاس معدل البطالة من الجهات الرسمية نسبة لعدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية:⁽¹⁾

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} * 100$$

القوى العاملة تشمل الأفراد الذين في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا.

$$\text{القوى العاملة} = \text{العاملون} + \text{العاطلون}.$$

ثالثاً: أنواع البطالة:-

ليس هنالك شكل واحد أو نوع واحد للبطالة تحدد أشكالها كما يلي:-

1- البطالة الاحتكاكية:-

عادة ما تكون قصيرة الأجل وهي تنشأ بسبب ترك الأفراد لأعمالهم اختيارياً من أجل البحث عن عمل أفضل بهدف تحسين الرغبة في تغيير صفات العمل مع اشتراط توفر العمل المناسب.

إلا أن هذا النوع من البطالة في الدول المتقدمة يتأثر بمقدار تعويضات البطالة التي يحصل عليها العمال العاطلين، فكلما ازدادت هذه التعويضات زادت الفترة التي يقضيها العمال في البحث عن فرص عمل أفضل.

(2) سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص 5.

(1) www.djfalinfovbl show the read ?=www.kadaji.com/figh/file/economics7836.com/25/2016

يمكن تقليل هذا النوع من البطالة بواسطة تحسين أو تشجيع حركة انتقال العمال والتعريف بفرص العمل المتاحة.

2- البطالة الهيكلية:-

تحدث نتيجة للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد وقد تكون هذه التغيرات على أثر اكتشاف مورد جديد ونضوب مورد قديم⁽¹⁾.

ومدة هذا النوع من البطالة هي أطول من مدة البطالة الاحتكاكية وتنشأ هذه البطالة بوجود حالة عدم التوازن بين العرض والطلب على الأيدي العاملة في المهارات والنشاطات الاقتصادية، كما تنشأ بسبب المنافسة الدولية والتقدم التقني أو عن التغيرات السكانية (الجنس والعمل والموقع الجغرافي)⁽²⁾.

3- البطالة الدورية:-

هي البطالة الناتجة عن الدورة الاقتصادية وتنشأ الدورة الاقتصادية عن تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي حول الناتج الممكن وهو الناتج الذي يمكن تحقيقه بالاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية أو عند التوظيف لكامل القوى العاملة، وتعزى أسباب هذه البطالة لفترات الانكماش والكساد الاقتصادي عندما يكون الكلب الكلي أقل من مستواه لتحقيق الاستخدام الكامل. ويعتمد المدى الزمني لهذه البطالة على مدى فعالية وسرعة السياسة الاقتصادية في إخراج الاقتصاد من مرحلة الركود والانتعاش. وهذا يعني أن هذا النوع من البطالة ينخفض خلال الانتعاش الاقتصادي ويرتفع خلال الركود الاقتصادي.

4- البطالة المقنعة:-

تعني ارتفاع عدد عاطلين فعليا عن احتياجات العمل بحيث يكون هناك أفراد لا يعملون فعليا بصورة شبة كاملة، مع أنهم عاملون ويتقاضون أجورا ورواتب من الناحية الرسمية⁽³⁾ وبمعنى آخر تعني عدم توفر فرص عمل حقيقية للعاملين أي أنهم لا يضيفون شي للإنتاج.

5- البطالة التقنية:-

تنشأ هذه البطالة من التحسينات التي تطرأ على الصناعة، أو تدهور الصناعات القديمة ونشوء صناعات جديدة وما يتتبع ذلك من تدخل القوة الميكانيكية وحلولها محل العمل إليدوي وحلول النفط والقوى الكهربائية محل الفحم وتطبيق الطرق الحديثة في الإنتاج. وتزداد مشكلة البطالة التقنية خطورة كما كانت التغيرات التي تطرأ على الصناعة عديدة وسريعة لأنها تقضي إلى

(1) سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص8.

(2) عبد الوهاب الأمين وفريد بش مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلية، مركز المعرفة للاستشارات الخدمية التعليمية، ص256

(3) فرج سعاد عطا، البطالة في المجتمع المصري بين التحديات الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية والأمنية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 22، ص97.

تبديلات واسعة في العمل وما يصحب ذلك من ظهور فائض كبير في العمال يبقى رائداً عن حاجات الصناعات لفترات طويلة الزمن.

❖ تصنيفات أخرى للبطالة:-

إضافة إلى الأنواع السابقة للبطالة يستعمل كذلك الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي تصنيفات أخرى لا تقل أهمية عن سابقها ونذكر أهمها:

1 - البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:-

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل، لا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم مثل الأغنياء العاطلون، بعض الفقراء متسولون والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجور عالية فيها لا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل، لتعودهم على الأجور المرتفعة⁽¹⁾

ويندرج تحت هذا النوع من البطالة (البطالة الاحتكاكية)، حيث تعتبر البطالة الاحتكاكية بطالة اختيارية وذلك لأنها تتم بناءً على رغبة الأفراد من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل عمل في السوق.

بالنسبة للبطالة الإجبارية فتشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه عند مستوى الأجور السائدة ولا يجدونه، ويندرج تحت هذا النوع من البطالة (البطالة الهيكلية).

2- البطالة الموسمية وبطالة الفقر:-

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال مثل: الزراعة، السياحة، البناء، وغيرها. عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستعدي إحالة العاملين بهذه القطاعات وهنا تظهر ما تسمى بالبطالة الموسمية، ويمكن تفادي هذا النوع من البطالة بانخفاض العاملين أو تدريبهم على أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يعملون فيه أساساً.

يشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية والفرق الوحيد بينهما يتمثل في أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى.

⁽¹⁾ سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص(11، 12، 13)

أما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب النقص في التنمية، وفي الغالب هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل الدائم والمستمر، وتسود هذه البطالة في الدول الأقل نمواً والتي يسودها الركود وضعف التنمية (والمهكة اقتصادياً) كما ينشأ لدى أفرادها ميل إلى الهجرة الخارجية ولهذا تسمى هذه الدول (دول الإرسال) والدول الموظفة لهذه العمالة (دول الاستقبال).⁽¹⁾

رابعاً: أسباب تفاقم مشكلة البطالة والآثار الناتجة عنها:-

أولاً: أسباب تفاقم مشكلة البطالة:-

1- ضعف معدلات النمو الامتصاصية للعمالة في قطاعات النمو، وعدم عدالة توزيع الفرص والثروة.

2- الزيادة السكانية، حيث أن زيادة عدد السكان سنوياً يسبب ضغطاً على موارد الدول، ومن ثم فقد لا تتناسب فرص العمل المتاحة مع تلك الأعداد المتزايدة.

3- عجز سوق العمل استيعاب الخريجين، فأعداد الخريجين من الجامعات والمعاهد التعليمية المختلفة تتزايد سنوياً، ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم.

4- الاتجاه نحو تقليص الوظائف الحكومية، نتيجة تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي.

5- انتشار ظاهرة الفساد والواسطة والمحسوبية، في تشغيل الباحثين عن العمل.

ثانياً: آثار البطالة:-

الآثار الاقتصادية:-

يمكن حصر الآثار الاقتصادية في النقاط التالية:

1. ارتفاع عبء الإعالة بسبب المنتجين وارتفاع المستهلكين، من ضمنهم العاطلين عن العمل، مما يؤدي إلى انخفاض الادخار وبالتالي انخفاض القدرة على الاستثمار ومن ثم انخفاض القدرة الإنتاجية وانخفاض الإنتاجية.

2. التأثير على الأجور مما يؤدي إلى انخفاضها وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور.

3. فقدان التدريجي لمهارات وخبرات العمال ومتوسطي المهرة بسبب طول فترة بطالته.

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق، ص 13.

4. التراجع والتآكل في قيمة رأس المال البشري نسبة لطول فترة التعطل عن العمل مع العلم بأن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلاً وذات قيمة إنتاجية عالية.

5. الإهدار في الموارد الإنتاجية، ويقصد بذلك أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالاً كاملاً.

6. العمل يعتبر عنصراً إنتاجياً، وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية، ومن ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة. وبالتالي سينخفض الإنتاج ويزداد تفاقم البطالة.

7. انخفاض حجم إيرادات الدولة، من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخل الناتج عن البطالة وضعف القوة الشرائية تدريجياً في السوق الداخلي وزيادة حجم الفقر.

الآثار الاجتماعية:-

تعد مشكلة البطالة من أخطر المشكلات الاجتماعية نظراً لما يترتب عليها من آثار سلبية عديدة بل أن هذه الآثار تنعكس في شكل آثار اقتصادية. وهناك فرق بين العبء الاجتماعي للبطالة في الدول النامية، ففي حالة الدول المتقدمة قد يكون الفرد في حالة بطالة ولكن هناك نقابات عمالية تساند إضافة إلى إعانات البطالة، والإعانات الاجتماعية، أما في حالة الدول النامية فالبطالة يمكن أن تكون تعبيراً عن عدم القدرة على الحياة، حيث لا توجد إعانات أو أي رعاية اجتماعية، فالمتعطلين عن العمل في مجتمعات العالم الثالث هم في الواقع ضحايا مرغمون لتغيرات اقتصادية هيكلية ومن ثم يترتب على ظاهرة البطالة في دول العالم الثالث فوارق اجتماعية. ويمكن أن نذكر أخطر الآثار الاجتماعية للبطالة في النقاط التالية:-⁽¹⁾

- تدهور المعيشة.
- عدم الاستقرار الاجتماعي للمجتمع.
- الشعور بالتهميش والإقصاء عن الحياة العامة.
- اهتزاز العديد من القيم المتعلقة بأهمية التعليم والجدية والانتماء.
- ارتفاع معدلات الجريمة والعنف وزيادة الفقر والشعور بعدم الانتماء والتفكك الأسري والهجرة. ولذا تعد مشكلة البطالة في المجتمع مشكلة قومية بالدرجة الأولى.

⁽¹⁾ عادل عبدالله ادم محمد، مرجع سبق ذكره، ص16.

ج- الآثار السياسية:-

هناك تناسب طردي بين العجز السياسي والعجز الاقتصادي بحيث لا تتمكن الدول التي تعاني من العجز الاقتصادي من القيام بدورها السياسي على النحو الأمثل، أو إدارة شئونها بشكل سليم أو استغلال مواردها استغلالا كاملا وعدم استقرار نظامها السياسي. فيمكن حصر الآثار السياسية للبطالة في الآتي:-

- إضعاف الولاء وانتماء للوطن مما يوفر المناخ لانتشار التطرف والانحراف.
- تزايد الفقر والبطالة يعمقان تبعية الدول الفقيرة للدول الغنية وبالتالي فقدان استقلالها السياسي.
- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي وتغيير الحكومات وكذلك ضعف درجة المشاركة السياسية.
- ولا شك أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مناخ يتسم بالاستقرار الاجتماعي والسياسي، ولذلك فإن الآثار الخطيرة للبطالة تؤدي أيضا إلى عرقلة عملية نمو النشاط الإنتاجي في أي بلد من البلدان⁽¹⁾.

خامساً:سياسيات علاج البطالة:-

يتوقف التشخيص السليم لسياسات العلاج الملائمة للبطالة على التحديد السليم لأسباب المشكلة. ويلاحظ في هذا الصدد ما يلي:-

يمكن علاج بطالة قصور الطلب من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية تهدف لزيادة الطلب الكلي وتقليل البطالة. والسياسة المالية تتضمن زيادة الأنفاق الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية لتنشيط الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة أو تخفيض معدلات الضرائب مما يزيد الدخل المتاح لدي الأفراد فيزيد الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي ينشط الإنتاج وتزيد فرص عمل جديدة. ولكن يلاحظ أن السياسات التوسعية يجب أن يكون لها حد أقصى معين لأنها تكون مصحوبة بارتفاع الأسعار مما يخلق مشكلة جديدة هي التضخم أو يزيد من حدتها. وبالطبع لا تصلح سياسات توسع الطلب الكلي لعلاج البطالة الهيكلية وإنما قد تؤدي فقد لزيادة حدت مشكلة البطالة.

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق، ص 17 .

يمكن تخفيض معدل البطالة الإجبارية وفقا للمفهوم الكلاسيكي بتخفيض الحد الأدنى للأجور لبعض فئات العمالة بغرض تشجيع المشروعات الخاصة على استخدام مزيد من الأيدي العاملة الرخيصة.

وضع سياسات تحفيزية لإقامة مشروعات إنتاجية جديدة سواء من قبل القطاع الخاص الوطني أو القطاع الأجنبي وذلك حتى تستوعب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة الناجمة عن الزيادة السريعة في السكان وارتفاع نسبة مشاركة المرأة في العمل.

إقامة مراكز للمعلومات في المناطق المختلفة يكون الهدف منها هو تسجيل أسماء الباحثين عن العمل وأماكن تواجدهم وتخصصاتهم بصفة دورية. كما تقوم بجمع بيانات عن الوظائف الشاغرة في المناطق التي توجد فيها، على أن تجعل هذه المعلومات متاحة أمام الباحثين عن عمل ورجال الأعمال أصحاب الوظائف الشاغرة في بعض الأقاليم والباحثين عن عمل في أقاليم أخرى. ويساعد هذا الأسلوب على حدة البطالة الاحتكاكية.

تشجيع فكرة التقاعد المبكر لبعض عناصر الأيدي العاملة وتعويضهم عن ذلك، مما يؤدي لترك فرص للعناصر الشابة لتأخذ دورها في العملية الإنتاجية، ويقلل من حدة البطالة الرأسية خاصة إذا كانت الأيدي العاملة الجديدة أكثر كفاءة من العناصر القديمة⁽¹⁾.

إقامة مراكز لتدريب القوى العاملة العاطلة لتكون ملائمة للوظائف الشاغرة المتاح وهو ما يقلل من البطالة الهيكلية.

محاولة أحلال العناصر ذات الكفاءة العالية من بين العاطلين محل العناصر ذات الكفاءة المنخفضة من العاملين مما يقلل من درجة البطالة في المجتمع.

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ورمضان محمد احمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، 2004-2005، ص 251

الفصل الثالث

التضخم الركودي والسياسة النقدية في السودان

المبحث الأول: التطورات التاريخية لظاهرتي التضخم والبطالة وقياس

التضخم الركودي في السودان.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في السودان.

المبحث الاول

التطورات التاريخية لظاهرتي التضخم والبطالة وقياس التضخم الركودي في

السودان

اولاً: التضخم في السودان (1993 - 2016م):-

ظل السودان كغيره من الدول النامية يعاني من التضخم، ولفترات طويلة وأن اختلفت حدته من فترة إلى اخرى، وقد لعبت السياسات الاقتصادية غير الملائمة دوراً رئيسياً في حدوثه. ويعزى ارتفاع معدل التضخم في السودان لمشاكل هيكلية ظلت تلازم الاقتصاد السوداني لفترة طويلة. تم تقسيم الفترة إلى ثلاثة فترات الاولى من (1993 - 2003م) والثانية من (2004 - 2012م) والثالثة من (2013 - 2016م) وقد تم احتساب نسبة الزيادة والنقصان باستخدام القانون (سنة المقارنة - سنة الاساس) على سنة الاساس.

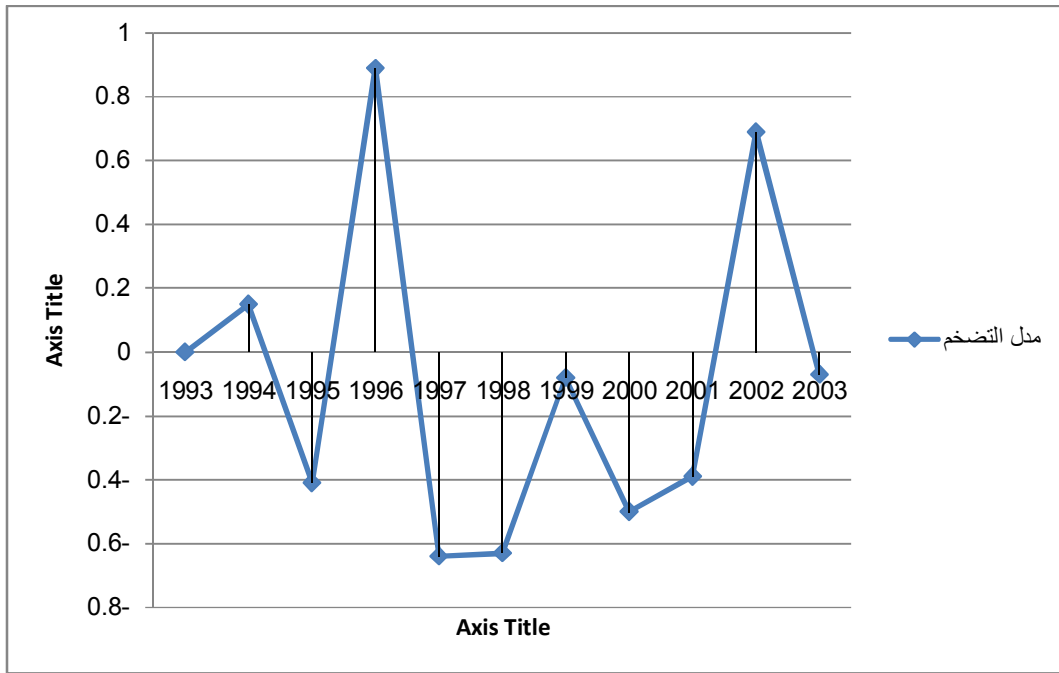
1-الفترة الاولى:(1993 - 2003م):-

الجدول رقم(1-1-3) يوضح نسبة الزيادة والنقصان في معدل التضخم خلال الفترة (1993-2003م)

السنة	التضخم%	نسبة الزيادة والنقصان
1993	101.18	-
1994	115.93	15%
1995	68.97	-41%
1996	130.44	89%
1997	47.19	-64%
1998	17.01	-63%
1999	16.16	-8%
2000	8.02	-50%
2001	4.92	-39%
2002	83	69%
2003	7.7	-7%

المصدر: أعداد الباحثين (تقارير بنك السودان)

شكل رقم (3-1-1) يوضح نسبة الزيادة والنقصان في معدل التضخم خلال الفترة (1993 - 2003م)



المصدر: أعداد الباحثين استخدام برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل رقم (3-1-1) نلاحظ انه في عام 1994م بلغ معدل التضخم 115.93%، وفي عام 1995 إنخفض المعدل إلى 86.97% بنسبة نقصان 41%. وفي عام 1996 إرتفع معدل التضخم مره اخري من 86.97% إلى 130.41% بنسبة 89% وفي عام 1997 إنخفض معدل التضخم إلى 47.19% بنسبة 64% مقارنة بالعام السابق واستمر الانخفاض في معدل التضخم حتي بلغ 4.9% بنسبة 39% في عام 2001 وإرتفع مرة اخري في عام 2002 إلى 8.3% بنسبة 69% وانخفض إلى 7.7% بنسبة 7% في عام 2003، ويرجع السبب في زيادة معدلات التضخم في هذه الفتره إلى اسباب سياسية مثل الحروب التي استنزفت كثير من الموارد الاقتصادية للدولة مما إدي إلى زيادة الكتله النقدية وبالتالي إرتفاع معدلات التضخم، وايضا تمويل القطاع العام على حساب القطاع المختص مما أدي إلى حرمان القطاع الخاص من التمويل المطلوب لتحريك نشاطه.⁽¹⁾

⁽¹⁾ تقارير بنك السودان المركزي

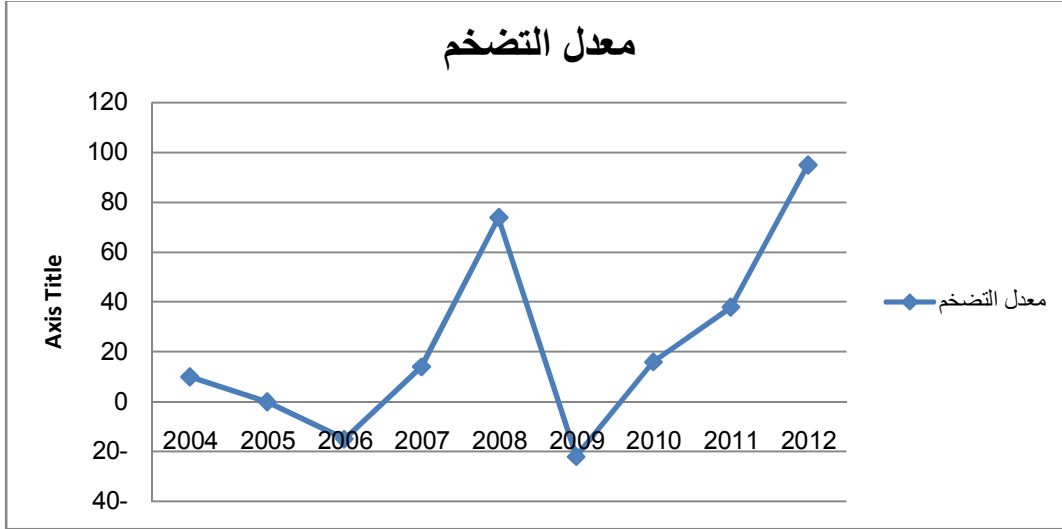
2-الفترة الثانية: من (2004-2012م):-

الجدول رقم (2-1-3) يوضح نسبة الزيادة والنقصان في معدل التضخم من (2004-2012م)

السنة	التضخم %	نسبة والنقصان الزيادة
2004	8.5	10%
2005	8.5	0%
2006	7.2	-15%
2007	8.2	14%
2008	14.3	74%
2009	11.2	-22%
2010	13	16%
2011	18.1	38%
2012	35.1	95%

المصدر: اعداد الباحثين (تقارير بنك السودان)

الشكل رقم (2-1-3) يوضح نسبة الزيادة والنقصان في معدل التضخم (2004-2012م).



المصدر: أعدد الباحثين استخدام برنامج EXCEL

من الجدول والشكل رقم (2-1-3) يلاحظ انه في العام 2004م ارتفع معدل التضخم بنسبة 10% مقارنة بالعام السابق 2005م ظل معدل التضخم ثابت، في عام 2006م انخفض معدل التضخم إلى 7.2% بنسبة انخفاض 15% وفي عامي 2007-2008م إرتفع معدل التضخم، وفي عام 2009م انخفض مره اخري إلى 11.2% بنسبة 22% مقارنة بالعام السابق.

وقد شهدت الفترة من (2010-2012) ارتفاع مستمر في معدلات التضخم بلغ 95% في العام 2012، انخفاض نسبة التضخم في الفترة من 2004-2009 يرجع السبب فيها إلى إنتاج وتصدير البترول وتوقف حرب الجنوب بعد اتفاقية نيفاشا، ولكن ارتفاع معدلات التضخم مره اخرى في عام 2010 حتى الان نسبة لانفصال جنوب السودان الذي ادى إلى تحويل عائدات النفط إلى دولة جنوب السودان بما يعادل 86% من انتاج البترول في السودان.

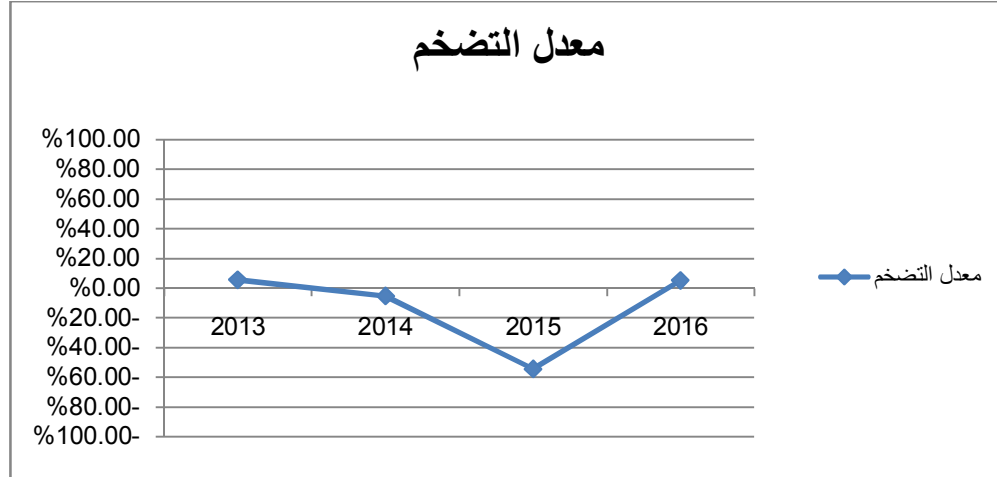
3- الفترة من: 2013 - 2016م

الجدول رقم(3-1-3) يوضح نسبة الزيادة والنقصان في معدل التضخم(2013 - 2016م)

السنة	التضخم %	نسبة الزيادة والنقصان
2013	37.1	5.70%
2014	36.9	5.30%-
2015	16.9	54.20%-
2016	17.8	5.30%

المصدر: اعداد الباحثين (تقارير بنك السودان)

الشكل رقم (3-1-3) نسبة الزيادة والنقصان في معدل التضخم(2013 - 2016م)



المصدر: اعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم(3-1-3) يوضح ارتفاع معدل التضخم من 35.1% في عام 2012 إلى 37.1% في عام 2013، ومن ثم انخفاضه إلى 16.9% في عام 2015، كما ارتفع إلى 17.8% في عام 2016، حيث بلغ متوسط معدل التضخم الكلي 27.2% خلال فترة من(2013-2016) يرجع السبب في ارتفاع معدلات التضخم في الفترة منذ بداية

العام 2013م ارتفاعاً ملحوظاً بنسب متفاوتة، بسبب الزيادة المستمرة في أسعار السلع، نتيجة ارتفاع سعر صرف الجنيه مقابل الدولار.

كما تساهم في زيادة التضخم الزيادات المتكررة التي تحدث في أسعار جميع السلع، خصوصاً الخضراوات واللحوم والفواكه، بجانب التهريب الواسع للسلع عبر الحدود. وتخطط الحكومة للخروج نهائياً من دعم السلع بنهاية عام 2019م، وخفض التضخم إلى 17% بنهاية العام الحالي، معولة على تدفق الاستثمارات الأجنبية، وزيادة معدلات التحويلات المالية من الخارج بعد فتح باب التحويلات المصرفية، ووقف الاستيراد لبعض السلع، الذي بدأ تطبيقه أخيراً.⁽¹⁾

ثانياً: البطالة في السودان (1993-2016م):

تمهيد:

السودان شأنه شأن الدول النامية أذ يعاني من مشكلة البطالة وهذه المشكلة ترتبط في السودان بعدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. بمعنى ان البطالة التي يعاني منها الاقتصاد السوداني تتأثر بمجموعة من المتغيرات والوقائع الاقتصادية والى حد ما ببعض المتغيرات الاجتماعية والسياسية، والبطالة أيضاً بدورها تؤثر على الاداء الاقتصادي والنمو والفرق والتوزيع وإنتشار الظواهر الاجتماعية غير المقبولة اخلاقياً وسياسياً.

ولدراسة البطالة في السودان تم تقسيم فترات الدراسة إلى اربعة فترات كالتالي:-

1- الفترة الاولى من عام (1993-1998م):-

جدول رقم (3-1-4) يوضح معدلات البطالة خلال الفترة (1993-1998م)

السنة	معدل البطالة %
1993	6.29
1994	7.66
1995	7.23
1996	10.54
1997	11.65
1998	13.21

المصدر: بنك السودان المركزي

من خلال الجدول رقم (3-1-4) نلاحظ انه في عام 1993م بلغ معدل البطالة 6.29% وفي عام 1994م ارتفع معدل البطالة الى 7.66%. ومقارنة مع العام السابق انخفض معدل البطالة

⁽¹⁾ تقرير السنوي لوزارة المالية 2009

الى 7.23% في عام 1995 بينما استمر في الزيادة حتى وصل 13.21% في عام 1998م ويرجع الى الاسباب الاتي⁽¹⁾:-

1. ضعف البنية التحتية للاقتصاد السوداني وضعف عائد الإستثمار مما لا يشجع على المزيد من الإستثمارات وبالتالي تقل فرص العمل ويزداد عدد العاطلين.
2. تحولات الاقتصاد العالمي الذي يتطلب إعادة الهيكلة والتخلص من التعقيد والروتين وتقليل تكاليف الإنتاج لإتاحة القدرة على المنافسة.
3. عدم الربط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الصناعة والزراعة لخلق فرص عمل في الصناعات التحويلية.
4. عدم توفر معلومات عن فرص العمل المتاحة (جانب الطلب) والكوادر التي تبحث عن عمل (جانب العرض).
5. ضعف المناخ الإستثماري مثل عدم الإستقرار السياسي والإجتماعي والإقليمي مما يؤدي إلى عدم جاذبية الدولة للإستثمار الوطني والأجنبي، أي هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

2- الفترة الثانية من عام (1999-2004م):-

جدول رقم (3-1-5) يوضح معدلات البطالة في الفترة(1999-2004م):

السنة	معدل البطالة %
1999	14.75
2000	15.2
2001	15
2002	15.9
2003	15.8
2004	16.3

المصدر: بنك السودان المركزي

من خلال الجدول رقم (3-1-5) يلاحظ انه في عام 1999م بلغ معدل البطالة 14.75% وفي عام 2000م ارتفع المعدل إلى 15.2% وانخفض المعدل إلى 15% في عام 2001م

⁽¹⁾ www.sudaress.com/smc/2008/27، المركز السوداني للخدمات الصحفية.

واستمره معدل البطالة في الزيادة حتى وصل إلى 16.3% في عام 2004م ويرجع السبب إلى الاتي (1):-

1. نظرة الإزدراء والتعالى للعاملين في القطاع الزراعي، والعادات التي تحد من نشاط فئات معينة من أفراد المجتمع في مجالات معينة، مما يضطر بعض الأفراد وخصوصاً الشباب منهم إلى ترك مناطقهم والهجرة إلى المدن بحثاً عن العمل مما أدى إلى زيادة عرض قوة العمل وزيادة نسبة البطالة في المدن.

2. الكساد الاقتصادي نتيجة للدورة الاقتصادية مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية ومن ثم الإنتاج، فيزداد المخزون السلعي ويقل الإستثمار، ويؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على خدمات عناصر الإنتاج ومن بينها العمل.

3- الفترة الثالثة من عام (2005-2010م):

جدول رقم (3-1-6) يوضح معدل البطالة في الفترة (2005-2010م)

السنة	معدل البطالة%
2005	17.1
2006	17.3
2007	19.4
2008	20.7
2009	20
2010	20.3

المصدر: بنك السودان المركزي

يوضح الجدول(3-1-6) ان معدلات البطالة في هذه الفترة قد استمره في الزيادة وكان السبب الرئيسي لزيادة في معدل البطالة(2):-

1. الحروب الأهلية وإنحراف الموارد عن المشاريع التنموية: تفشي ظاهرة الحروب التي استمرت لفترة طويلة منذ الإستقلال وحتى عام 2005م (حرب الجنوب)،بالإضافة إلى الحروب والنزاعات الدائرة في غرب البلاد، مما يجعل الموارد المالية المخصصة لدعم المشاريع التنموية في البلاد تتجه إلى مواقع الحرب.

(1) البطالة في السودان: الأسباب والآثار والحلول المقترحة بالتركيز علي بطالة الخريجين، 00:7-2018/7/15.
(2) البطالة في السودان: الأسباب والآثار والحلول المقترحة بالتركيز علي بطالة الخريجين، 00:7-2016/8/0. www.ipecs.sudan forums.net.

2. إرتفاع معدل النمو السكاني وإنخفاض معدل النمو الاقتصادي بسبب ضعف الإنتاج وقلة رأس المال وضعف الإستثمار والتقنية المستخدمة.
3. التباين في الخدمات العامة والإجتماعية بين الريف والحضر. مثل الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، مما يؤدي إلى ظاهرة النزوح إلى المناطق الحضرية.
4. توطين الصناعات في المدن وعدم خلق تنمية متوازنة بين مناطق البلاد المختلفة، وهذا بدوره يؤدي إلى الهجرة إلى المدن بحثاً عن عمل بعائد أفضل.

4- الفترة الرابعة من عام (2011-2016م):

الجدول رقم (3-1-7) يوضح معدلات البطالة في الفترة (2011-2016م):

السنة	معدل البطالة %
2011	18.5
2012	19.3
2013	20.7
2014	22.7
2015	25.3
2016	28.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-1-7) انه في هذه الفترة ان معدلات البطالة ارتفعت تصاعدياً من 18.5 في عام 2011م إلى 28.5 في عام 2016م وكانت الاسباب الرئيسية في هذه الزيادة إلى الاتي⁽¹⁾:-

1. السياسات الاقتصادية التي تقوم بالتأثير في العرض والطلب مما يؤدي إلى ظهور البطالة، فالمعدلات العالية للمضرائب ربما تؤدي لمكافحة التضخم لكنه يقلل الطلب الكلي وخصوصاً الإستثمار، مما يؤدي إلى البطالة.
2. زيادة العمالة الوافدة غير الماهرة التي تقبل العمل بأجور متدنية أدت إلى إنخفاض العمالة الوطنية.
3. عدم تخطيط القوى العاملة يؤدي إلى عدم التقدير السليم والواضح للمهارات الإنسانية المطلوبة لكل مشروع في الخطة، وكذلك تحديد نوع ووقت الإحتياجات وتخطيط القوى

⁽¹⁾ www.sudaress.com/smc/2008/27.K1المركز السوداني للخدمات الصحفية.

العاملة يتضمن تقدير مصادر القوى البشرية المتاحة، وتقدير الخطوات الضرورية لتنميتها تنمية سليمة والإستخدام الرشيد لهذه المصادر .

4. الهجرة الداخلية: أن الهجرة من الولايات إلى العاصمة أثرت على حجم وطبيعة سوق العمل، فهي تؤدي إلى الكثير من المشاكل والتضخم الحضري، وإختلال عمري للسكان ويترتب على الهجرة مشاركة الوافدين سكان العاصمة في الخدمات وإنعكاس ذلك في بعض القصور في الخدمات.

5. التنمية الاقتصادية: العلاقة بين البطالة والتنمية الاقتصادية هي أن يعمل الاقتصاد بأقصى كفاءة لكل عناصره وفي مقدمتها العنصر البشري، ويستلزم ذلك حسم لقضايا أساسية مثل غموض وتذبذب موقع الدولة تجاه كل من القطاع العام والقطاع الخاص، وشعار مجانية التعليم في كافة مراحلها والعجز عن توفير متطلباته، كما أن الإلتزام بتشغيل الخريجين وتناقضه مع قدرات الوفاء بالإلتزام، مما يؤدي إلى وجود البطالة المقنعة في القطاع العام.

6. الخصخصة: وهي خفض فرص العمل وتسريح لبعض الأيدي العاملة، والسودان واحد من تلك الدول التي قامت بنحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، ولا شك أن هذا التحول له بعض الآثار الاقتصادية إضافة إلى الأثر الكبير على العمالة الذي يواجه برفض شديد، فغالباً ما يصاحب هذا التحويل تسريح أعداد كبيرة من العمالة، وبالتالي سيزيد هذا الأمر من مشكلة البطالة.

ثالثاً: قياس ظاهرة التضخم الركودي في السودان:-

في الأونة الأخيرة شهد السودان تذبذب في معدلات التضخم مع إرتفاع ملحوظاً في معدلات البطالة ووفقاً للفكر الاقتصادي الحديث قدم ما يعرف بظاهرة التضخم الركودي، وقياس هذه الظاهرة في الدراسة تم استخدام:-

1- التضخم الركودي = معدل التضخم + معدل البطالة⁽¹⁾

الجدول (8-1-3) معدلات التضخم والبطالة ومؤشر التضخم الركودي في السودان

السنة	التضخم %	البطالة %	التضخم الركودي %
1993	101.18	6.29	107.47
1994	15.93	7.66	23.59
1995	68.97	7.23	76.2
1996	130.44	10.54	140.98
1997	47.19	11.65	58.84
1998	17.01	13.21	30.22
1999	16.16	14.75	30.91
2000	8.02	15.2	23.22
2001	4.92	15	19.92
2002	83	15.9	98.9
2003	7.7	15.8	22.15
2004	8.5	16.3	24.8
2005	8.5	17.1	25.6
2006	7.2	17.3	24.5
2007	8.2	19.4	27.6
2008	14.3	20.7	35
2009	11.2	20	31.2
2010	13	20.3	33.3
2011	18.1	18.5	36.6
2012	35.1	19.3	54.4
2013	37.1	20.7	57.8
2014	36.9	22.7	59.6
2015	16.9	25.3	42.2
2016	17.8	28.5	46.3

المبحث الثاني

السياسة النقدية في السودان

تمهيد:-

ظلت السياسة النقدية منذ أول صدور لها وحتى منتصف التسعينيات مجرد إنعكاس أو نتاج لسياسة المالية دون ان يكون لها دور فعال واستقلالية عن وزارة المالية، واقتصر الدور الاساسي لها في تمويل عجز الموازنة وتوفير التمويل للمؤسسات الحكومية الكبيرة بصفة خاصة المشاريع الزراعية الكبيرة وتوجيه البنوك بتخصيص تمويلها لقطاعات ذات اولوية، واستمر هذا الدور غير النشط للسياسة النقدية في المرحلة التي كان يعمل فيها القطاع المصرفي السوداني بالنظام التقليدي كما ظل على نفس الوتيرة حتى بعد التحول للنظام المصرفي الاسلامي 1983م، ثم اخذت السياسة النقدية في السودان منذ منتصف التسعينيات وضعاً نشطاً ومستقلاً عن السياسة المالية حيث أصبحت هناك منهجية محددة يتم بموجبها تحديد الاهداف والوسائل والإجراءات، كما تغيرت المنهجية نتيجة لتحول النظام المصرفي من تقليدي الى النظام الاسلامي.

وبناء على هذه التطورات تم تقسيمها إلى مراحل:

المرحلة الاولى:تطور السياسة النقدية خلال الفترة (1990-1998) :-

- استحداث التمويل الريفي بتوظيف 50% من جملة الودائع في ذات المنطقة.
- تحديد سقف فرعي للقطاع الزراعي.
- تحديد مؤسسات للقيام بعمليات الصادر.
- مراعاة ان يكون التمويل الزراعي بنسبة لا تقل عن 40% من السقف المقرر لكل بنك في العام 1990م.⁽¹⁾
- انتهاء سياسة التحرير الاقتصادي وما تضمنته من إزالة القصور المصرفية في السياسة النقدية والتمويلية في العام 1992.
- توسيع قاعدة القطاعات ذات الاولوية و التي تشمل كافة القطاعات عدا التجارة المحلية.
- توحيد تاريخ اصدار السياسة المالية والنقدية في إطار التنسيق لخلق توليفة إقتصادية ثلاثية المتغيرات الاقتصادية العالمية والتنمية الداخلية في العام 1990.

⁽¹⁾ بنك السودان المركزي، الادارة العامة للبحوث

- رفع نسبة تمويل القطاعات ذات الاولوية الى 90% في العام 1993.⁽¹⁾
- رفع نسبة تمويل القطاع الزراعي من 40% إلى 50% من السقف المقرر لكل بنك في العام 1993.
- اضافة هدف جديد وهو مساعدة البنوك على توفيق اوضاعها طبقاً لمتطلبات قانون تنظيم العمل المصرفي في العام 1994م.
- استخدام الاحتياطي النقدي كأداة للتحكم في نمو حجم التمويل، وذلك بدلاً عن السقف الكلية في العام 1994م.
- تحديد هوامش أرباح المربحات.
- إلغاء السقوف التمويلية والابقاء على السقوف القطاعية لتمويل القطاعات ذات الاولوية في العام 1994م.
- تحديد نسب من السيولة الداخلية للبنوك لمقابله السحوبات اليومية.
- إضافة هدف جديد وهو ابراز شخصية المصرف الاسلامي في العام 1994م.
- التوجية بتمويل المؤسسات العامة والمسجلة لدي سوق الخرطوم للاوراق المالية.
- الاستثمار في اسهم الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للاوراق المالية شراءً وبيعاً وقبول الاسهم كضمان للتمويل.
- حظر تمويل صرافات النقد الاجنبي.
- صدرت في يوليو 1995م السياسة النقدية والتمويلية للفترة الانتقالية (يوليو - ديسمبر) وذلك تمشياً مع قرار مجلس الوزراء رقم (138) والذي قرر ان تبدأ السنة المالية في الاول من يناير وحتى الثلاثين من ديسمبر من كل عام.
- إضافة هدف جديد وهو التركيز على معالجة الديون المتعثرة لدى البنوك في إطار مشروع توفيق اوضاع البنوك التجارية وتشجيع قيام المحافظ التمويلية وتطويرها.
- السماح بتمويل استيراد الاجهزة الطبية ومدخلات الصناعة.⁽²⁾
- فرض احتياطي نقدي قانوني على الودائع بالعملات الاجنبية في العام 1997م.

(1) المرجع السابق ص205

(2) المرجع السابق، ص206

- زيادة نسبة تمويل القطاعات ذات الاولوية من 90% الى 95% من إجمالي التمويل الممنوح في العام 1997م.
 - السماح لفروع البنوك الاجنبية بقبول ودائع الاستثمار بالعملة المحلية.
 - الإهتمام بجانب العرض.
 - دعم أهداف سياسة التحرير.
 - خفض تكلفة التمويل في إطار إنخفاض معدلات التضخم.
 - البدء في تطبيق المعايير المحاسبية الاسلامية.(1)
 - زيادة نسبة تمويل القطاع الصناعي من 25% إلى 30% من جملة التمويل.
 - تحديد نسبة 25% من إجمالي التمويل لقطاع الصادر.
 - توحيد هوامش ارباح المرابحات ونسب المشاركات لكافة القطاعات وخفضها الى 36%. (2)
 - خفض نسبة المشاركة للتجارة المحلية من 80% الى 70%.
 - تم ادخال بعض التعديلات على ضوابط تمويل السلع بغرض الاتجار المحلي كالاتي:
1. توجيه البنوك بتخزين كل السلع الممولة بمبالغ تفوق العشرة مليون جنيهه(بلاعن 5 مليون جنيهه) تخزيناً مباشراً لصالح البنك وتحت اشرافه ويجوز الافراج الجزئي عن البضاعة مقابل ضمانات كافية.
 2. على البنوك تصفة العمليات المتعلقة بالاتجار المحلي خلال فترة اقصاها ثلاثة شهور (بدلاً من شهرين كما جاء في السياسة السابقة) من تاريخ منح التمويل.
 3. في مجال ضوابط تمويل الحكومة تم حظر تقديم أي ويل للحكومة المركزية والحكومات الولائية والمحليات.
- المرحلة الثانية: تطور السياسة النقدية خلال الفترة (1999 - 2004م):-**
- شهد العام 1999م صدور السياسة المصرفية الشاملة والتي ركزت على ستة محاور رئيسية على النحو التالي:

(1) عبد الباسط محمد المصطفى جلال، اثر تطبيق مقررات لجنة بازل وبرنامج اعادة الهيكلة على الجهاز المصرفي السوداني، بحث دكتوراة في الاقتصاد. جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا، دراسة غير منشورة 2009، ص 108

(2) بنك السودان المركزي، الادارة العامة للبحوث والاحصاء، السياسة النقدية والتمويلية 1983 - 2004، مرجع سابق ذكره، ص 206-

المحور الاول:

تنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ومن خلاله تم وضع الاهداف الفرعية التالية: إعادة النظر في الهياكل الحالية في النظام المصرفي ومؤسساته وتوفيق اوضاعها لإيجاد كيانات مصرفية كبير ومقتدرة وأكثر كفاءة لمواجهة التطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية والنظام المالي والنقد العالمي، وذلك عن طريق زيادة معتبرة في رؤوس اموال المصارف وخصصة المصارف المملوكة للدولة ودمج المصارف وزيادة مدخراتها وخفض ديونها المتعثرة للمستوى المقبول عالمياً والحد من ظاهرة الاختلاسات والتزوير والشيكات المرتدة وتخفيض تكلفتها الادارية ومراجعة كافة القوانين التي تحكم عملها واساس سلامتها الامنية واسس وضوابط ترخيص المصارف والفروع الجديدة وإنشاء الشركات التابعة لها، والتخطيط لإحداث نقله نوعية في الكوادر البشرية العاملة بجهاز المصرفي، وتحديث العمل المصرفي بإدخال التقنية الحديثة والاهتمام بالبحوث والاحصاء بالبنوك التجارية والمؤسسات المالية في الخدمة الوقائية التي يقدمها بنك السودان للمصارف من اجل حمايتها من المخاطر المصرفية وتأمين سلامتها واستقرارها، وحصص ومتابعة المؤسسات التي تمارس جزءاً من العمل المصرفي وإخضاعها لسياسات وتوجيهات بنك السودان.⁽¹⁾

المحور الثاني:

تأصيل العمل المصرفي وذلك عبر بلورة النموذج الامثل للمصرف الاسلامي والاستمرار في تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.

المحور الثالث:

تنظيم سوق النقد الاجنبي وذلك بإزالة التشوهات عبر تحرير المعاملات وفق متطلبات العرض والافصاح بما ذلك السعر الصرف وحركة حيازة النقد الاجنبي غيرها.

المحور الرابع:

التمويل ابراز الموجهات تمثلت في العمل على خفض تكلفة التمويل المصرفي لتتماشى مع الانخفاض المستمر في معدلات التضخم، ضمان تدفق التمويل المصرفي للقطاعات ذات

⁽¹⁾ موسى الفاضل مكي، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان، 1992-2012، رساله دكتوراه غير منشورة، جامعه النيلين 2015، ص194

الأولية وبرامج الدعم الاجتماعي، التحويل التدريجي لتمويل بصيقة المشاركة والصيغ الأخرى بل عن التمويل بصيغة المرابحة.

المحور الخامس:

العمليات المصرفية ابراز الموجهات في هذا المحور تمثلت في مراجعة الاسس والضوابط التي تحكم فتح وإدارة الحسابات ودفاتر الشيكات وتوحيدها في كل المصارف بهدف احتواء عمليات التزوير واختلاسات والشيكات المرتدة ومراجعة التعريف المصرفية في ضوء الانخفاض المستمر في معدلات التضخم وذلك بتنسيق مع اتحاد المصارف السودانية. والنظر في تشجيع الجمهور على التعامل مع النظام المصرفي لجذب المزيد من الودائع مع الاخذ في الاعتبار تكلفة المصارف ومصحة المتعاملين معها في إطار الاسس الشرعية وإدخال وسائل جديدة للتعامل المالي مثل الشيكات المضمونة وبطاقات الدفع واعادة النظر في دور الشيك وتوظيفة في الاقراض غير مخصصه له كوسيلة للدفع بما في ذلك توظيفة كآلية للتمويل او وسيلة للضمان وبصفة خاصة دور الشيك الاجل بهدف احتواء المشاكل الناتجة من هذه العمليات وتوعية جمهور المتعاملين على حسن التعامل مع العملة الوطنية.

المحور السادس:

التقنية حيث تم اعتبار تقنية العمل المصرفي في جميع المصارف جزءاً اصلاً من برامج رقابة بنك السودان ومتطلبات توفيق الاوضاع.

كما هدفت السياسة النقدية خلال الفترة (1999-2004م) إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و المحافظة على مرونة استقرار سعر الصرف مع إتاحة موارد اكثر للمصارف لتمويل القطاعات المخالفة وفقاً للأولويات الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال الاتي:

تراوحت هوامش أرباح المرابحات المطلوب تطبيقها خلال الفترة (1999-2003م) بين 10%-20% حيث سارت في اتجاه تنازلي، على ان يتم التقييد بمرشد صيغة المرابحة الصادر من بنك السودان المركزي.

- تراوحت نسبة السيولة الداخلية المطلوبة من المصارف الاحتفاظ بها بين 10%-15% مع ازاله قيد الالزام وترك النسبه كمؤشر .
- وجهت السياسة النقدية خلال الفترة بنزول بنسبة التعثر إلى 6%.

- السماح باستخدام كافة صيغ التمويل الاسلامي ما عدا صيغة المضاربه المطلقة والابتجاوز التمويل بصيغة المراهة 30% من اجمالي رصيد التمويل بنهاية العام.(1)
- الاستمرار في ازالة القيود في السياسات المصرفية حتى تكون منسجمة مع الاصلاحات المشابهة التي تمت في مجالات السياسة الكلية الخرى مثل تحرير سوق السلع والخدمات، وتحرير الصرف وتحرير التجارة الخارجية.
- تفعيل قدرة البنك المركزي على الادارة المثلى للسيولة وذلك باستيعاب تمويل المؤسسات العامة في إطار السياسة النقدية، وتحويل ودائع المؤسسات العامة إلى البنوك التدارية أو استخدامها كأداة اضافية للتأثير على المستوى الكلي للسيولة وتفعيل دور بنك السودان المركزي.
- تحديد نسبة لا تزيد عن 5% من اجمالي التمويل للقطاعات الاخرى.
- تركت السياسة النقدية تحديد نسب المشاركات وهوامش الادارة في المشاركات ونصيب المضارب في المضاربات في كل القطاعات للمصارف.
- سمحت السياسة النقدية للبنوك بالاستثمار في بيع وشراء الأسهم المسجلة في سوق الخرطوم للاوراق المالية والسوق الثانوية وكذلك شهادات مشاركة حكومة السودان (شهادة).
- سمحت السياسة النقدية للمصارف بقبول الاسهم المسجلة في سوق الخرطوم للاوراق المالية كضمان للتمويل ماعدا الاسهم المصدرة من قبل البنك مقدم التمويل. كذلك يمكن للمصارف قبول شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادات مشاركة حكومة السودان (شهادة) كضمان لمنح التمويل.(1)
- السماح للمصارف بالإحتفاظ بأصول سائلة إضافية في شكل شهادات (شمم وشهامه) وأسهم الشركات المسجلة في سوق الخرطوم للاوراق المالية.
- دمج التمويل المقدم من خلال نافذتي العجز المفاجئ والعجز السيولي المتوقع في نافذة موحدة تسمى (نافذة تمويل العجز السيولي)، بينما تظل نافذة التمويل الاستثماري منفصلة.
- قبول الودائع الإستثمارية بالعمله المحلية في كل البنوك المحلية كضمان للتمويل.

(1) المرجع السابق، ص196

(1) المرجع السابق، ص178.

- لتقليل المخاطر الناتجة عن خطابات الضمان صدرت العديد من الضوابط للمصارف.
 - على المصارف الإستفسار عن المخاطر عملائها من بنك السودان قبل الدخول معهم في عمليات تمويل تفوق الخمسة مليون دينار.
 - إعطاء المصرف قدراً أوسع من المرونة في مجال تمويل القطاع الخاص وذلك بإزالة عدد من القيود المطلوبة لمنح التمويل، وذلك بإعادة النظر في منشور أسس وضوابط من التمويل المصرفي.
 - إلغاء الحظر على التمويل بعض القطاعات خاصة قطاعي العقارات والإستيراد، والسماح للمصارف بتمويل كافة الأنشطة الإقتصادية عدا المحظورة بموجب منشور السياسة النقدية، كما تم في العام 2000م إلغاء السقوف القطاعية للتمويل.
 - تبسيط إجراءات التمويل وإعادة النظر في بعض الضوابط مثل نسبة التركيز والضمانات ونوعها
 - السماح لأي مجموعة من المصارف تكوين محافظ لتمويل الانشطة الاقتصادية المختلفة خاصة لتمويل الزراعة والصناعة والصادر والتنمية الاجتماعية والاجهزه والمعدات الطبية والتشخيصية والعلاجية، مع اخطار بنك السودان قبل بدء التنفيذ.⁽¹⁾
 - الزام المصارف بأسس وضوابط الاستثمار المباشر وتمويل الشركات التابعة للمصارف وقف منشورات بنك السودان.
 - يتم تمويل الشركات واسماء العمل الاجنبية، وفقا لما تحدده منشورات بنك السودان في هذا الخصوص، ويتم تمويل الافراد الاجانب بعد الحصول على موافقة بنك السودان.
 - الزام المصارف باعلان التعريفه المصرفية وعرضها في مكان بارز وتقديمها للجمهور عند الطلب وارسال نسخه منها إلى بنك السودان.
 - السماح للمصارف بقبول الرهن العائم وشهادات التخزين كضمانات للتمويل، حسب الاسس والضوابط التي يصدرها بنك السودان.
- كما تم إحداث نقله نوعية في ادارة السياسة النقدية خلال العامين 2002-2003 حيث تم التحول إلى استنزاف النمو في عرض النقود في اجراءات السياسة النقدية بدلا عن سعر الصرف وتم تشكيل وحدة العمليات النقدية في بنك السودان لتقوم بتنفيذ السياسات التي تقررها

⁽¹⁾ المجمع السابق، ص 197

اللجنة العليا للسياسات المالية والنقدية، وهي لجنة مشتركة بين وزارة المالية والبنك المركزي برئاسة وزير المالية وتضم وزراء الدولة بوزارة المالية ومحافظ بنك السودان ونواب المحافظ والقيادات التنفيذية في كل من وزارة المالية وبنك السودان، وتهدف اللجنة لمتابعة التنسيق بين السياسات المالية وضمان تناسق الإجراءات لتحقيق الاهداف الكلية للبرنامج الاقتصادي، وتجتمع اللجنة كل اسبوعين في بنك السودان، وقد اثبتت هذه الطريقة نجاحها.⁽¹⁾

المرحلة الثالثة: تطور السياسة النقدية خلال الفترة (2005-2006):-

جاءت السياسة النقدية والتمويلية للعامين 2005-2006 ولاول مره كما تتابع بعد ذلك للسنوات التالية (حتى نهايه فتره البحث) في اطار منشور واحد سمي (بسياسات بنك السودان المركزي) يشمل على كل سياسات البنك المركزي، والمتمثلة معظمها في السياسة النقدية والتمويلية والسياسة المصرفية وسياسات النقد الاجنبي، وكذلك رؤية البنك المركزي لمرحلة ما بعد السلام (اتفاقية السلام الشامل عام 2005)، والتي تقتضي نظام لا مركزي في تنفيذ السياسات وقيام نظام مصرفي مزدوج. كما تم تقسيم سياسات بنك السودان المركزي إلى عدد محاور من ضمنها محور السياسة النقدية والتمويلية، كما هدفت السياسة النقدية خلال 2005-2006 إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على مرونة واستقرار سعر الصرف من خلال الاتي:-

أ- توظيف إليات ادارة السيولة بما في ذلك عمليات السوق المفتوحة ومبادلات النقد الأجنبي وتعديلات هوامش المربحات ونسبه الاحتياطي القانوني وغيرها وفق ما تقتضيه الظروف، وذلك لضمان حصر النمو في عرض النقود في اطار ما هو مستهدف.

ب- اجراء التنبؤات واستقرار المتغيرات المختلفة في كافة الانشطة التي تؤثر في نمو عرض النقود، ومن ثم تتابع تنسيق نشاط الإدارات المختلفة لضمان إدارة السيولة.

ج- توقعت السياسة النقدية أن يكون للقطاع الخاص حظ أوفر من التمويل نسبة للزيادة المتوقعة في الودائع نتيجة لدخول أربعة مصارف جديدة. ولصغر حجم التمويل بالعجز في موازنة الدولة.

د- استمرار إتاحة التمويل للمصارف من خلال نافذة العجز السيولي خلال الفترة 1/1-2005/30 وفقاً لعدد من الضوابط على ان يتم الغاء نافذة العجز السيولي اعتباراً من

(1) سياسات بنك السودان المركزي للاعوام (2005-2006)

2005/7/1 وتشجيع المصارف لامتلاك صكوك قابلة للتداول، وفي حالة حدوث عجز سيولي للمصارف يمكن لبنك السودان شراء تلك الصكوك، مع استقرار العمل بالنافذه الاستشارية لسد الفجوات الموسمية في التمويل ولدعم قدرات المصارف في مواجهة طلبات التمويل الكبيرة.

هـ- يجوز لأي مجموعة من المصارف تكوين محافظ لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة خاصة لتمويل الزراعة والصناعة والصادر والتنمية الاجتماعية والاجهزة والمعدات الطبيعية والتشخيصية والعلاجية، مع اخطار بنك السودان قبل بدء التنفيذ.

و- بعد تحديد نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع، على كل مصرف توجيه 50% من هذه النسبة (كمؤشر) للتمويل لفترة اكثر من عام إلى عامين، وذلك باستخدام الصيغ الاسلامية المعمول بها عدا صيغتي المرابحة والمضاربة المطلقة، وذلك لتشجيع المصارف لمنح التمويل الجماعي والمحافظ للقطاعات الانتاجية ضمن محافظة تساهم فيها المصارف المحلية وبعض المؤسسات الخارجيه عبر نوافذ البنك المركزي، وعلى كل مصرف توجيه نسبة لا تقل عن 10% من إجمالي التمويل المصرفي للتنمية الاجتماعية (الاسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين).

كما اشتمل منشور سياسات بنك السودان على عدد من النقاط جدير نكرها لتعلقها أيضا بمحور السياسة النقدية وهي:

أ- توسيع قاعدة الخدمات المصرفية، العمل على مراجعه وتفعيل والقوانين والتشريعات خاصة تلك المتعلقة بقانون بيع الاموال المرهونة، وقانون الافلاس، وقانون استرداد الديون لحفظ حقوق المصارف في استرداد مديونياتها من العملاء المقصرين دون تأخير في الاجراءات، والعمل على اصدار قانون الشيكات، رفع مستوى كفاءة الادارة ونزاهتها بالمصارف، الشفافية في العمل المصرفي، تقوية المراكز المالية للمصارف، حث وتحفيز المصارف على الاندماج وتشجيع اقتصاديات الحجم الكبير ورفع ادارة الكيانات المصرفية وتحسين ربحيتها، تطوير نظم ادارة المخاطر، تطوير نظم الرقابة الداخليه بالمصارف، واخيرا في مجال التقنية المصرفية استكمال ربط فروع المصارف برئاساتها الكترونيا. واتاحة الخدمات المصرفية الالكترونية الاخرى، وانشاء انظمة المدفوعات والتسويات المتقدمة والمتطورة كالمقاصة الألية ومحول القيود القومي، ووضع الاسس

- والضوابط لتشغيل أجهزة الصراف الإلي ونقاط البيع، وتطوير وسائل التفتيش والرقابة الالكترونية، والعمل على تعديل السياسات والضوابط المتأثرة بادخال التقنية المصرفية.
- أ-مرحلة ما بعد السلام: يقوم بنك السودان بتنفيذ البند(14) من اتفاقية قسمة الثروة.ويؤكد التزامه بالمبادئ الاساسية المتمثلة في وحدة البنك المركزي، وحدة السلطة النقدية، وحدة السياسة النقدية ووحدة العملة.
- ب- كما اشار إلى أنه من التحديات التي تواجه البنك المركزي مستقبلاً فدرالية تنفيذ السياسات. وقيام نظام مصرفي ثنائي، إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب، وفي هذا الإطار توقعت السياسة قيام مصارف قومية تعمل في كافة انحاء القطر يتم الترخيص لها من الرئاسة، ومصارف اقليمية تعمل في الحدود الجغرافية للولايات الجنوبية ويتم الترخيص لها من فروع بنك جنوب السودان الذي يعمل وفقاً للسياسات والضوابط التي يصدرها بنك السودان. على ان يبدأ العمل في اطار عمله يتم الاتفاق عليها مع الطرف الاخر، ولمواكبة هذه التحديات وستكون هنالك اعادة هيكله لبنك السودان وتدريب العاملين به تحقيقاً كدورة المرتقب.
- ت- يتم تمويل المصارف من نوافذ بنك السودان المركزي عبر النافذة الاستثمارية لسد الفجوات الموسمية في التمويل ولدعم قدرات المصارف في مواجهة طلبات التمويل الكبيرة اضافة إلى توفير الدعم السيولي للمصارف التي تواجه مصاعب مؤقتة عن طريق بيع وشراء الاوراق المالية.
- ث- الاستمرار في بناء الاحتياطات وادارتها وفق الضوابط المعمول بها.
- ج- الاستمرار في تشجيع الصادرات غير البترولية وذلك بتحسين قدرتها التنافسية، وتسهيل تمويل وتقليل اثر مخاطر التصدير خاصة بعد قيام الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.
- ح- تشجيع نهج المصرف الشامل للمصارف التي تمتلك القواعد الرأسمالية المتينة والقدرات الادارية اللازمة.
- خ- توسيع قاعدة الخدمات المصرفية من خلال حث وتحفيز المصارف لتوسيع قاعدة خدماتها المصرفية وقاعدة عملائها بتنويع الخدمات المصرفية والانتشار الجغرافي وتشجيعها على ابتداع وتطوير الأدوات اللازمة لجذب الودائع والمدخرات المستقرة لدخول التمويل متوسط طويل الاجل.

- د- العمل على استكمال الأسس والضوابط لترخيص وعمل المصارف التقليدية بالجنوب للإسراع باستيعاب اقتصاد الجنوب في الإطار العام للاقتصاد القومي.
- ذ- الاستمرار في وضع الأسس والضوابط لترخيص وعمل المؤسسات المالية غير المصرفية لتضطلع بدورها في الوساطة المالية وتوسيع قاعدة انشطتها.
- ر- استكمال ربط فروع المصارف برئاستها الكترونياً والأسراع بربط بنوك الجنوب لاستيعابها في المشروعات المالية.
- ز- انشاء وتشغيل أنظمة المدفوعات والتسويات المتقدمة ووضع الضوابط التقنية والإدارية والرقابية لعملها وكذلك توفير البنى التحتية الأساسية.
- س- في إطار تنفيذ بنك السودان المركزي للبند(4) من اتفاقيات قسمة الثروة، التأكيد على الالتزام بالمبادئ الأساسية المتمثلة في وحدة البنك المركزي، وحدة السلطة النقدية، وحدة السياسة النقدية ووحدة العمل، والعمل المستمر للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، في هذا الإطار التركيز على تنفيذ المحاور الآتية:
- ش- إعادة هيكلة بنك السودان المركزي وتدريب وتأهيل العاملين به لتطبيق النظام المصرفي المزدوج.
- ص- قيام بنك جنوب السودان وتأسيس النظام المصرفي التقليدي واعداد الاسس والضوابط والاجراءات التي تحكم الترخيص بانشاء المصارف التقليدية في الجنوب.
- ض- اصدار العملة الجديدة.

ط- إعادة صياغة سياسات بنك السودان المركزي لتستوعب قيام النظام المصرفي التقليدي.⁽¹⁾

المرحلة الرابعة: التطورات في السياسة النقدية والتمويلية خلال الفترة (2007-2012)م:-

(مرحلة النظام المصرفي المزدوج)

شهدت هذه الفترة تحولاً جذرياً في السياسة النقدية والتمويلية من سياسة موجهة إلى نظام مصرفي إسلامي إلى سياسة موجهة إلى نظام مصرفي ثنائي، وإن كان البنك المركزي قد أطلق النظام المصرفي خلال هذه الفترة اسم النظام المصرفي المزدوج، بالرغم من أن النظام المصرفي المزدوج يعني وجود مصارف إسلامية وأخرى تقليدية تعمل جنباً إلى جنب في كافة أنحاء البلاد، ويمكن ملاحظة ذلك في تجربة كل من اندونيسيا وماليزيا، وكذلك أيضاً قد

⁽¹⁾ المرجع السابق، ص 198

طبق هذا النظام في السودان خلال الفتره (2007-2011)م. اما ما تم تطبقه في السودان خلال الفترة 2007-2011 فيمكن تسميته بالنظام المصرفي الثنائي، حيث يوجد نظام مصرفي إسلامي في شمال السودان يعامل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، و آخر تقليدي في جنوب السودان يتعامل بسعر الفائدة وفقا للنظم الوضعية أو التقليدية، ولا يسمح بقيام بنك تقليدي في الشمال ولا بنك اسلامي في الجنوب، وبالتالي هناك فصل سياسي تام بين النظامين وذلك مصطلح ثنائي هو الانسب في هذه الحالة.

والمهم في الامر أن هذه الفترة طبق السودان النظام المصرفي الثنائي وفقاً لسياسة نقدية موحده وعملة موحدة، حيث تم في بداية العام 2007 م، تبديل العملة من الدينار إلى الجنية السوداني، على ان يساوي واحد جنية من قيمته مائة دينار، على أن يشرف بنك السودان المركزي على المصارف في شمال السودان، ويشرف بنك جنوب السودان على المصارف العاملة في الجنوب، وكل ذلك وفقاً لإتفاقية السلام الشمال(CAP) وقد تمت صياغة السياسة النقدية والتمويلية خلال الفترة وفقاً لمواجهة الخطة الاستراتيجية الخمسية القومية(2007-2011)والموازنة العامة للدولة لكل عام، والتنسيق بين السياسة النقدية والمالية، كما تواجه السياسة خلال الفترة بتحدي الازمة المالية العالمية واثارها السالبة على أسعار النفط وبالتالي مفاصل الاقتصاد الأخر.⁽¹⁾

ووضعت السياسة بنك السودان المركزي للفترة (2007-2011)م في اطار السياسات الاقتصادية الكلية مراعية المبادئ الأساسية النقدية والمصرفية والعمل والاقراض، والتي نصت على تطبيق النظام المصرفي المزود (اسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب)، انشاء بنك جنوب السودان المركزي كفرع للبنك المركزي ليدير النافذة التقليدية في الجنوب، اصدار سياسة نقدية واحدة في بنك السودان المركزي تكون ملزمة لكل المؤسسات المصرفية والمالية، استقلالية البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية، إضافة إلى مسؤولية البنك المركزي في المحافظه على استقرار الاسعار والمحافظة على استقرار سعر الصرف، وكفاءة النظام المصرفي و اصدار العملة، كما اشتمله على محور اضافي وهو محور اصدار وادارة العملة. على انة لتحقيق السياسة النقدية يقوم بنك السودان المركزي بادارة السيولة بالتركيز على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة التي تتناسب النظامين الاسلامي والتقليدي بالقدر الذي

⁽¹⁾ موسى الفاضل مكي، مرجع سبق ذكره، ص 202

يحقق النمو ويقابل احتياجات الأنشطة الاقتصادية في الشمال والجنوب ويتفادي خلق ضغوط تضخمية ، مع مراجعة اسس وضوابط منح التمويل المصرفي لتشمل البنوك التقليدية، إضافة إلى ضرورة استمرار التنسيق بين السياسة النقدية والمالية، وفيما يلي ايجاز لاهم مواجهات السياسة للفترة 2007-2011م:-

1- شجع بنك السودان المركزي المصارف الاسلامية والتقليدية على تخصيص نسبة 12% كحد أدنى من محفظة التمويل في اي وقت لقطاع التمويل الاصغر والحرفيين وذلك في اطار توجيه المزيد من الموارد للتخفيف من حدة الفقر.(1)

2- الشروع في تنفيذ البرنامج الثنائي لزيادة الحد الادني المدفوع لرأس المال من 30 مليون جنية إلى 60 مليون جنية خلال الفتره (2007-2011) بمقدار 10 مليون جنية عن كل عام.

3- تبني بنك السودان المركزي وضع رؤية مستقبلية وخطة استراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر كألية للحد من نسبة الفقر بالبلاد وذلك بالتعاون والتنسيق وجهات الاختصاص في الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات.

المرحلة الرابعة: التطورات في السياسة النقدية والتمويلية خلال الفترة (2012-2016):-
يمثل العام 2012م مواصلة لبداية حقبة جديدة في السودان ابتدأت في النصف الثاني من عام 2011م، وهي مرحلة ما بعد الانفصال وبداية الدولة الثانية، والتي كان من اهم تحدياتها في مجال السياسة النقدية التحول من النظام المصرفي المزدوج الذي تم اتباعه منذ العام 2005م إلى النظام المصرفي الاسلامي مرة اخري، لذا كانت السياسة النقدية في العام 2012م مستوعبة لهذا التحول السياسي الجغرافي.

وقد استندت السياسة على مواجهات وأهداف البرنامج الثلاثي (2012-2014)، والذي كانت السياسة النقدية أحد محاوره، والذي تم تصميمه واجازته للتصدي للأثار السالبة لخروج مورد البترول المنتج في جنوب السودان بعد الانفصال على مسيرة الاقتصاد السوداني وعلى وجه التحديد لمعالجة:

- 1- الأثار السالبة على معدلات نمو الاقتصاد.
- 2- الاختلال في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات.

(1) المرجع السابق، ص 203

3- الآثار السالبة على المالية العامة.

وقد هدفت السياسة بالتنسيق مع السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام عن طريق تطبيق سياسات نقدية ومالية ترشيدية للوصول إلى معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 17% عن طريق استهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود قدرة 15% باستخدام أدوات السياسة التمويلية والسياسات النقدية غير المباشرة، حيث فرضت السياسة على المصارف الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى بنك السودان المركزي في شكل احتياطي نقدي قانوني بنسبة 13% من جملة الودائع، وهامش مرابحة 12% في العام.

كما تم تعديل نسبة الاحتياطي القانوني من 13% إلى 15% اعتباراً من 2012/4/15 تمشياً مع متطلبات الوضع السيولي في الاقتصاد.⁽¹⁾

كما اشارت السياسة فيما يتعلق بالنقد الاجنبي إلى التزام بنك السودان المركزي بتنفيذ سياسة سعر الصرف التي حددها البرنامج الاسعافي 2012-2014 والتي تهدف إلى الوصول تدريجياً لسعر صرف مستقر خلال فترة البرنامج تحدد عوامل العرض والطلب في سوق موحدة.

كما حددت السياسة توظيف نسبة 12% على الأقل من المحفظة الاستثمارية لكل مصرف للعام 2012 لتمويل مشروعات وبرامج التمويل الصغير والاصغر ومتاهي الصغر والتمويل الصغير ذو البعد الاجتماعي، وتشجيع المصارف ومؤسسات تقديم التمويل الأصغر للوصول الى الشرائح المستهدفة ذلك إضافة إلى المواصلة في تعميق اسلام الجهاز المصرفي، وشهدت هذه الفترة توسع في القاعدة النقدية.

⁽¹⁾ بنك السودان المركزي، منشور سياسات بنك السودان المركزي للعام 2012، تعديل رقم 2012/1، 2012/4/15

الفصل الرابع

دراسة قياسية للتضخم الركودي في السودان

المبحث الأول: منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات المنية الموزعة وتوصيف لنموذج الدراسة.

المبحث الثاني: دراسة أثر السياسة النقدية على التضخم الركودي في السوداني.

المبحث الثالث: اختبار العلاقة السببية بين التضخم والبطالة.

المبحث الأول

منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وتوصيف لنموذج الدراسة

تمهيد:

يعد تحليل السلاسل الزمنية إحدى الطرائق الرياضية والإحصائية المهمة التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة، ويمكن تحديد أهداف تحليل السلاسل الزمنية بالحصول على وصف دقيق للملامح الخاصة بالعملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية وبناء نموذج لتفسير سلوكها واستخدام النتائج للتنبؤ بسلوكها في المستقبل، فضلاً عن التحكم في العملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية بفحص ما يمكن حدوثه عند تغير بعض معلمات النموذج ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر دراسة تحليلية وافية لنماذج السلاسل الزمنية بالاعتماد على الأساليب الإحصائية والرياضية.

المطلب الأول: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)

في نماذج السلاسل الزمنية، قد توجد فترة معينة طويلة نسبياً في متغيرات صنع القرار الاقتصادي والتأثير النهائي في متغير السياسة، وبصيغة أخرى إن التعديل في المتغير التابع (الاستجابة) Y بسبب التغيرات في المتغير التوضيحي X يمتد على نطاق واسع عبر الزمن فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير طويلة نسبياً فإن المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج، هذا وتكون إحدى طرائق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية بتضمين المتغيرات المتباطئة لـ X كمتغيرات توضيحية، تم اقتراح هذا النوع من النماذج من قبل هاشم باسران وآخرون (Pesaran 2001)، ووضع منهجية ARDL للتكامل المشترك ودمج فيها نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) ونماذج الإبطاء الموزعة (Distributed Lag) وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها، وقيم المتغيرات المستقلة الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر، فعلى سبيل المثال، إذا كان

لدينا متغيران X و Y ، وأردنا ان نقيس تأثير المتغير X على المتغير Y ، فان المعادلة ستأخذ الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{j=0}^{k_1} \beta_1 \Delta X_{t-j} + \sum_{j=0}^{k_1} \beta_2 \Delta Y_{t-j} + e_t$$

وتمتاز منهجية ARDL للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى، مثل Engle and Granger (1987) و Johansen (1988) و Johansen-Juselius (1990)، بإمكانية تطبيق منهجية الحدود للتكامل المشترك Bound Testing Approach (1990)، بإمكانية تطبيق منهجية الحدود للتكامل المشترك Bound Testing Approach (1990)، بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة $I(0)$ أو $I(1)$ ومع ذلك يتطلب ان يكون المتغير التابع ساكناً في المستوى، أي $I(0)$ وليس أياً من المتغيرات التفسيرية $I(2)$ أو رتبة اعلى، وهي ما يناسب بيانات الدراسة الحالية التي تستخدم اختبار التكامل المشترك في إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (الابطاء) الموزعة (ARDL) ومنهجية اختبار الحدود التي يمكن تطبيقها على عينات صغيرة الحجم، وتقدير علاقات المدى الطويل وال المدى القصير، بالإضافة الى نتيجة تصحيح الخطأ (Error Correction Model).¹

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين:

- H_0 : فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنه طويلة الاجل) بين المتغيرات).
- H_1 : الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك (علاقة توازنه طويلة الاجل) بين المتغيرات).

أولاً: خطوات النمذجة القياسية لمنهجية ARDL:²

1. التأكد من أن أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة الثانية (2) $I(2)$ وذلك باستخدام

اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test ومن أهمها نذكر:

أ. اختبار ديكي-فوللر Dickey-Fuller (1979م)

ب. اختبار ديكي-فوللر الموسع Augmented Dickey-Fuller

ج. اختبار فيليبس-بيرون Phillips-Peron (1988م)

¹ نفس المرجع، ص 20.

² على حسن عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأساليب دمج النماذج المرتبط ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL) مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد 9، العدد 34، 2013، ص 188.

ثانياً: خطوات تطبيق منهجية ARDL للتكامل المشترك:

الخطوة الأولى: يتمثل في اختيار فترة التباطؤ المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج VECM، وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد Vector Unrestricted Model Autoregressive، ويتم باستخدام المعايير التآلية لتحديد هذه الفترة هي:

- معيار معلومات أكايك (AIC) ⁽¹⁾
- معيار معلومات شوارتز (SIC) ⁽²⁾
- معيار حنان كوين (HQC Hannan–Quinn Criterion) ⁽³⁾

الخطوة الثانية: يتمثل في تقدير VECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية ولتحديد النموذج الملائم يتم إتباع إختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص (General to Specific) والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لكل متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية T غير معنوي.

الخطوة الثالثة: يتمثل في إختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة بواسطة اختبار Bound Test وإحصاء اختبار F والتي لها توزيع غير معياري.

الخطوة الرابعة: يتمثل في مقارنة قيمة إحصائية F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة بقيمة إحصائية F الحرجة (الجدولية) المناظرة المحسوبة في Pesaran et al (2001)، ونظراً لأن إختبار F له توزيع غير معياري، فإن هنالك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار، قيمة الحد الأدنى وتفترض ان كل المتغيرات ساكنة في قيمها الاصلية (أو في مستواها)، بمعنى انها متكاملة من الرتبة صفر أي (0) ا قيمة الحد الأعلى وتفترض ان المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمتها، بمعنى انها متكاملة من الرتبة واحد صحيح(1)، حيث:

- إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، سيتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعنى ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

⁽¹⁾ دربال أمينة، محاولة التنبؤ بمؤشرات الأسواق المالية العربية باستعمال النماذج القياسية - دراسة حالة: مؤشر سوق دبي

المالي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014، ص 71.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص 71.

⁽³⁾ بن احمد احمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)، رسالة

ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2008، ص 90.

- إذا كانت قيمة إحصائية F اقل من قيمة الحد الأدنى، فلا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعنى ذلك عدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات.
- أما إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى، ستكون النتائج غير محددة، ولا يمكن اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.
- إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة الأولى، أي (1) $I(1)$ ، فإن القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما إذا كان هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم على أساس مقارنة قيم إحصائية F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى، أما إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر، أي (0) $I(0)$ ، فإن القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما إذا كان هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم على أساس مقارنة قيم إحصائية F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى.

المطلب الثاني: اختبارات تشخيص نموذج ARDL:

أولاً: اختبار استقراريه معالم النموذج خلال فترة التقدير: تتضمن منهجية ARDL عدة اختبارات للكشف عن استقراريه معالم النموذج منها (Recursive Residuals – CUSUM Test – CUSUM of Squares Test – One Step Forecast Test – N-Step Forecast Test – Recursive Coefficients) في هذه الدراسة سوف نستخدم اختبار مسار البواقي المتراكم للتقدير المتتالي لمعالم النموذج CUSUM Test، واختبار CUSUM of Squares Test.

ثانياً: تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ:

1- التعريف الاقتصادي للتنبؤ: فهو عملية تقدير للتطور المستقبلي لقيم الظواهر الاقتصادية استناداً للوضع الراهن والعوامل المؤثرة في تطور تلك الظواهر.

2- اختبار وتقييم مقدرة النموذج على التنبؤ:

قبل استخدام النموذج في عملية التنبؤ ينبغي اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ، ففي كثير من الأحيان قد يكون النموذج ذو معنى اقتصادي واحصائي وقياسي إلا انه قد لا يكون ملائم للتنبؤ

بسبب التغيرات السريعة في المعالم الهيكلية للعلاقات في الواقع، لهذا من الأهمية ان نقوم باختبار مقدرة النموذج القياسي على التنبؤ على المستوى التطبيقي.

توجد عدة اختبارات لاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ نذكر منها⁽¹⁾:

أ. اختبار كاي تربيع K^2 : يعتمد هذا الاختبار على التنبؤ بعد اختبار مقدرة النموذج وفيه يتم اختبار معنوية الفرق بين القيم المتوقعة والقيم الفعلية، فإذا كانت القيم المتوقعة تساوي القيم الفعلية او الفرق بينهما غير جوهري ($H_0: \hat{\mu}f = \hat{\mu}a$) فإن مقدرة النموذج على التنبؤ عالية، أما إذا كان الفرق جوهري ($H_1: \hat{\mu}f \neq \hat{\mu}a$) فإن مقدرة النموذج على التنبؤ تكون ضعيفة.

ب. اختبار تي T:

يستخدم هذا المعيار لاختبار معنوية الفرق بين القيم التنبؤية والقيم الفعلية بناءً على تحديد الفروض الآتية:

فرض العدم: عدم وجود فرق جوهري بين القيمة المتنبأ بها والقيمة الفعلية ($H_0: \hat{\mu}f = \hat{\mu}a$) ويكون النموذج في هذه الحالة ذو مقدرة عالية على التنبؤ.

الفرض البديل: وجود فرق جوهري بين القيمة المتنبأ بها والقيمة الفعلية ($H_1: \hat{\mu}f \neq \hat{\mu}a$) ويكون النموذج ذو مقدرة ضعيفة على التنبؤ.

ج. اختبار ثايل Theil⁽¹⁾:

لقد اقترح ثايل هذا الاختبار الذي يتوقف على الآتي:

- إذا كان التغير الفعلى (dt) يساوي التغير الفعلى (da) فإن قيمة معامل ثايل (T) تساوي صفر ($T=Zero$) وهذا يشير إلى مقدرة النموذج الكبيرة على التنبؤ.
- إذا كان التغير المتوقع (dt) يساوي الصفر فإن قيمة معامل ثايل (T) تساوي الواحد ($T=1$) وهذا يشير إلى الحالة التي يتوقع فيها بأن المتغير التابع سوف يكون ثابت عبر الزمن.
- كلما زادت قيمة معامل ثايل (T) عن الواحد كلما دل ذلك على انخفاض مقدرة النموذج على التنبؤ.

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق، ص 18 و 19.

ملحوظة: سوف نعتد في هذه الدراسة على معامل تايل لحساب القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة.

المطلب الثالث: توصيف النموذج القياسي لتقدير أثر السياسة النقدية على التضخم الركودي في السودان

اولاً: تاريخ بناء النماذج:

أول محاولة للنمذجة القياسية كانت في عام 1937م وهو نموذج Tinbergen في الاقتصاد الهولندي الذي بني على النظرية الكنزوية، وطور بعد ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية على يد كل من Klein and Goldberger واعمال Wharton، وبعد ذلك انتشرت النمذجة في اوروبا الغربية وبعدها إلى انحاء العالم، وبحلول عام 1992م كان هنالك أكثر من 3000 نموذج يستخدم للدراسات الاقتصادية.⁽¹⁾

ثانياً: تعريف النموذج الاقتصادي وخصائصه:

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية تسمى المعادلات (أو مجموعة من المعادلات)، التي تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد ما أو قطاع معين، ويطلق عليها المعادلات الهيكلية، والنموذج الاقتصادي هو صورة مبسطة تمثل النشاط الاقتصادي للبلاد أو للقطاع خلال فترة زمنية معينة في شكل رموز وقيم عددية.⁽²⁾

ويتضح من التعريف السابق أن:

- 1- النموذج وسيلة لتمثيل ظاهرة معينة بهدف تحليلها أو التنبؤ بها والسيطرة عليها.
- 2- الغرض من النموذج تسهيل وصف طبيعة تلك العلاقات بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات وممثلة للواقع.

(1) إسماعيل السيوفي، "مشاكل الاقتصاد القياسي الاستشراف والاختبارات والقياس"، الطبعة الأولى، الاهلية للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 22.

(2) مريم عمر حب الله عمر، "النماذج القياسية لدوال الطلب والعرض لسبعة السكر في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (1980-2014)"، رسالة دكتوراه في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2015، ص 132.

3- النموذج لا يعكس الواقع الاقتصادي وإنما يعطي صورة مقربة ومهما كبرت فهي ليست حقيقية وإنما صورة تقريبية.

ثالثاً: خصائص جودة النموذج القياسي:⁽¹⁾

- 1- المطابقة للنظرية الاقتصادية بحيث يصف الظاهرة الاقتصادية بشكل صحيح.
- 2- القدرة على التفسير أي قدرة النموذج على توضيح المشاهدات الواقعية بشكل يكون متناسقاً مع السلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات.
- 3- دقة تقديرات المعالم إذ أن هذه التقديرات يجب ان تكون افضل تقريب للمعالم الحقيقية وهذه الدقة تأتي من اتصاف هذه التقديرات بصفة مرغوبة يحددها الاقتصاد مثل عدم التحيز والاتساق والكفاءة.
- 4- قدرة النموذج الاقتصادي على التنبؤ بحيث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات التابعة.
- 5- خاصية البساطة فالنموذج الاقتصادي يجب أن يبرز العلاقات الاقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة كلما قل عدد المعادلات وكان شكلها الرياضي بأقصى حد ممكن من البساطة كلما كان النموذج الاقتصادي افضل من غيره، شريطة ألا يكون ذلك على حساب الدقة في التقدير.

رابعاً: توصيف النموذج القياسي للدراسة الحالية

1. تصنيف متغيرات النموذج:⁽²⁾

أ- **المتغيرات الداخلية:** هي المتغيرات التي تتحدد قيمتها عن طريق النموذج أي بواسطة تقدير معالم النموذج، بعد معرفة قيم المعلمات وقيم المتغيرات الخارجية ولها مسميات أخرى هي المتغيرات التابعة أو المتغيرات غير المفسرة وفي هذه الدراسة تتمثل المتغير الداخلي في متغير التضخم الركودي.

ب- **المتغيرات الخارجية:** هي المتغيرات التي لا تتحدد قيمتها عن طريق النموذج وإنما تتحدد بعوامل خارجة عن النموذج، وفي بعض الأحيان تتحدد قيمتها عن طريق نموذج آخر مختلف عن النموذج الأصلي، وتسمى بالمتغيرات التوضيحية التفسيرية والخارجية المستقلة وفي هذه

⁽¹⁾وفاء صلاح الدين على فضل، "تقدير دالة استهلاك السكر في السودان (1980-2012)"، رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي،

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2014، ص 52.

⁽²⁾ مريم عمر حب الله عمر، مرجع سبق ذكره، ص 134.

الدراسة تتمثل المتغيرات الخارجية في أدوات السياسة النقدية (سعر الفائدة - عمليات السوق المفتوحة - الاحتياطي القانوني).

2. تحديد الشكل الرياضي للنموذج:¹

نقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها (فقد يكون نموذج خطى أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون متجانسة أو غير متجانسة من درجة معينة) فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج وإنما توضح في بعض الأحيان بعض المعلومات التي تفيد ولو لحد ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي الملائم نجد من أهمها:

أ- أسلوب الانتشار:

حيث يقوم الباحث بجمع بيانات عن المتغيرات المختلفة التي تتضمنها النموذج ثم يقوم برصد هذه البيانات في شكل انتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد والمتغير المستقل على المحور الآخر ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن للباحث اختيار الشكل الرياضي الملائم، ولاكن نجد مقدرة هذا الأسلوب محددة بمتغيرين فقط لذلك لا يمكن استخدام هذا الأسلوب في حالة الانحدار الذي يشتمل على أكثر من متغيرين.

ب- أسلوب التجريب:

وفقاً لهذا الأسلوب فإن الباحث يقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم يختار الصيغة التي تعطي نتائج أفضل من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية ولا شك في ان الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب على أخطاء فيما يتعلق بقياس وتفسير الظاهرة محل البحث ولذلك يجب على الباحث ان يسترشد بالعوامل والقواعد التالية عند تحديده للشكل الرياضي:

1- درجة تعقيد الظاهرة.

2- الهدف من تقدير النموذج

3- مدى توفر البيانات

¹ طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى، 2005، ص 16.

❖ الشكل الرياضي لنموذج ARDL لدراسة اثر السياسة النقدية على التضخم الركودي وبالاعتماد على Pesaran (1997) و Pesaran et al. (2001) تم صياغة نموذج

ARDL على النحو التالي:

$$LOG(STAG_t) = \beta_0 + \beta_1 * LOG(STAG_{t-i}) + \beta_2 * \Delta (R_{t-i}) + \beta_3 * \Delta (M_{t-i}) + \beta_4 * \Delta (RES_{t-i}) - CointEq_{-1} + \sum_{j=1}^n \tilde{a}_1 * (R) + \sum_{j=1}^n \tilde{a}_2 * (M) + \sum_{j=1}^n \tilde{a}_3 * (RES) + \hat{a}_t$$

حيث ان:

Δ : تشير إلى سلسلة الفرق الاول.

LOG: تشير إلى القيمة اللوغاريتمية.

$\hat{a}_1, \hat{a}_2, \hat{a}_3, \hat{a}_4$: معاملات الاجل القصير.

$\tilde{a}_1, \tilde{a}_2, \tilde{a}_3$: معاملات الاجل الطويل.

CointEq₋₁: معلمة تصحيح الخطأ.

R: سعر الفائدة.

M: عمليات السوق المفتوحة.

RES: الاحتياطي القانوني.

❖ الشكل الرياضي لسببية جرانجر لاختبار العلاقة السببية بين التضخم والبطالة

الشكل القياسي لسببية جرانجر لمتغيري الدراسة:

$$LOG(UNEM)_t = \hat{a}_0 * LOG(INF_{t-1}) + \hat{e}_1 * LOG(UNEM_{t-1}) + \hat{i}_1$$

$$LOG(INF)_t = \hat{a}_0 * LOG(UNEM_{t-1}) + \hat{e}_1 * LOG(INF_{t-1}) + \hat{i}_1$$

المبحث الثاني

دراسة أثر السياسة النقدية على التضخم الركودي في السودان

من خلال استخدام أسلوب التجريب توصل الباحث إلى ان النموذج النصف لوغاريتمي بعد حذف متغير سعر الفائدة من الدالة نسبة لوجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين سعر الفائدة وكل من عمليات السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني ويتضح ذلك من خلال اختبار VIF الموضحة بالملحق رقم (13)، حيث بلغت القيمة المحورية (12.5) وهي اكبر من القيمة المعيارية (10)، لذلك سيتم عرض وتقييم لنموذج الدراسة بعد حذف متغير سعر الفائدة. **المطلب الأول: اختبار مدى صلاحية تطبيق نموذج ARDL على بيانات الدراسة الحالية.** أولاً: اختيار فترة التباطؤ المناسب لبيانات الدراسة

الجدول(4-2-1): نتائج اختبار Lag Length Criteria

مقيار حنان كوين (HQ)	مقيار شوارتز (SC)	مقيار أكايك (AIC)	فترات التباطؤ (Lag)
34.25491	34.40655	34.20818	0
31.25547*	32.01368*	31.02182*	1
31.72997	33.09474	31.30939	2
* indicates lag order selected by the criterion			

المصدر: من اعداد الباحثون من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9). من خلال نتائج الجدول رقم (4-2-1) يتضح لنا ان التباطؤ الأول هو التباطؤ الأنسب لبيانات الدراسة الحالية خلال الفترة من (1993م) إلى (2016م).

ثانياً: فحص مستوى استقرار متغيرات الدراسة

الجدول التالي يوضح مستوى استقرار متغيرات الدراسة (التضخم الركودي - سعر الفائدة - عمليات السوق المفتوحة - الاحتياطي القانوني - حجم البطالة - معدل التضخم)، عن طريق فيليبس بيرون.

الجدول (4-2-2): استقرار متغيرات الدراسة مع القاطع عن طريق اختبار Philips Peron (PP)

متغير الدراسة	المحسوبة	الجدولية	الاحتمالية	نتيجة الاستقرار
التضخم الركودي (STAG)	-3.742499	-2.998064	0.0102	عند المستوى
سعر الفائدة (R)	-4.225848	-3.004861	0.0036	عند الفرق الأول
عمليات السوق المفتوحة (M)	-4.778695	-3.004861	0.0010	عند الفرق الأول
الاحتياطي القانوني (RES)	-3.718757	-2.998064	0.0108	عند المستوى
حجم البطالة (UNEM)	-3.356292	-3.004861	0.0243	عند الفرق الأول
معدل التضخم (INF)	-3.608509	-2.998064	0.0138	عند المستوى

المصدر: من اعداد الباحثون من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

من الجدول رقم (4-2-2) يتضح لنا ان كل من متغير التضخم الركودي (STAG)، الاحتياطي القانوني (RES)، معدل التضخم (INF) استقرت عند المستوى إذن فهي متكاملة من الدرجة صفر، ونجد ان كل من متغيرات سعر الفائدة (R)، عمليات السوق المفتوحة (M)، حجم البطالة (UNEM)، استقرت عند الفرق الأول إذن فهي متكاملة من الدرجة الاولى، وكل ذلك عند مستوى المعنوية (5%) لجميع متغيرات النموذج.

بما ان درجة استقرار متغيرات الدراسة خليط بين المستوى والفرق الأول فان هذا يتوافق مع افتراضات نموذج ARDL التي تسمح بتقدير العلاقة بين المتغيرات الاصلية بغض النظر فيما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة في المستوى فقط او الفرق الأول او خليط بينها بشرط ان لا يستقر أيا من المتغيرات عند الفرق الثاني.

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك

1. دواعي استخدام الباحث اختبار الحدود دوناً عن اختبارات التكامل المشترك الأخرى في

البحث:

يتطلب تطبيق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك إلى ان تكون متغيرات الدراسة مستقرة من نفس الدرجة وهو ما لا يناسب بيانات الدراسة الحالية لذلك سوف نعلم على اختبار الحدود للتكامل المشترك التي توفرها لنا نموذج ARDL والتي يمكن تطبيقها بغض النظر فيما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة في المستوى فقط او الفرق الأول فقط او خليط بينها.

2. اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة بعد حذف سعر الفائدة
الجدول(4-2-3): اختبار العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستخدام اختبار الحدود Bound

Test

الاختبار الاحصائي المستخدم (Test) Statistic	القيمة المحسوبة (Value)	عدد المتغيرات الخارجية (K)
F-Statistic	7.477768	3
القيمة الجدولية (Critical Value Bound)		
Significance مستوى المعنوية	الحد الأدنى I0 Bound	الحد الأعلى I1 Bound
%10	3.17	4.14
%5	3.79	4.85
%2.5	4.41	5.52
%1	5.15	6.36

المصدر: من اعداد الباحثون من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9)
بناءً على النتائج الاحصائية بالجدول (4-2-3) أعلاه نجد ان القيمة المحسوبة لاختبار
باوند F تساوى (7.48) وهي أكبر من القيمة الحرجة لاختبار الحدود للحد الأدنى والاعلى
حتى عند مستوى الدلالة الإحصائية (1%) وهذه تعتبر دلالة على ان هنالك علاقة طويلة
الاجل تتجه من المتغيرات المفسرة (عمليات السوق المفتوحة - الاحتياطي القانوني) إلى
المتغير التابع (التضخم الركودي).

المطلب الثاني: استخدام نموذج ARDL لدراسة أثر السياسة النقدية على الركود التضخمي
في السودان

اولاً: نتائج تقدير نموذج ARDL بعد حذف متغير سعر الفائدة
جدول رقم (4-2-4): نتائج تقدير نموذج ARDL بعد حذف متغير سعر الفائدة في السودان
خلال 1993م - 2016م

المتغيرات Variables	المعالم المقدرة Coefficient	الأخطاء المعيارية Std. Error	قيمة (t) t statistic	معنوية المعالم Prob.
Cointegrating Form (Short Run Elasticity)				
	0.000050	0.000024	2.075882	0.0525
	0.016301	0.012145	1.342213	0.1962
CointEq(-1)	- 0.650727	0.165932	- 3.921649	0.0010
Long Run Coefficients (Long Run Elasticity)				
M	0.000077	0.000042	1.810991	0.0869
RES	0.073832	0.029621	2.492574	0.0227
C	2.148139	0.596724	3.599890	0.0020

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

جدول رقم (4-2-5) يوضح نتائج جودة التوفيق للنموذج بعد حذف متغير سعر الفائدة:

		F. Statistic	Prob. of (F)	Prob. Chi-Square of LM
0.347612	0.466228	3.930571	0.018276	2.325576

المصدر: من اعداد الباحثون من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

يمكن كتابة معادلة النموذج المقدر كالآتي:

$$LOG(ST\hat{A}G_t) = 2.15 + 0.000050 * \Delta (M_{t-i}) + 0.016 * \Delta (RES_{t-i}) - 0.000077 * (M) + 0.07 * (RES)$$

ثانياً: تقييم نتائج تقدير نموذج الدراسة وفق المعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي

بعد الانتهاء من التقدير لمعاملات النموذج من خلال بيانات واقعية نبدأ في تحليل وتقييم نتائج التقدير للتأكد من وجود مدلول للمعاملات من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

1. التقييم وفق المعيار الاقتصادي:

يعتبر من المعايير المستمدة من النظرية الاقتصادية وأولى المعايير التي يجب أن تستخدم لتقييم النتائج حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى افتراضات محددة عن إشارات المعلمات المراد تقديرها وهذه الافتراضات المحددة تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية.

فيما يلي نستعرض التقييم الاقتصادي لتقدير أثر السياسة النقدية على التضخم الركودي في

السودان:-

▪ جاءت معلمة الفرق الأول لعمليات السوق المفتوحة (0.000050) وقيمة معلمة عمليات السوق المفتوحة (0.000077) ذات إشارة موجبة، وهذه الإشارة تعني وجود علاقة طردية بين عمليات السوق المفتوحة والتضخم الركودي أي كلما زاد عمليات بيع وشراء الأوراق المالية والسندات الحكومية بوحدة تزداد التضخم الركودي بـ (0.00050)، في الأجل القصير و بـ (0.000077) في الأجل الطويل، وهذا يخالف النظرية الاقتصادية، لأن البنك المركزي يستطيع من خلال عمليات السوق المفتوحة، التأثير على قدرة المصارف على منح الائتمان المصرفي، والتأثير في أسعار الفائدة على السندات، ويتوقف نجاح هذه السياسة في تحقيق اهداف السياسة النقدية على توافر شروط معينة كـ (عدم قيام المصارف بسياسات تعرقل هدف البنك المركزي عند قيامه ببيع وشراء الأوراق المالية في السوق المفتوحة كأن تقوم بإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية قابلة للخصم لدى البنك المركزي - ويتوقف كذلك على حجم ما لدى البنك المركزي من أوراق مألوية حكومية، علماً بأن ما في حوزته من

تلك الأوراق قد لا يكون من الضخامة بحيث يمكنه التأثير في أحوال السوق)، وبالعودة إلى إشارة معلمة عمليات السوق المفتوحة في الأجل القصير والطويل يتضح لنا عدم فعالية هذه الأداة في تقليل التضخم الركودي، حيث جاءت إشارة المعلمة موجبة ذات قيمة ضعيفة وغير معنوية.

▪ جاءت معلمة الفرق الأول للاحتياطي القانوني (0.016) وقيمة معلمة الاحتياطي القانوني (0.074) ذات إشارة موجبة، وهذه الإشارة تعني وجود علاقة طردية بين الاحتياطي القانوني والتضخم الركودي أي كلما زاد نسبة الاحتياطي القانوني بوحدة تزداد التضخم الركودي — (0.016) في الاجل القصير، و — (0.074) في الأجل الطويل، وذلك لان زيادة نسبة الاحتياطي القانوني تقلل من قدرة المصارف على منح الائتمان المصرفي فتزداد سعر الفائدة، وتنخفض الطلب على القروض، الذي يقل بدوره من الطلب على عوامل الإنتاج، فتزداد معدلات ارتفاع الأسعار نسبة لانخفاض حجم الاستثمارات، فضلاً عن ان انخفاض الطلب على عوامل الإنتاج تعني انخفاض الطلب على عنصر العمل فتزداد معدل البطالة، لتزداد معها التضخم الركودي.

▪ بلغت قيمة معلمة تصحيح الخطأ (-0.65) ذات إشارة سالبة وذات دلالة إحصائية مما يدل على عمل آلية تصحيح الخطأ حيث يتم تصحيح خطأ التوازن بمعدل (65%) سنوياً.

2. التقييم وفق المعيار الإحصائي

يعتبر هذا المعيار من المعايير المهمة في دراسة قياس العلاقات الاقتصادية وذلك للتعرف على معنوية التقديرات وتنقسم إلى ثلاثة أنواع من الاختبارات هي اختبار جودة التوفيق واختبار المعنوية الكلية للنموذج واختبار المعنوية الجزئية للنموذج.

أ. جودة توفيق النموذج "R-Squared": -

يستخدم معامل التحديد لقياس القدرة التفسيرية للنموذج ويدل معامل التحديد المعدل (0.35) على أن المتغيرات التفسيرية (عمليات السوق المفتوحة - الاحتياطي القانوني) مسؤولة بنسبة (35%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (التضخم الركودي) نتيجة التغير في المتغيرات التفسيرية والباقي (65%) هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى (العشوائية) غير المضمنة في النموذج، وهي نسبة مقبولة ومنطقية نسبة لان ظاهرة التضخم الركودي غالباً ما تكون نتاج للتغيرات والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد من جهة وارتفاع في تكاليف الإنتاج من جهة أخرى.

ب. المعنوية الكلية للنموذج "F-Statistic": -

القيمة الاحتمالية لاختبار F تساوي (0.018276) وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى المعنوية (5%) وهذه تعتبر دلالة على المعنوية الكلية للنموذج.

ج. المعنوية الجزئية للنموذج "T-Statistic": -

صياغة الفروض:

فرض العدم: $H_0: \beta = 0$

الفرض البديل: $H_1: \beta \neq 0$

قاعدة القرار:

نقبل فرض العدم اذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار T اكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (1% - 5%)، وقبول فرض العدم يعني ان المعلمة غير معنوية (ليست هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع).

نرفض فرض العدم اذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار T اقل من مستوى الدلالة الإحصائية (1% - 5%)، ورفض فرض العدم وقبول الفرض البديل يعني ان المعلمة معنوية (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع).

الجدول (4-2-6): نتائج التقييم الاحصائي للمعنوية الجزئية للنموذج بإيجاز

المتغيرات Variables	قيمة (t) T Statistic	معنوية المعالم Prob.	المعنوية الجزئية للمنموذج عند 5%	المعنوية الجزئية للمنموذج عند 10%
Cointegrating Form				
	2.075882	0.0525	غير معنوي	معنوي
	1.342213	0.1962	غير معنوي	غير معنوي
CointEq(-1)	- 3.921649	0.0010	معنوي	معنوي
Long Run Coefficients				
M	1.810991	0.0869	غير معنوي	معنوي
RES	2.492574	0.0227	معنوي	معنوي
C	3.599890	0.0020	معنوي	معنوي

المصدر: من اعداد الباحثون من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

3. التقييم وفق المعيار القياسي:

يهدف الباحث من خلال المعيار القياسي إلى معرفة مدى مطابقة فروض الأساليب القياسية المستخدمة والتي تختلف باختلاف الطرق القياسية وذلك يترتب على الباحث قبل اعتماد نتائج التقديرات أن يتأكد من عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة، من خلال خلو النموذج من مشاكل القياس وهي:

أ. مشكلة اختلاف التباين.

ب. مشكلة الارتباط الذاتي.

ج. مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (يستخدم في نموذج الانحدار المتعدد).

د. مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي.

لكي تتوافر فيها الخصائص المرغوبة من عدم التحيز والاتساق والكفاية، فإذا لم تستوفي فروض الاقتصاد القياسي المستخدمة، إما أن تفقد المقدرات خصائصها المرغوبة، أو تصبح المعايير الإحصائية غير صالحة للاستخدام، ولا يمكن الاعتماد عليها في تحديد قبول المقدرات إحصائياً.

أ. اختبار مشكلة اختلاف التباين **Heteroskedasticity Test** -

الجدول (7-2-4) اختبار اختلاف التباين في النموذج باستخدام اختبار ARCH-LM

نوع الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
	F-statistic	1.742816	Prob. F(1,20)	0.2017
ARCH-LM	Obs*R-squared	1.763431	Prob. Chi-Square(1)	0.1842

المصدر: من اعداد الباحثون من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

من خلال نتائج الجدول رقم (7-2-4) نجد ان القيمة الاحتمالية لمعايير الاختبار أكبر من (5%) وبالتالي هذه تعتبر دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

ب. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي

الجدول (8-2-4): اختبار الارتباط الذاتي في النموذج باستخدام اختبار LM

نوع الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
	F-statistic	0.238353	Prob. F(1,17)	0.6316
LM	Obs*R-squared	0.318019	Prob. Chi-Square(1)	0.5728

المصدر: من اعداد الباحثون من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

القيمة الاحتمالية لاختبار LM اكبر من (5%) وبالتالي فإن هذه تعتبر دلالة على ان بواقي النموذج لا يُعاني من مشكلة ارتباط ذاتي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

ج. مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج

الجدول(4-2-9): اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد باستخدام اختبار VIF

المتغيرات	القيمة المحورية (المركزية) لمعامل تضخم التباين
لوغاريتم التضخم الركودي في الفترة السابقة	1.129573
عمليات السوق المفتوحة	1.631674
الاحتياطي القانوني	1.265448
الاحتياطي القانوني في الفترة السابقة	1.439446

المصدر: من اعداد الباحثون من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

من خلال نتائج الجدول رقم (4-2-9) يتضح ان جميع القيم المحورية لمعامل تضخم التباين اقل من القيمة المعيارية (10) وهذه تعتبر دلالة على خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

د. اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي

الجدول(4-2-10): Jarque-Bera Test

القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera	قيمة اختبار Jarque-Bera
0.076521	5.140392

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera تساوي (0.076521) وهي أكبر من (5%) وبالتالي هذه تعتبر دلالة على ان بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

المطلب الثالث: تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ بعد حذف متغير سعر الفائدة:

لاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ يمكننا استخدام اختبار معامل عدم التساوي لتايل والذي يعتمد على الفروض الاتية :

فرض العدم: تكون مقدرة النموذج على التنبؤ عالية إذا كان معامل تايل أقرب الى الصفر.
الفرض البديل: تكون مقدرة النموذج على التنبؤ ضعيفة إذا كانت قيمة معامل تايل اقرب الى الواحد الصحيح.

الجدول(4-2-11): نتيجة اختبار معامل عدم التساوي لثايل

اسم الاختبار	قيمة الاختبار
Theil Inequality Coefficient	0.049254

المصدر: من اعداد الباحثون من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

من خلال نتائج الجدول رقم (4-2-11) يتضح ان قيمة معامل عدم التساوي لثايل تساوي (0.049) وهي قريبة جداً من الصفر مما يشير إلى المقدرة العالية للنموذج على التنبؤ.

المبحث الثالث

اختبار العلاقة السببية بين التضخم والبطالة

أولاً: السببية في الاقتصاد:

على الرغم من ان تحليل الانحدار يتعامل مع اعتماد متغير واحد على عدد من المتغيرات، فإن ذلك لا يعنى بالضرورة السببية، بمعنى وجود علاقة بين المتغيرات لا تثبت بالضرورة السببية أو اتجاه التأثير، ولكن في الانحدار المتعلق ببيانات السلاسل الزمنية، فإن الموقف يكون مختلفاً نوعاً ما، ونذكر هنا ما قاله أحد الكتاب وهو ان (الزمن لا يسير بالعكس) بمعنى أنه إذا وقع الحدث X قبل الحدث Y، بالتالي فإنه من الممكن أن يكون X سبباً في Y، عموماً فإنه غير ممكن أن تكون Y سبباً في X، بمعنى اخر الاحداث في الماضي يمكن أن تسبب الأحداث الحالية ولكن لا يمكن القول بأن الاحداث في المستقبل هي سبب الاحداث الحالية.¹

ثانياً: مفهوم اختبار السببية:

يمكن القول ان X تكون في سببية جرانجر (مسببة) ل Y إذا ما كانت القيمة الحالية لـ Y يمكن التنبؤ بها من خلال القيم الماضية لقيم X، وكلما كانت فترات التباطؤ أكبر تكون النتائج أفضل.²

ثالثاً: الشكل الرياضي لاختبار السببية:

يمكن إيضاح الصورة العامة لاختبار سببية جرانجر من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{LOG(UNEM)}_t = \sum_{i=1}^n \hat{\alpha}_i * \text{LOG(INF}_{t-i}) + \sum_{j=1}^n \hat{\epsilon}_j \text{LOG(UNEM)}_{t-j} + \hat{\iota}_1$$

$$\text{LOG(INF)}_t = \sum_{i=1}^n \hat{\alpha}_i \text{LOG(UNEM)}_{t-i} + \sum_{j=1}^n (\text{INF})_{t-j} + \hat{\iota}_2$$

حيث يتم افتراض أن مقادير التشتت (الخطأ) $\hat{\iota}_1$ و $\hat{\iota}_2$ غير مرتبطين.

يمكن كتابة الشكل القياسي لاختبار سببية جرانجر لمتغيري الدراسة الحالية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{LOG(UNEM)}_t = \hat{\alpha}_0 * \text{LOG(INF}_{t-1}) + \hat{\epsilon}_1 * \text{LOG(UNEM)}_{t-1} + \hat{\iota}_1$$

$$\text{LOG(INF)}_t = \hat{\alpha}_0 * \text{LOG(UNEM)}_{t-1} + \hat{\epsilon}_1 * \text{LOG(INF)}_{D-1} + \hat{\iota}_1$$

¹ دامونر جوجارات، ترجمة ومراجعة: هند عبدالغفار عودة، "الاقتصاد القياسي - الجزء الثاني"، دار المريخ للنشر، 2005، ص

901.

² طالب عوض ومالك ياسين، "اثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن"، ورقة علمية منشورة في مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، 2011م، ص 516.

رابعاً: اختبار سببية جرانجر بين معدل التضخم وحجم البطالة في السودان خلال الفترة من 1993م إلى 2016م

1. تحديد فترة التباطؤ الملائم لبيانات الدراسة الحالية:

الجدول (1-3-4): تحديد فترة التباطؤ المناسب باستخدام اختبار **Lag Length Criteria**

فترات التباطؤ	معيار أكايك (AIC)	معيار شوارتز (SIC)	معيار حنان كوين (HQ)
0	10.99078	11.08952	1.179998
1	11.08952	-1.478296*	-1.776540
2	9.094620*	-1.428641	-1.925714*
3	9.361434	-1.165329	-1.861231
4	9.140176	-0.726213	-1.620945
5	9.418280	-0.699135	-1.792696

المصدر: من اعداد الباحثون من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9)

اختيار فترة التباطؤ المناسب بناءً على المعايير أعلاه الواردة في الجدول رقم (1-3-4) يكون بناءً على اقل قيمة لمعايير (AIC, SIC, HQ) ويتضح من خلال نتائج التقدير ان المعايير هنالك معيارين (حنان كوين - أكايك) من المعايير الثلاثة تُشير إلى أفضلية التباطؤ الثاني.

2. نتائج اختبار سببية جرانجر بين معدل التضخم والبطالة في السودان:

الجدول (2-3-4) اختبار سببية جرانجر في اتجاهين **Pairwise Granger Causality**

Test

فرضية العدم (Null Hypothesis)	قيمة اختبار اف (F-Statistic)	القيمة الاحتمالية (Prob.)
LOG(UNEM) does not Granger Cause LOG(INF)	2.42936	0.1180
LOG(INF) does not Granger Cause LOG(UNEM)	5.17852	0.0175

المصدر: من اعداد الباحثون من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9)

تدل نتائج اختبار السببية في الجدول رقم (2-3-4) على رفض فرضية العدم عند مستوى المعنوية (5%) عند اختبار اتجاه سببية معدل التضخم على البطالة، اما فرضية العدم لاتجاه

سببية البطالة على معدل التضخم فقد تم قبولها وتؤكد هذه النتيجة عدم وجود سببية ثنائية الاتجاه بين معدل التضخم ومعدل البطالة وان هنالك اتجاه للسببية في اتجاه واحد فقط من معدل التضخم على البطالة، مما يعني ان التغيرات في معدل التضخم تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في معدل البطالة.

الخلاصة:

من خلال استخدام أسلوب التجريب توصل الباحث إلى ان المعادلة النصف لوغاريتمية في جانب المتغير التابع (التضخم الركودي) هو الشكل الأمثل لتقدير اثر السياسة أدوات السياسة النقدية على التضخم الركودي، ومن خلال ملاحق نموذج الدراسة قبل حذف متغير الدراسة يتضح لنا ان النموذج المبدئي يعاني من مشكلة ارتباط خطي متعدد ناتجة عن متغير سعر الفائدة الأمر الذي استلزم معه استبعاد سعر الفائدة نسبة لصعوبة زيادة عدد مشاهدات الدراسة، ومن خلال نتائج نموذج الدراسة بعد حذف متغير سعر الفائدة اتضح وجود تكامل مشترك وتواز طويل الاجل تتجه من المتغيرات التفسيرية إلى المتغير التابع، ومن خلال تقييم نموذج الدراسة نجد ان النموذج المقدر بعد حذف متغير سعر الفائدة قد اجتاز المعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي، كما ان قيمة اختبار معامل ثايل تدل على وجود قدرة عالية للنموذج على التنبؤ وعليه يمكننا الاعتماد عليها لاختبار فرضيات الدراسة، كذلك من خلال نتائج اختبار سببية جرانجر اتضح لنا وجود سببية في اتجاه واحد فقط تمتد من معدل التضخم على معدل البطالة.

مناقشة الفرضيات: -

بعد دراسة وتحليل أدوات السياسة في السودان وتقييمها لما لها من أثر على التضخم الركودي وبعد اثر السياسة النقدية على التضخم الركودي في السودان خلال الفترة من (1993-2016 م) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) وقياس معاملات المتغيرات في الاجل القصير والطويل وتحديد إشارات المعالم وتقييمها من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية سيتم مناقشة الفرضيات على النحو التالي:

1. هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة والتضخم الركودي:

من خلال نتائج التحليل اتضح لنا أن هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة والتضخم الركودي، حيث بلغت قيمة معامل سعر الفائدة (0.048528) في الأجل القصير و (0.009858) في الأجل الطويل ذات إشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة والتضخم الركودي، وهذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية نسبة لان القيمة الاحتمالية لاختبار T بلغت (0.1268) في الأجل القصير و(0.5208) في الأجل الطويل، وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية حتى عند مستوى المعنوية (10%)، كما هو موضح في الملحق رقم (11). وعليه تم نفي الفرضية وفقاً لنتائج التحليل. ويمكن تبرير ذلك وفقاً للنظرية الاقتصادية بأن العائد على الاستثمار أكثر فعالية من سعر الفائدة في الحد من الأقتراض.

2. هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عمليات السوق المفتوحة والتضخم الركودي:

من خلال نتائج التحليل اتضح لنا أن هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عمليات السوق المفتوحة والتضخم الركودي، حيث بلغت قيمة معامل عمليات السوق المفتوحة (0.000050) في الأجل القصير و (0.000077) في الأجل الطويل ذات إشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين عمليات السوق المفتوحة والتضخم الركودي، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية نسبة لان القيمة الاحتمالية لاختبار T بلغت (0.0525) في الأجل القصير و(0.0869) في الأجل الطويل، وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى المعنوية (10%).

3. هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطي القانوني والتضخم الركودي:

من خلال نتائج التحليل اتضح لنا أن هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطي القانوني والتضخم الركودي، حيث بلغت قيمة معامل الاحتياطي القانوني (0.016301) في الأجل القصير و (0.073832) في الأجل الطويل ذات إشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين الاحتياطي القانوني والتضخم الركودي، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية في الأجل الطويل فقط دوناً عن الاجل القصير نسبة لان القيمة الاحتمالية لاختبار T بلغت (0.1962) في الأجل القصير، وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية عند

مستوى المعنوية (5%)، و (0.0227) في الأجل الطويل، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى المعنوية (5%). وعليه تم نفي الفرضية وفقاً لنتائج التحليل. ويمكن تبرير ذلك ان مبالغ الاحتياطي القانوني في فترات الركود تتحول إلى عرض نقود.

4. هنالك علاقة طويلة الأجل وألية عمل للمدى الطويل بين متغيرات الدراسة

اثبتت نتائج التحليل وجود علاقة توازنه طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية إلى المتغير التابع حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار الحدود تساوي (7.48) أكبر من القيم الجدولية للحد الأدنى والأعلى، كذلك دلت نتائج التحليل على وجود ألية عمل للمدى الطويل حيث بلغت قيمة حد تصحيح الخطأ (-0.65) ذات إشارة سالبة وذات دلالة إحصائية حتى عند مستوى المعنوية (1%) مما يدل على عمل ألية المدى الطويل حيث يتم تصحيح خطأ التوازن بمعدل (65%) سنوياً.

5. هنالك علاقة سببية بين التضخم والبطالة:

اثبتت نتائج التحليل وجود علاقة سببية في اتجاه واحد فقط من معدل التضخم على البطالة، حيث تم رفض فرضية العدم نسبة لان القيمة الاحتمالية قد بلغت (0.0175) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية حتى عند مستوى المعنوية (0.01) مما يعني ان التغيرات في معدل التضخم تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في البطالة، وليس العكس.

الخاتمة

- النتائج
- التوصيات
- المراجع
- الملاحق

النتائج

النتائج الخاصة:-

1. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد فقط، من معدل التضخم على البطالة، مما يعني ان التغيرات في معدل التضخم تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في البطالة، وليس العكس.
2. اثبتت نتائج التحليل وجود علاقة طردية بين التضخم الركودي و سعر الفائدة في الأجل القصير والطويل.
3. توصل الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التضخم الركودي وعمليات السوق المفتوحة في الأجل القصير والطويل عند مستوى المعنوية (10%).
4. توصل الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التضخم الركودي والاحتياطي القانوني في الاجل الطويل حتى مستوى المعنوية (5%).

النتائج العامة:- (من خلال التحليل)

1. دلت نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك على وجود تكامل مشترك وعلاقة طويلة الاجل تنتج من المتغيرات المفسرة (الاحتياطي القانوني - عمليات السوق المفتوحة) إلى المتغير التابع (التضخم الركودي) بالإضافة إلى عمل آلية تصحيح الخطأ وبذلك اصبح نموذج الدراسة لها خاصية التكامل المشترك وساكن وغير مزيف.
2. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات التفسيرية والتضخم الركودي.

التوصيات: -

1. إتباع سياسات تعمل على تقليل معدلات التضخم للحد من الارتفاع في معدلات البطالة وبالتالي الحد من التضخم الركودي.
2. العمل على تقليل اسعار الفائدة بما يحد من التضخم والبطالة (التضخم الركودي).
3. مراعاة اثر السياسات النقدية قصيرة وطويلة الأجل في التضخم الركودي.
4. استحداث ادوات السياسة النقدية التي تلائم الاقتصاد السوداني والتي تتوافق مع سياسات البنك المركزي للحد من ظاهرة التضخم الركودي

توصيات لدراسات مستقبلية: -

1. دراسة قياسية لمحددات التضخم الركودي في الاقتصاد السوداني.
2. دراسة قياسية لأثر سياسة التحرير الاقتصادي على التضخم الركودي في السودان.

المراجع

المراجع

اولاً المصادر:

القران الكريم سورة النساء، الآية(29)

ثانياً: الكتب باللغة العربية:

1. ابراهيم ادم حبيب واخرون - مخطط السياسة النقدية والتمويلية - بنك السودان المركزي، 2006م.
2. إسماعيل السيوفي، "مشاكل الاقتصاد القياسي الاستشراف والاختبارات والقياس"، الاهلية للنشر، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2006م.
3. بارى سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين، دار المريخ للنشر، الرياض 1978.
4. حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، الاسس والمبادي، دار الكندي، اربد، الاردن، 2003م.
5. حلمي، جلال، 2008م، الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري (تداعياتها وأساليب مواجهتها. رؤية مستقبلية) جامعة عين شمس،مصر .
6. خالد حسن البيلي -عبد العظيم المهل -الاقتصاد الكلي "الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الناشر قسم الاقتصاد 2004م.
7. خالد واصف الوزني، احمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة عمان 2001م.
8. دامودر جوجارات، الاقتصاد القياسي، ترجمة ومراجعة: هند عبدالغفار عودة، الجزء الثاني"، دار المريخ للنشر، 2005م.
9. الدباغ، اسامة بشير اثيل عبدالجابر، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج،الاردن 2003م.
10. رشا العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للتوزيع والنشر، الطبعة الاولى عمان، 2000م.
11. رمضان محمد، اسامة احمد الفيل، النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعلیم الجامعي لطباعة والنشر والتوزيع، 2013 م.

12. زكريا النور، ويسرى السعر اللي البنوك المركزية والسياسية النقدية (الأردن، عمان، دار البار النشر 1996) .
13. سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية, (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر).
14. سليمان أبوديف، اقتصاديات النقود والبنوك (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر1996).
15. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2012م.
16. صابر محمد الحسن، إدارة السياسة النقدية والتمويلية في النظام المصرفي الإسلامي، الاصدار الرابع، 2004م.
17. طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى، 2005م.
18. طارق محمد الرشيد، سامية حسن منصور، " سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج الـ Eviews (التنبؤ باستخدام نماذج الانحدار)"، مطبعة جي تاون، السودان، 2010م.
19. عبد الباسط محمد المصطفى جلال، اثر تطبيق مقررات لجنة بازل وبرنامج اعادة الهيكلة على الجهاز المصرفي السودان، بحث دكتوراة في الاقتصاد. جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا، دراسة غير منشورة 2009 م .
20. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ورمضان محمد احمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2004م، 2005.
21. عبد المنعم السيد على، اقتصاديات النقود والبنوك، الاكاديمية للنشر، المفرق، الاردن، 1999.
22. عبد الوهاب الأمين وفريد بشير ، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلية، مركز المعرفة للاستشارات الخدمية التعلوية.
23. عبدالله الشريف عبدالله الغول، موضوعات في الاقتصاد الكلي، مطبوعات جامعه امدرمان الاهلية 2007م.

24. فريد بشير و عبدالوهاب الامين، اقتصاديات النقود والبنوك، مركز المعرفة، الطبعة الاولى بغداد، 2008م.
25. كامل العلوي، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2011م.
26. محمد أحمد عمر بابكر، الوسيط في تاريخ الفكر الاقتصادي الوضعي والاسلامي، مطبعة جي تاون، الخرطوم السودان 2003م.
27. مريم عمر حب الله عمر، "النماذج القياسية لدوال الطلب والعرض لسلة السكر في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (2014)"، 1980، رسالة دكتوراه في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2015.
28. نعمة الله نجيب ابراهيم، اسماعيل حسن اسماعيل، اسس الاقتصاد الكلي، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 1998م.
29. الوزني، خالد، الرفاعي، الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م.
- ثالثاً: الرسائل والأوراق الجامعية العلمية:
- 1- ابراهيم محمود يس، أثر التضخم على الميزان التجاري ولسعر الصرف، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م
- 2- ابن احمد احمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)م رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2008م.
- 3- احمد التجاني الطيب الجزولي، نموذج اقتصادي قياسي لتقدير العملية التضخمية في السودان (1956 - 1996م) جامعة الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة 1998 م.
- 4- خالد حسين احمد عبدالله، ادوات السياسة النقدية والمالية وأثرها على محارة التضخم في السودان في الفترة (1980-2005)م، جامعه اسودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م

- 5- خالد حسين عبدالله، أدوات السياسة المالية والنقدية في محاربة التضخم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010 م
- 6- خنساء بابكر رحمة ، أدوات السياسة النقدية وأثرها في المتغيرات الاقتصادية من 1999، 2013 جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة
- 7- دربال أمينة، محاولة التنبؤ بمؤشرات الأسواق المالية العربية باستعمال النماذج القياسية - دراسة حالة: مؤشر سوق دبي المالي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014م.
- 8- زكي رمزي، الموقف الرهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية بل بلاد المختلفة، التضخم في العالم العربي، بحوث ومناقشات اجتماع عقد في الكويت، 1985.
- 9- طالب عوض ومالك ياسين، "اثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن"، ورقة علمية منشورة في مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، 2011م.
- 10- عبد الباسط محمد المصطفى جلال، اثر تطبيق مقررات لجنة بازل وبرنامج اعادة الهيكلة على الجهاز المصرفي السودان، بحث دكتوراة في الاقتصاد. جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا، دراسة غير منشورة 2009 م.
- 11- عبد المسيح، صلاح الدين، التضخم الركودي في المجموعة الاقتصادية الاوربية خلال الفترة (1970-1990)، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، اذار 1993 .
- 12- عماد الدين محمد سليمان عبدالرحمن. أثر سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم في السودان في الفترة (1982 - 2001).
- 13- محمد مازن الاسطل، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين(2012،1996)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية 2014.
- 14- موسى الفاضل مكي، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان(2012-1992)م، رساله دكتوراة غير منشورة، جامعه النيلين 2015.

15- وفاء صلاح الدين على فضل، "تقدير دالة استهلاك السكر في السودان (-2012

1980)", رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية

الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2

رابعاً: المجالات العلمية:

1. زورق عثمان محمد، تقييم واقع بطالة الشباب في السودان: دراسة تحليلية وتطبيقية، السودان، 2006، 1990، مجلة العلوم الإنسانية - جامعه صحار، كلية إدارة الأعمال، عمان، مايو 2012.

2. على حسن عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبط ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL) مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد 9، العدد 34، 2013.

3. فرج سعاد عطا، 2008، البطالة في المجتمع المصري بين التحديات الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية والأمنية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 22.

خامساً: التقارير:

1. بنك السودان المركزي، الادارة العامة للبحوث (1993_2010م)

2. تقارير الجهاز المركزي للإحصاء (2011_2016م)

3. تقارير بنك السودان المركزي (1993_2016م)

4. تقرير السنوي لوزارة المالية 2009

5. سياسات بنك السودان المركزي للاعوام (2005-2006م)

سادساً: الشبكة العنكبوتية:

1. www.kadaji.com/figh/file/economics7836.com/25/2016 show the read =www.djfalinfovb1

2. www.sudaress.com/smc/2008/27، المركز السوداني للخدمات الصحفية.

3. البطالة في السودان: الأسباب والآثار والحلول المقترحة بالتركيز على بطالة الخريجين، 2018/7/15، 00:7.

4. البطالة في السودان: الاسباب والآثار والحلول المقترحة بالتركيز على بطالة الخريجين، 2016/8/0، 00:7، www.ipecs.sudanforums.net.

5. www.sudaress.com/smc/2008/27.K1، المركز السوداني للخدمات الصحفية.

الملاحق

ملحق رقم (1): بيانات الدراسة خلال الفترة (1993 - 2016)م

OBS	UNEM	STAG	RES	R	M	INF
1993	6.29	107.47	20	27.2	0	101.18
1994	7.66	23.59	30	27	0	15.93
1995	7.23	76.2	25	28	0	68.97
1996	10.54	140.98	25	30	0	130.44
1997	11.65	58.84	3	41.7	0	47.19
1998	13.21	30.22	26	36.3	14.7	17.01
1999	14.75	30.91	28	28	76.8	16.16
2000	15.2	23.22	2	25.7	437.9	8.02
2001	15	19.92	15	15.2	644.02	4.92
2002	15.9	24.2	14	14.9	1131.1	8.3
2003	15.8	23.5	14	16.2	1681.1	7.7
2004	16.3	24.8	12	11.3	2787.6	8.5
2005	17.1	25.6	14	11	3644.1	8.5
2006	17.3	24.5	13	11.3	4223.1	7.2
2007	19.4	27.6	11	11.4	5511.33	8.2
2008	20.7	35	8	11.5	7432	14.3
2009	20	31.2	8	10.2	9452.3	11.2
2010	20.3	33.3	8	9.7	11139	13
2011	18.5	36.6	9	10.7	13025	18.1
2012	19.3	54.4	15	11.3	14131	35.1
2013	20.7	57.8	18	12	1672	37.1
2014	22.7	59.6	18	16.7	2981	36.9
2015	25.3	42.2	18	12.4	3938	16.9
2016	28.5	46.3	18	12	3128	17.8

ملحق رقم (2) اختيار فترة التباطؤ المناسب لبيانات الدراسة الحالية

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOG(STAG) R M RES
Exogenous variables: C
Date: 08/15/18 Time: 07:28
Sample: 1993 2016
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-372.2900	NA	8.45e+09	34.20818	34.40655	34.25491
1	-321.2400	78.89535*	3.60e+08*	31.02182*	32.01368*	31.25547*
2	-308.4033	15.17064	5.70e+08	31.30939	33.09474	31.72997

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

ملحق رقم (3) استقرار متغير التضخم الركودي (STAG) عند المستوى

Null Hypothesis: STAG has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.742499	0.0102
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	579.8155
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	565.0312

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(STAG)
 Method: Least Squares
 Date: 08/15/18 Time: 07:32
 Sample (adjusted): 1994 2016
 Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
STAG(-1)	-0.673941	0.179962	-3.744902	0.0012
C	26.98360	9.500899	2.840110	0.0098
R-squared	0.400416	Mean dependent var		-2.659565
Adjusted R-squared	0.371864	S.D. dependent var		31.79600
S.E. of regression	25.19992	Akaike info criterion		9.374500
Sum squared resid	13335.76	Schwarz criterion		9.473239
Log likelihood	-105.8068	Hannan-Quinn criter.		9.399333
F-statistic	14.02429	Durbin-Watson stat		1.525503
Prob(F-statistic)	0.001194			

ملحق رقم (4) استقرار متغير سعر الفائدة (R) عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(R) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.225848	0.0036
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	18.83769
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	18.86146

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(R,2)
 Method: Least Squares
 Date: 08/15/18 Time: 07:34
 Sample (adjusted): 1995 2016
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(R(-1))	-0.943165	0.223205	-4.225560	0.0004
C	-0.643584	0.982055	-0.655344	0.5197
R-squared	0.471673	Mean dependent var		-0.009091
Adjusted R-squared	0.445257	S.D. dependent var		6.111730
S.E. of regression	4.552083	Akaike info criterion		5.955555
Sum squared resid	414.4292	Schwarz criterion		6.054741
Log likelihood	-63.51110	Hannan-Quinn criter.		5.978920
F-statistic	17.85535	Durbin-Watson stat		1.990293
Prob(F-statistic)	0.000415			

ملحق رقم (5) استقرار متغير عمليات السوق المفتوحة (M) عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.778695	0.0010
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	8060750.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	7362421.

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(M,2)
 Method: Least Squares
 Date: 08/15/18 Time: 07:36
 Sample (adjusted): 1995 2016
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-1.067022	0.223683	-4.770251	0.0001
C	154.1788	636.1137	0.242376	0.8110
R-squared	0.532222	Mean dependent var		-36.81818
Adjusted R-squared	0.508833	S.D. dependent var		4248.830
S.E. of regression	2977.721	Akaike info criterion		18.92221
Sum squared resid	1.77E+08	Schwarz criterion		19.02140
Log likelihood	-206.1443	Hannan-Quinn criter.		18.94558
F-statistic	22.75530	Durbin-Watson stat		2.011068
Prob(F-statistic)	0.000117			

ملحق (6) استقرار متغير الاحتياطي القانوني (RES) عند المستوى

Null Hypothesis: RES has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.718757	0.0108
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	53.30527
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	46.72744

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(RES)
 Method: Least Squares
 Date: 08/15/18 Time: 07:38
 Sample (adjusted): 1994 2016
 Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RES(-1)	-0.801576	0.212616	-3.770064	0.0011
C	12.25034	3.639668	3.365784	0.0029
R-squared	0.403636	Mean dependent var		-0.086957
Adjusted R-squared	0.375237	S.D. dependent var		9.666780
S.E. of regression	7.640809	Akaike info criterion		6.987825
Sum squared resid	1226.021	Schwarz criterion		7.086564
Log likelihood	-78.35999	Hannan-Quinn criter.		7.012658
F-statistic	14.21338	Durbin-Watson stat		1.948543
Prob(F-statistic)	0.001124			

ملحق (7) استقرار متغير البطالة (UNEM) عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(UNEM) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.356292	0.0243
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.436672
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.565017

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(UNEM,2)
 Method: Least Squares
 Date: 08/15/18 Time: 07:53
 Sample (adjusted): 1995 2016
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNEM(-1))	-0.780618	0.237992	-3.280016	0.0037
C	0.757707	0.337823	2.242912	0.0364
R-squared	0.349773	Mean dependent var		0.083182
Adjusted R-squared	0.317262	S.D. dependent var		1.521417
S.E. of regression	1.257116	Akaike info criterion		3.382025
Sum squared resid	31.60679	Schwarz criterion		3.481210
Log likelihood	-35.20227	Hannan-Quinn criter.		3.405390
F-statistic	10.75850	Durbin-Watson stat		1.869640
Prob(F-statistic)	0.003744			

ملحق (8) استقرار متغير معدل التضخم (INF) عند المستوى

Null Hypothesis: INF has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.608509	0.0138
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	597.5744
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	512.6114

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(INF)
 Method: Least Squares
 Date: 08/15/18 Time: 07:51
 Sample (adjusted): 1994 2016
 Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.611847	0.169620	-3.607158	0.0017
C	13.42190	7.126724	1.883320	0.0736
R-squared	0.382563	Mean dependent var		-3.625217
Adjusted R-squared	0.353162	S.D. dependent var		31.80917
S.E. of regression	25.58293	Akaike info criterion		9.404669
Sum squared resid	13744.21	Schwarz criterion		9.503407
Log likelihood	-106.1537	Hannan-Quinn criter.		9.429501
F-statistic	13.01159	Durbin-Watson stat		1.570567
Prob(F-statistic)	0.001655			

ملحق رقم (9) اختبار Bounds Test قبل حذف متغير سعر الفائدة

ARDL Bounds Test

Date: 08/15/18 Time: 07:01

Sample: 1994 2016

Included observations: 23

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.329392	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

Test Equation:

Dependent Variable: DLOG(STAG)

Method: Least Squares

Date: 08/15/18 Time: 07:01

Sample: 1994 2016

Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(R)	0.048528	0.030022	1.616420	0.1268
D(M)	1.70E-05	3.45E-05	0.491775	0.6300
D(RES)	0.024404	0.013348	1.828275	0.0875
C	2.243729	0.778176	2.883319	0.0114
R(-1)	0.009083	0.014904	0.609436	0.5514
M(-1)	5.62E-05	3.03E-05	1.857866	0.0829
RES(-1)	0.046797	0.018014	2.597840	0.0202
LOG(STAG(-1))	-0.921345	0.232447	-3.963683	0.0012
R-squared	0.633120	Mean dependent var		-0.036612
Adjusted R-squ...	0.461909	S.D. dependent var		0.511965
S.E. of regression	0.375550	Akaike info criterion		1.147358
Sum squared re...	2.115568	Schwarz criterion		1.542313
Log likelihood	-5.194619	Hannan-Quinn criter.		1.246688
F-statistic	3.697901	Durbin-Watson stat		1.603658
Prob(F-statistic)	0.015955			

ملحق رقم (10) نتائج تقدير نموذج ARDL قبل حذف متغير سعر الفائدة

Dependent Variable: LOG(STAG)
 Method: ARDL
 Date: 08/15/18 Time: 07:00
 Sample (adjusted): 1994 2016
 Included observations: 23 after adjustments
 Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (1 lag, automatic): (R) (M) (RES)
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 8
 Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(STAG(-1))	0.078655	0.232447	0.338380	0.7398
R	0.048528	0.030022	1.616420	0.1268
R(-1)	-0.039444	0.026476	-1.489840	0.1570
M	1.70E-05	3.45E-05	0.491775	0.6300
M(-1)	3.93E-05	3.27E-05	1.199308	0.2490
RES	0.024404	0.013348	1.828275	0.0875
RES(-1)	0.022394	0.014163	1.581094	0.1347
C	2.243729	0.778176	2.883319	0.0114
R-squared	0.578469	Mean dependent var		3.592486
Adjusted R-squared	0.381755	S.D. dependent var		0.477625
S.E. of regression	0.375550	Akaike info criterion		1.147358
Sum squared resid	2.115568	Schwarz criterion		1.542313
Log likelihood	-5.194619	Hannan-Quinn criter.		1.246688
F-statistic	2.940655	Durbin-Watson stat		1.603658
Prob(F-statistic)	0.037694			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق رقم (11) نموذج تصحيح الخطأ قبل حذف متغير سعر الفائدة

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: LOG(STAG)

Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1)

Date: 08/15/18 Time: 07:05

Sample: 1993 2016

Included observations: 23

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(R)	0.048528	0.030022	1.616420	0.1268
D(M)	0.000017	0.000035	0.491775	0.6300
D(RES)	0.024404	0.013348	1.828275	0.0875
CointEq(-1)	-0.921345	0.232447	-3.963683	0.0012

$$\text{Cointeq} = \text{LOG}(\text{STAG}) - (0.0099 \cdot \text{R} + 0.0001 \cdot \text{M} + 0.0508 \cdot \text{RES} + 2.4353)$$

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
R	0.009858	0.014991	0.657613	0.5208
M	0.000061	0.000033	1.827221	0.0876
RES	0.050792	0.022339	2.273694	0.0381
C	2.435276	0.458728	5.308754	0.0001

ملحق رقم (12) اختبار ARCH-LM للنموذج قبل حذف متغير سعر الفائدة

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.003575	Prob. F(1,20)	0.9529
Obs*R-squared	0.003932	Prob. Chi-Square(1)	0.9500

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 08/15/18 Time: 07:07

Sample (adjusted): 1995 2016

Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.062808	0.035732	1.757756	0.0941
RESID^2(-1)	-0.009498	0.158847	-0.059793	0.9529
R-squared	0.000179	Mean dependent var		0.061905
Adjusted R-squared	-0.049812	S.D. dependent var		0.148242
S.E. of regression	0.151889	Akaike info criterion		-0.844829
Sum squared resid	0.461404	Schwarz criterion		-0.745643
Log likelihood	11.29311	Hannan-Quinn criter.		-0.821463
F-statistic	0.003575	Durbin-Watson stat		2.022738
Prob(F-statistic)	0.952914			

ملحق رقم (13) اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعد باستخدام معامل تضخم التباين VIF
للنموذج قبل حذف متغير سعر الفائدة

Variance Inflation Factors
Date: 08/15/18 Time: 07:10
Sample: 1993 2016
Included observations: 23

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
LOG(STAG(-1))	0.054031	118.3866	2.339083
R	0.000901	60.25643	12.51956
R(-1)	0.000701	49.82413	9.925279
M	1.19E-09	6.328470	3.544537
M(-1)	1.07E-09	5.618518	3.290925
RES	0.000178	8.418388	1.613023
RES(-1)	0.000201	9.586386	1.836886
C	0.605557	98.75237	NA

ملحق رقم (14) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبار LM للنموذج قبل حذف
متغير سعر الفائدة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.006052	Prob. F(1,14)	0.9391
Obs*R-squared	0.009938	Prob. Chi-Square(1)	0.9206

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 08/15/18 Time: 07:09

Sample: 1994 2016

Included observations: 23

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(STAG(-1))	-0.013744	0.298460	-0.046050	0.9639
R	7.17E-05	0.031082	0.002308	0.9982
R(-1)	0.000168	0.027484	0.006102	0.9952
M	2.16E-07	3.58E-05	0.006022	0.9953
M(-1)	4.03E-07	3.43E-05	0.011743	0.9908
RES	0.000407	0.014772	0.027570	0.9784
RES(-1)	0.000241	0.014982	0.016101	0.9874
C	0.033421	0.912741	0.036616	0.9713
RESID(-1)	0.029872	0.383992	0.077794	0.9391
R-squared	0.000432	Mean dependent var	-3.79E-16	
Adjusted R-squared	-0.570750	S.D. dependent var	0.310100	
S.E. of regression	0.388647	Akaike info criterion	1.233882	
Sum squared resid	2.114653	Schwarz criterion	1.678206	
Log likelihood	-5.189648	Hannan-Quinn criter.	1.345629	
F-statistic	0.000756	Durbin-Watson stat	1.617185	
Prob(F-statistic)	1.000000			

ملحق رقم (15) اختبار Bounds Test بعد حذف متغير سعر الفائدة

ARDL Bounds Test

Date: 08/15/18 Time: 07:15

Sample: 1994 2016

Included observations: 23

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.477768	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

Test Equation:

Dependent Variable: DLOG(STAG)

Method: Least Squares

Date: 08/15/18 Time: 07:15

Sample: 1994 2016

Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RES)	0.013142	0.011286	1.164456	0.2594
C	1.640926	0.576024	2.848713	0.0107
M(-1)	4.87E-05	2.08E-05	2.342499	0.0308
RES(-1)	0.043965	0.016375	2.684894	0.0151
LOG(STAG(-1))	-0.697375	0.162351	-4.295479	0.0004
R-squared	0.558732	Mean dependent var		-0.036612
Adjusted R-squ...	0.460672	S.D. dependent var		0.511965
S.E. of regression	0.375982	Akaike info criterion		1.071107
Sum squared re...	2.544518	Schwarz criterion		1.317953
Log likelihood	-7.317727	Hannan-Quinn criter.		1.133188
F-statistic	5.697879	Durbin-Watson stat		1.590868
Prob(F-statistic)	0.003824			

ملحق رقم (16) نتائج تقدير نموذج ARDL بعد حذف متغير سعر الفائدة

Dependent Variable: LOG
Method: ARDL
Date: 08/15/18 Time: 07:
Sample (adjusted): 1994 2016
Included observations: 23 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): (M) (RES)
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 4
Selected Model: ARDL(1, 0, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(STAG(-1))	0.349273	0.165932	2.104919	0.0496
M	4.99E-05	2.41E-05	2.075882	0.0525
RES	0.016301	0.012145	1.342213	0.1962
RES(-1)	0.031744	0.012879	2.464694	0.0240
C	1.397851	0.636108	2.197506	0.0413
R-squared	0.466228	Mean dependent var		3.592486
Adjusted R-squared	0.347612	S.D. dependent var		0.477625
S.E. of regression	0.385780	Akaike info criterion		1.122564
Sum squared resid	2.678879	Schwarz criterion		1.369410
Log likelihood	-7.909483	Hannan-Quinn criter.		1.184645
F-statistic	3.930571	Durbin-Watson stat		1.463843
Prob(F-statistic)	0.018276			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق رقم (17): نموذج تصحيح الخطأ بعد حذف متغير سعر الفائدة

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LOG(STAG)
Selected Model: ARDL(1, 0, 1)
Date: 08/15/18 Time: 07:17
Sample: 1993 2016
Included observations: 23

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M)	0.000050	0.000024	2.075882	0.0525
D(RES)	0.016301	0.012145	1.342213	0.1962
CointEq(-1)	-0.650727	0.165932	-3.921649	0.0010

$$\text{Cointeq} = \text{LOG}(\text{STAG}) - (0.0001 * \text{M} + 0.0738 * \text{RES} + 2.1481)$$

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M	0.000077	0.000042	1.810991	0.0869
RES	0.073832	0.029621	2.492574	0.0227
C	2.148139	0.596724	3.599890	0.0020

ملحق رقم (18) اختبار ARCH-LM للنموذج بعد حذف متغير سعر الفائدة

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.742816	Prob. F(1,20)	0.2017
Obs*R-squared	1.763431	Prob. Chi-Square(1)	0.1842

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

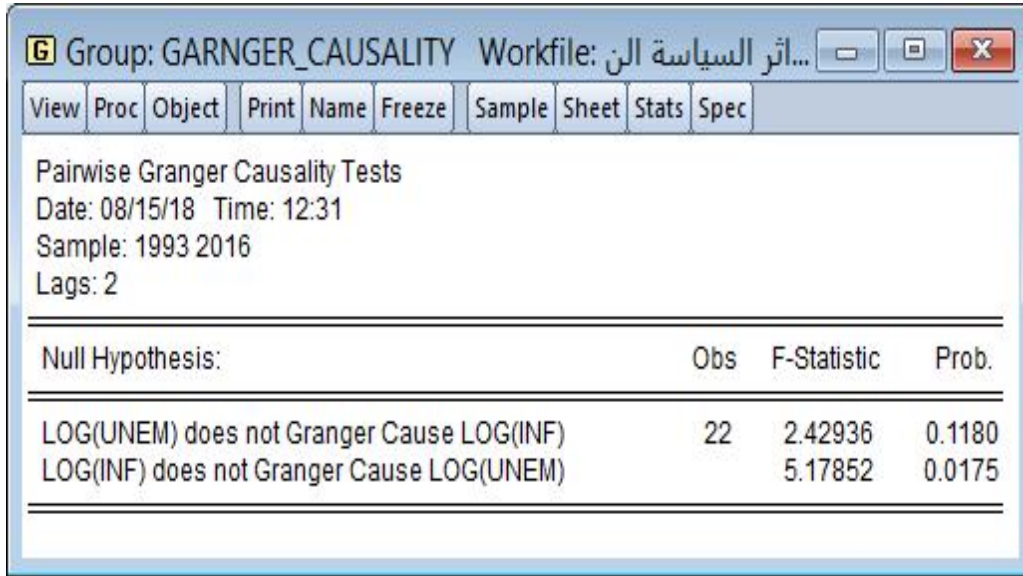
Date: 08/15/18 Time: 07:20

Sample (adjusted): 1995 2016

Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.055295	0.036427	1.517977	0.1447
RESID^2(-1)	0.177448	0.134415	1.320158	0.2017
R-squared	0.080156	Mean dependent var		0.076806
Adjusted R-squared	0.034164	S.D. dependent var		0.155489
S.E. of regression	0.152810	Akaike info criterion		-0.832736
Sum squared resid	0.467018	Schwarz criterion		-0.733550
Log likelihood	11.16009	Hannan-Quinn criter.		-0.809371
F-statistic	1.742816	Durbin-Watson stat		2.333438
Prob(F-statistic)	0.201693			

ملحق رقم (19) نتيجة اختبار سببية جرانجر لاختبار العلاقة السببية بين التضخم والبطالة



The screenshot shows the EViews software interface with the following details:

- Group: GARNGER_CAUSALITY
- Workfile: أثر السياسة الن...
- Menu: View Proc Object Print Name Freeze Sample Sheet Stats Spec
- Test Title: Pairwise Granger Causality Tests
- Date: 08/15/18 Time: 12:31
- Sample: 1993 2016
- Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOG(UNEM) does not Granger Cause LOG(INF)	22	2.42936	0.1180
LOG(INF) does not Granger Cause LOG(UNEM)		5.17852	0.0175